التنمية السياسية في الاردن و آفاق أدوار الشباب

دراسة استطلاعية

اعداد

عبد الله الزغيلات

التنمية السياسية في الاردن و آفاق أدوار الشباب

اعداد : عبدالله حمدان الزغيلات

عبد الله حمدان عبيد الله الزغيلات
ماجستير في العلوم السياسية
باحث في الشأن السياسي الشبابي
مهتم في التنمية السياسية
عضو البرلمان الشبابي الأردني - وزارة الشباب 2020-2021
مؤسس ومنسق فريق تعزيز الشبابي

Political Development in Jordan and the Prospects for Youth Roles: (A Survey Study)

By

Abdallah Hamdan Abedallah Zghilat

رقم تسجيل الكتاب VR . 3383 - 6455. B
برلين - المانيا

التنمية السياسية في الأردن

وآفاق أدوار الشباب

((دراسة استطلاعية))

تأليف

عبد الله الزغيلات

المانيا ـ برلين| 2021

التنمية السياسية في الاردن وافاق ادوار الشباب
((دراسة استطلاعية))

تأليف: عبد الله حمدان عبيد الله الزغيلات
سنة النشر: 2021 | الطبعة الأولى
الناشر: المركز الديمقراطي العربي (المانيا- برلين)
رقم تسجيل الكتاب: VR . 3383 - 6455. B
الاراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز
لا يسمح باعادة اصدار هذا الكتاب او اي جزء منه او تخزينه في نطاق استعادة المعلومات او نقله باي شكل من الاشكال، دون اذن مسبق خطي من الناشر
جميع حقوق الطبع محفوظة: المركز الديمقراطي العربي برلين – المانيا
All rights reserved No part of this book may by reproducted.Stored in a retrieval system or transmitted in any from or by any means withoutprior permission in writing of the published
المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية المانيا – برلين
secretarial – information: info@democraticac.de
Media and press: press@democraticac.de
Continue on the Viper-Whats App : 00491742783717
book@democraticac.de

الطبعة الأولى | 2021 | المانيا – برلين

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الاول: مقدمة الدراسة	6
الفصل الثاني: الإطار النظري	20
الفصل الثالث: إدماج الشباب في عملية التنمية السياسية من خلال مؤسسات الدولة الرسمية	48
الفصل الرابع: إدماج الشباب في عملية التنمية السياسية من خلال مؤسسات المجتمع المدني	82
الفصل الخامس: عرض وتحليل نتائج الدراسة	124
الخاتمة	141
النتائج والتوصيات	143
المراجع والملاحق	151

الإهـداء

إلى الشباب الأردني.. رمز الأماجيد الأُول...

عبد الله

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لكل من قدّم النصح والتّوجيه وأخص بالذكر معالي الأستاذ الدكتور عبد المجيد علي العزّام من أجل إنجاز هذ العمل.

وكذلك الشكر والتقدير موصولاً للأساتذه محكّمي أداة الدراسة، وإلى كل من ساهم في إخراج هذه الدراسة لحيز الوجود.. شكرًا من أعماق قلبي.

الباحث

عبد الله حمدان الزغيلات

الفصل الأول

مقدّمة الدّراسة

المقدمة

تشكل فئة الشباب من الفئة العمرية بين (15–34) سنة، وتمثل هذه الفئة ثلث سكان الأردن، إذ بلغ عددهم 3.74 مليون نسمة من مجموع السكان المقدر بنهاية عام 2018 حوالي 10.3 مليون نسمة[1]، ويلعب الشباب دورًا حيويًا وفاعلًا في أي مجتمع، وهو المحرك الرئيس للتغيير، وأحد عناصر قوة الدولة، ويأتي الاهتمام بالشباب ضمن سياسة وطنية واضحة في أي دولة، ويعد بمثابة إعلان والتزام واضح لتحديد الأهداف والمصالح الوطنية، وأولويات العمل الوطني الشبابي من برامج وسياسات تؤسس لنظرة شمولية تعكس احتياجات قطاع الشباب، وإن دعم الأولويات والتوجهات الهادفة إلى تنمية قدرات الشباب، منطلقه من الإيمان بقدراتهم الكامنة، وحقهم في المشاركة، بالإضافة إلى أن يكون لهم دور أساسيّ فاعل ومؤثر.

وإن نهضة أي مجتمع وتقدمه يكون من خلال أفراده، وخصوصًا فئة الشباب، والدولة التي تجعل ضمن أولوياتها بناء وتطوير الشباب لاشك أنها تسير ضمن خطة منهجيّة شاملة كاملة لتنمية الشباب ورعايتهم.

إن الشباب في المجتمع الأردني كغيرة من المجتمعات يتعرض لتحديات كبيرة اقتصادية واجتماعية وسياسية وغيرها، وتظهر هنا قضية هامة يتمحور في "موقع الشباب في عملية التنمية السياسية"، وحقه في المشاركة في

---

[1] دائرة الاحصاءات العامة (2018)، **الكتاب الاحصائي السنوي لعام 2018**، عمان– الأردن، قسم السكان ص 6.

صياغة أولوياته وفق منهجية وطنية وعلمية قائمة على فهم وتحليل الواقع؛ بأسلوب أكثر قدرة على محاكاة الواقع القائم أساسًا على معرفة الشباب بالوضعية المكانية الديموغرافية التي يتوزع فيها، والتي أدت إلى تباين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

وتحتم التركيبة الديموغرافية للمجتمع الأردني والتي يمثل فيها الشباب الجزء الأكبر ضرورة إشراك الشباب في عملية التنمية السياسية، ويجب التعامل مع هذا التوجه بشكل فعلي وجاد؛ بحيث يركز على ضرورة إحداث تغيير في المفاهيم والأفكار والأحداث في عقول الشباب، واتباع منهجية التفكير الذي يبدأ بالتعامل مع الشباب كقضية وطنية هامة، وتحدّيًا يجب التعامل معه بروح العصر والعلم، ومشروعًا وطنيًا استثماريًا يتوقف مستقبل الدولة على مدى القدرة على الاستثمار الحقيقي به.

وإذا كانت عملية التنمية السياسية جزء لا يتجزأ من التنمية الشاملة المتكاملة والتي تهدف إلى تغيير القيم، والاتجاهات السياسية، وتعزيز الدور والمشاركة السياسية، وتطوير النظام السياسي، فلا بد من أن يكون دور الشباب حاضرًا؛ ابتداءً من الانتساب للأحزاب السياسية والمجالس الطلابية والنقابات المهنية إلى الترشح للمناصب العامة، والمشاركة في الانتخابات، والحملات، والمؤتمرات، والمناظرات والفعاليات السياسية، وذلك من أجل تحقيق الديمقراطية ونجاح عملية التنمية السياسية.

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول توصيف وتحليل دور الشباب الأردني في عملية التنمية السياسية، وإدراك موقعه وذلك من خلال تحليل العوامل التي فرضتها الأوضاع السياسية الراهنة، والتحديات التي تواجه الشباب، إذ دائما ما

ارتبط ذلك الأثر بضعف الإمكانات الاقتصادية، وحالة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة.

إن الشباب في الأردن يواجهون تحديات ومشاكل متراكمة؛ نتيجة عدة عوامل داخلية وخارجية سياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها منذ عقود، وتدني فرص العمل، وقلة توافر الاحتياجات والمتطلبات في ظل ارتفاع نسب الفقر والبطالة، وهذا ما زاد من معاناة الكثير من الشباب مما اضطر الشباب إلى التفكير في الاغتراب والهجرة من البلاد.

أهمية الدراسة:

- **الناحية العلمية:** تكمن أهمية الدراسة من الناحية العلمية في الكشف عن موقع الشباب في عملية التنمية السياسية، وتوفير معلومات علمية ذات علاقة في الشباب، ومدى إدماجهم في عملية التنمية السياسية في الأردن.
- **الناحية الموضوعية:** تبرز أهمية الدراسة الموضوعية من خلال التعرف على دور الشباب الأردني في عملية التنمية السياسية، كون الشباب يشكل قوة فاعلة في المجتمع الأردني غير مستثمرة بشكل جيد، وهذا ما ستوضحه هذه الدراسة.
- **الناحية العملية:** أما على صعيد الأهمية العملية، فإن ما سيقدم من توصيات في هذه الدراسة لتعزيز دور الشباب في عملية التنمية السياسية قد يستفاد منه من قبل المعنيين وصناع القرار والقائمين على قطاع الشباب في الأردن.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في التعرف على موقع الشباب الأردني في عملية التنمية السياسية وتوضيح أثر المشاركة السياسية لدى الشباب على عملية التنمية السياسية، وتسعى الدراسة لتحقيق أهداف فرعية وهي:

- الكشف عن مدى إدماج الشباب في عملية التنمية السياسية.

– الكشف عن أهم العوامل التي تؤثر في عملية إدماج الشباب في عملية التنمية السياسية.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضيّة رئيسة مفادها:

– وجود علاقة ارتباطيّة سلبيّة بين عزوف الشباب عن المشاركة السياسية وتحقيق عملية التنمية السياسية في ظل الظروف السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافية.

أسئلة الدّراسة:

السؤال الرئيس الذي يقدم تفسيرًا لمشكلة الدراسة:

أ– ما دور الشباب في عملية التنمية السياسية، وينبثق عن هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية وأهمها:

1– ما مدى إدماج الشباب في عملية التنمية السياسية.

2– هل هناك عزوف للشباب عن المشاركة السياسية.

3– ما هي المعيقات التي تواجه الشباب في لعب دور فاعل في عملية التنمية السياسية.

– الدراسات السابقة:

1– الدراسات باللغة العربية:

– دراسة ساري وشومر (2018) بعنوان: الشباب الأردني والتنمية السياسية: دراسة مسحيّة للتحولات، الاتجاهات والممارسات

سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى الوعي للشباب الأردني بالتحولات والمتغيرات، وتقييم المواقف والاتجاهات، والتعرف على الأفعال والممارسات الشبابية، من حيث اتصالاتهم بالسياسة والتنمية، والعلاقة والتداخل

بين علم الاجتماع والثقافة، واعتمدت الدراسة نموذج العينة العشوائية البسيطة على (1004) شاباً من المجتمع الأردني ومن كلا الجنسين وضمن الفئة العمرية 18-34 عاماً. واعتمدت هذه الدراسة الاستكشافية المنهج المسحي، من خلال المسح بواسطة العينة، وتم جمع البيانات باستخدام أداة الاستبانة، وتم الحصول على النتائج بالارقام بواسطة الإحصاء الوصفي باتباع نظام (SPSS).

- دراسة سليمان ومحمود (2016) بعنوان: أهمية المشاركة السياسية للشباب.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية المشاركة السياسية للشباب كمقوم رئيسيّ داعم للمواطنة والديمقراطية في المجتمعات الحديثة، إذ تعد مدخل رئيسي لتعبئة وتعزيز طاقات الشباب، وتطوير النظام الاجتماعي والسياسي، والمساهمة في عملية التنمية وبناء الديمقراطية، والتعرف على المشاركة السياسية في شكلها البسيط، وإسهام الفرد في ممارسة الحقوق المدنية والسياسية؛ ابتداءً من الانتساب للأحزاب السياسية، والاتحادات الطلابية، والنقابات المهنية، إلى الترشح للمناصب العامة، والمشاركة في الانتخابات والحملات والمؤتمرات.

واستعرضت الدّراسة مفهوم المشاركة السياسية، وأشكال المشاركة السياسية، والمفاهيم المتعلقة فيها، وخلصت بتوصيات تتيح للشباب فرص الانطلاق، واستثمار الطاقات، والمهارات الشبابية في هذا المجال، وذلك من خلال آليات تنفيذ محدده.

- دراسة البصراتي (2016) بعنوان: دور التّمكين السياسي للشباب في فاعلية التنمية السياسية في مصر.

سعت الدراسة لبيان أثر تطبيق تمكين الشباب على الشباب والدولة باعتبارهما أساس التنمية السياسية، وكذلك كمدخل لتحديد العلاقة بين مفهوم

التنمية من جانب والتمكين من جانب آخر. إضافة لوجود تحديات تحاول الدّراسة تسليط الضوء عليها وتحليلها؛ من خلال دراسة عوامل التأثير في التمكين السياسي للشباب كمدخل للتنمية السياسية، وقد استعرض الباحث بعض المحاور من خلالها الوقوف على مدى سعي الدولة لدعم التمكين السياسي للشباب، وآليات الوصول إلى علاقة شراكة بين الدولة والشباب تسهم في عملية التنمية السياسية.

- دراسة الشويحات والخوالدة (2013) بعنوان: اتجاهات طلبة الجامعات نحو المشاركة السياسية في الأردن: دراسة وصفية تحليلية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو المشاركة السياسية في الأردن من وجهة نظر طلبة الجامعات أنفسهم، واستعانت الدراسة لهذا الغرض باستبانه خاصة طبقت على عينة من طلبة ثماني جامعات أردنية حكومية وخاصة قوامها (515) طالب، وتم اختيارهم بالطريقة العشوائية وباستخدام التحليل الإحصائي، وأظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي لدرجة فهم طلبة الجامعات الأردنية لمفهوم المشاركة السياسية (3.51) بدرجة متوسطة، مع وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) لصالح الإناث.

- دراسة اللّواما (2010) بعنوان: الدور السياسي للشباب في عهد الملك عبد الله الثاني بن الحسين: 1999-2007.

تناولت هذه الدراسة تحليل لواقع المشاركة السياسية للشباب الأردني لما يتمتع الشباب من وزن ديموغرافي في المجتمع، وعزوف عدد كبير من الشباب عن المشاركة السياسية مما يثير العديد من التساؤلات والتي بدورها حاولت الدراسة الإجابة عنها، والربط بين المفاهيم الأخرى بمفهوم المشاركة السياسية كمفهوم العمل السياسي، وتشير الدراسة إلى ضعف الدور الشبابي في المشاركة السياسية، واستندت الدراسة على بعض الفرضيات أهمها أثر التوجهات الملكية

في دعم ورعاية الشباب على أطر عمل الجهات والمؤسسات التي تنظم العمل الشبابي في الأردن، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن رؤية القيادة الملكية التي تؤمن إيمانًا راسخًا بأن المستقبل يعتمد على الدور الأساسي والمحوري للشباب، وأوصت الدراسة إلى ضرورة التوسع في إنشاء مراكز شبابية متكاملة والعمل على تأهيل القائمين على المراكز الشبابية، وإيجاد كادر متخصص لمتابعة أنشطة إستراتيجية الشباب ورفع التقارير الخاصة لمعالجة نقاط القوة والضعف بشكل فوري ومستمر.

- دراسة العزام (2007) بعنوان: المشاركة السياسية للشباب الأردني: دراسة ميدانية لعينة طلبة من الجامعة الأردنية.

هدفت الدراسة إلى تحليل ظاهرة المشاركة السياسية من رؤية سوسيولوجية، وتحاول الدراسة الراهنة الكشف عن التوجهات والممارسات السياسية لعينة من طلبة الجامعة الأردنية نحو المشاركة السياسية داخل المؤسسات السياسية والأنشطة والفعاليات المختلفة، والكشف عن توجهات الشباب الأردني نحو المشاركة السياسية ومستويات المشاركة في القضايا السياسية المختلفة، وكذلك رصد وتقييم أشكال المشاركة السياسية لدى الشباب الأردني في الجامعات، وتوفر الدراسة قاعد بيانات نستطيع على أساسها وضع آليات وخطط مستقبلية نحو مشاركة سياسية فاعلة للشباب الأردني.

- دراسة مرعي (1996) بعنوان: الشباب والمشاركة السياسية في المجتمع الاردني: دراسة اجتماعية على عينة طلبة من الجامعات الأردنية.

قامت الدراسة بتحليل المشاركة السياسية لدى الشباب الأردني من خلال عملية مسحية في الجامعات الأردنية الحكومية وعددها أربعة، وبلغ عدد العينة

(382) طالباً وطالبة موزعين على عدة تخصصات، وأما عن أدوات الدراسة فقد استخدمت استبيانًا أُعدّ بشكل مخصص لهذا الغرض.

وقامت الدراسة في الجانب النظري باستعراض مفهوم المشاركة السياسية من خلال الدراسات السابقة، وتم التطرق إلى إشكال المشاركة السياسية لدى الشباب الأردني، وهدفت الدراسة إلى تحليل المشاركة السياسية للشباب الأردني ومستوى مشاركتهم السياسية ومدى تأثير الشباب في المناخ السياسي.

2- الدراسات باللغة الأجنبية:

- دراسة (Amoush, 2016) بعنوان:

Political participation of Jordanian youth (2008-2015) :a case study of a political participation program.

المشاركة السياسية للشباب الأردني 2008-2015 دراسة حالة لبرنامج المشاركة السياسية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل المشاركة السياسية للشباب الأردني بين الفترة (2008-2015)، من خلال معالجة بعض القضايا المطروحة في الدراسات المتعلقة بالشباب، لاسيما حول كيفية إشراك الشباب ببرامج المشاركة السياسية، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من أجل جمع وتحليل البيانات واختبار الفرضيات، وكانت الفئة المستهدفة للدراسة الشباب الأردني من الجنسين والذين تتراوح أعمارهم بين 16-33 من جميع محافظات الأردن، وتم اختيار عينة من (132) مستفيد من مراكز تنمية المجتمع التابعة للصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية المنتشرة في جميع محافظات المملكة.

وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود تأثير كبير للشباب وأخذت الدراسة بتحليل عدة محاور منها: المهارات الشخصية، والمهارات الثقافية، والمهارات المعرفية، والمهارات النظريّة، ونسبة المشاركين الشباب من البرامج السياسية في الأردن على مستوى 0.05 – (α = 0.05). وأوصت الدراسة بأهمية تطوير سياسات جديدة لزيادة المشاركة السياسية للشباب في الأردن.

– دراسة (Flanagan and Sherrod, 2010) بعنوان:

Youth Political Development

التنمية السياسية للشباب.

بحثت هذه الدراسة في بعض المفاهيم والنظريات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والسياسية، والنظرية الناشئة على التمكين والأثر المتعلق بالتغيير الاجتماعي والنشاط في علم النفس المجتمعي، ومفاهيم أخرى مثل الوعي النقدي والقهر والتحرر والثقافة فيما بينها، والعملية التي يكتسب الأفراد بها المعرفة والمهارات التحليلية، والعاطفية، والقدرة على العمل في المؤسسات السياسية والاجتماعية اللازمة ومقاومة الظلم، ورؤية التحرر ، وبدائل لظروف القمع.

فكل هذه المفاهيم لم يشدد عليها في دراسات التغيير الاجتماعي في علم نفس المجتمع الأمريكي، من وجهة نظر الباحث، وأن التنمية الاجتماعية والسياسية أمر حيوي للتنمية البشرية لخلق مجتمع عادل.

- دراسة (Harvard University institute of politics, 2001) بعنوان:

Campus attitudes towards politics: a survey of a sample of university students.

هدفت الدراسة إلى جمع بيانات حول مواقف الشباب وآرائهم من السياسة، إذ أجريت الدراسة على عينة مكونة من (1200) في الولايات المتحدة الامريكية، ووضحت الدراسة أن مستويات المشاركة السياسية بين الطلبة هبطت إلى أدنى مستوى، ولذلك فقد أوصت الدراسة إلى ضرورة إيجاد برامج واستراتيجيات جديدة تكون أكثر فاعلية في تفعيل العمل السياسي بين الطلبة، مع إيجاد أجواء ملائمة تعزز تواصل الطلبة مع المؤسسات الأهلية والطلابية؛ للخوض في الحياة السياسية من خلال مؤسسات المعنية للتعامل مع القضايا السياسية بأسلوب تطبيقي.

ما يميز هذه الدراسة:

تتغيّا هذه الدراسة تناول بعض مظاهر النقص الواردة في الدراسات السابقة من خلال تغطية التحديات التي تواجه إدماج الشباب في عملية التنمية السياسية في الأردن، خاصة، أنها تغطي فترة زمنية راهنة تمتد حتى عام (2019)، وتبحث في أهم قضية في المجتمع (فئة الشباب)، وهي قضية آنية وملحة يتفاعل معها المعنيون، وتمهد لمرحلة جديدة قادمة يتطلع إليها صانع القرار والمواطن على حد سواء.

منهجية الدراسة:

استخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي، إذ يتميز هذا المنهج بالواقعية في التعامل مع مشكلة البحث، نظرًا لوجود الباحث في الميدان، ولأن المنهج الوصفي التحليلي يتضمن دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة المشكلة، وذلك للكشف عن العوامل والمتغيرات التي تؤثر على دور الشباب الأردني في عملية التنمية السياسية. ومن ثم الحصول على الوصف الكيفي الذي يتمثل في السلوك الخارجي للمشكلة إلى الحصول على الوصف الكمّي الذي يتمثل في الوصول إلى أرقام وبيانات تتعلق بالموضوع، أو أرقام لها دلالة في علاقة الموضوع بالظواهر السياسية والاجتماعية.

مجتمع الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة على طلبة الجامعات من خمس جامعات حكومية وخاصة موزعة على ثلاثة أقاليم: الوسط، والشمال، والجنوب، لمرحلتي البكالوريوس والدراسات العليا، حيث بلغ عدد الطلبة الكلي في الجامعات على مقاعد الدراسة (319.135)[1] طالب وطالبة للفصل الأول لعام 2019\2020.

وتم اختيار عينة عشوائية من الطلب وعددها (500) من الذكور والأناث موزعين حسب النسب على الجامعات، وكان نصيب الجامعة الأردنية (211) وجامعة اليرموك (162) وجامعة مؤتة (83) وجامعة العلوم التطبيقية الخاصة (26) وجامعة جرش الخاصة (18)، وتعذر اختيار جامعة خاصة لإقليم الجنوب؛ لعدم وجود جامعات خاصة في هذا الإقليم.

([1]) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2019)، **احصائية اعداد طلبة الجامعات الحكومية والخاصة**، تقرير تزويد بيانات، عمان–الأردن.

أدوات جمع البيانات وتحليلها:

تستخدم الدراسة كل ما توفر من طرق وأساليب للوصول إلى المعلومات والإلمام بها وذلك عن طريق استخدام كل الوسائل المتاحة لجمع البيانات وتحليلها، ومنها:

- الكتب والمراجع والوثائق والرسائل والدوريات.
- الدراسات السابقة.
- المؤلفات والأبحاث المنشورة على مواقع الإنترنت.

أما الأداة الرئيسة لجمع البيانات كانت الأستبانة، حيث قام الباحث بتصميم استبانة مكونة جزئين: الجزء الأول ويتضمن البيانات الشخصية والديموغرافية، والجزء الثاني يتضمن أربعة محاور: مجموعة العناصر السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

ومن ثم أجرى الباحث فحوصات الصدق والثبات للاستبانة وكانت على الشكل التالي:

صدق أداة الدراسة:

للتحقق من صدق أداة الدراسة تم استخدام طريقة صدق المحتوى، وذلك من خلال عرض أداة الدراسة بصورتها الأولية على عدد من المحكمين من المتخصصين والخبراء في المجال الأكاديمي والعمل الشبابي، الأساتذة في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية والوزارات والمؤسسات الرسمية العاملة مع قطاع الشباب، بهدف إبداء آرائهم في درجة مطابقة محتوياتها وفقراتها للموضوع الذي سوف يقاس بالإضافة لترتيبها، وعددها، وتمثيلها بدرجة جيدة لكافة الجوانب والأبعاد المراد دراستها وفقاً لدرجة الأهمية ومن ثم الأخذ بما يرونه مناسباً من

توجيهات ومقترحات وتعديلات، وتم الأخذ بنسبة (80 %) من ملاحظات المحكمين بما يخدم ويحقق أهداف الدراسة.

ثبات أداة الدراسة:

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة، بتطبيق الأداة على (50) فرد من مجتمع الدراسة على فترتين متباعدتين بأسبوعين، وتم حساب الاتساق الداخلي المتمثل باستخدام معادلة (كرون باخ ألفا) كما في الجدول التالي:

جدول رقم (1)

معامل الثبات ألفا كرونباخ لمجالات الدراسة

الرقم	المجال	معامل الثبات ألفا كرونباخ
.1	العناصر السياسية	0.73
.2	العناصر الاقتصادية	0.82
.3	العناصر الاجتماعية	0.62
.4	العناصر الثقافية	0.69
الاستبانة ككل		0.88

يلاحظ من الجدول السابق أن معامل الثبات للدراسة الاستطلاعية هو 0.88، كما وكانت معاملات الثبات لمجالات الدراسة تتراوح بين 0.62 – 0.82، وجميعها مناسبة لإجراء الدراسة.

المعالجات الإحصائية:

تم تحليل البيانات باستخدام الإحصاء الوصفي والتحليلي؛ باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في معالجة البيانات إحصائياً، فلإجابة

السؤال الأول تم حساب التكرارات والنسب المئوية، وللإجابة عن السؤال الثاني تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: المملكة الأردنية الهاشمية.

الحدود الزمنية: تتناول هذه الدراسة الفترة الزمنية ما بين عامي 2011–2019، وذلك للتحولات الجذرية التي طرأت على بعض الدول العربية، ويأتي في مقدمتها ظاهرة الربيع العربي التي اندلعت بداية عام 2011، حيث تعرض الأردن وغيرة من الدول في المنطقة العربية لمتغيرات داخلية جعلته يواجه حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني في الإقليم، والتي بدورها مهدت لتنامي تهديدات وتحديات عديدة، بالتزامن مع المطالب الشعبية بالإصلاحات السياسية، وتعزيز برامج التنمية، ومعالجة موضوع البطالة التي بمعظمها لدى الشباب.

الفصل الثاني

الإطار النظري

تمثل عملية التنمية السياسية أحد أهم العمليات المؤثرة على حالة النظام السياسي، وذلك أنها تعبر عن حالة من الحراك السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في إطار الدولة الحديثة، وأنها شرط من شروط التنمية الشاملة المستدامة، ويمكن توضيح الإطار النظري للدراسة من خلال تتبع مفهوم التنمية السياسية.

أولا: تعريف مفاهيم الدراسة:

ترتكز الدراسة على مجموعة من الأدبيات المحلية والعالمية تتنامى مع متطلبات العصر، وتأخذ إشكالية المفاهيم مركزية الدراسة وهي الشباب الأردني، والتنمية السياسية، والمشاركة السياسية، وضرورة الربط الفعلي بين المفاهيم؛ لأنه أصبح أولوية لأي مجتمع أو دولة.

1- الشباب الأردني:

يقصد بالشباب في الدراسة الحالية: الأفراد الأردنيون الذين تقع أعمارهم بين 18-30 ومن كلا الجنسين، فالشباب مرحلة عمرية تعقب مرحلة المراهقة وتبدو خلالها علامات النضج واضحة، ويوجد أكثر من اتجاه لدراسة مفهوم الشباب وتحديده، فهناك اتجاه يميل إلى الاعتماد على البعد الزمني، ومرحلة الشباب تكون خلال فترة زمنية معينة، وتعد هذه الفئة من جهة أخرى تعبير عن فكرة المسؤولية؛ فعلى الشاب أن يتحمل المسؤولية حتى يصبح مكتملا وناضجا وقادرا على تحمل مسؤولية أكبر [1].

---

[1] أبو حيدر، أحمد (2012)، **دراسة واقع المشاركة السياسية للشباب في الأردن**، مركز الشرق والغرب لتنمية الموارد البشرية: عمان-الأردن، ص 38.

2- المشاركة السياسية:

مجموعة من النشاطات السياسية المباشرة الأولية، والنشاطات السياسية غير المباشرة، مثل تقلد منصب سياسي، والانتساب لحزب سياسي، والترشيح في الانتخابات النيابية، والانتخابات المحلية والتصويت، وأبداء الرأي في الشأن العام[1]. وهي مجموعة من الفعاليات، والأنشطة، والسلوكيات المتوقع من الشباب القيام بها: كإبداء الرأي بالقضايا المتعلقة بالشأن العام، والانتساب للأحزاب السياسية والمشاركة في الاجتماعات والندوات السياسية، والمسيرات السلمية التي تعبر عن الرأي العام، وحضور المؤتمرات السياسية، والاتصال بالمعنيين السّياسيين، والترشّح للمناصب العامة، وتقلد المناصب السّياسيّة في الدولة[2].

3- مفهوم التّنمية السّياسيّة:

يرجع الاهتمام بمفهوم التنمية السياسية إلى ستينيات القرن الماضي، رغم ظهور البوادر الحقيقية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، أي مع ظهور المدرسة السلوكية التي منحت الاهتمام الكبير للمفاهيم المتعلقة بالظواهر السياسية، ولم يقتصر البحث النظري والعملي على الباحثين والمفكرين فقط، بل حتى عن طريق رجال الدولة، وصناع القرار، والمؤثرين، إذ كان لهم دور بارز في هذا المجال، وبعدما كانت التنمية السياسية مفهومًا علميًّا ومبحثًا في علم الاجتماع والسياسة، تحولت إلى حقل معرفيّ مستقل (السياسة المقارنة) في ستينيات القرن العشرين.

---

[1] العبابسه، رياض (2016)، **دور شبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز المشاركة السياسية لطلبة الدراسات العليا في الجامعة الأردنية: دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان- الأردن، ص 5.

[2] الشويحات، صفاء (2013)، **اتجاهات طلبة الجامعات نحو المشاركة السياسية في الأردن: دراسة وصفية تحليلية**، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، عمان الأردن، ع 4: 782-797، ص 786.

ويحظى مفهوم التنمية السياسية بأهمية كبيرة في الأوساط السياسية؛ وذلك لأنه مفهوم يتناول مفردات أساسية وهامة في العلوم الاجتماعية التي أثارت الجدل والنقاش، ولم تقتصر دلالات هذا المفهوم ومعانيه على المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية بل تعدت ذلك إلى الوضع الثقافي والفكر والمعتقدات، ووفق هذه الأسس لم تعد التنمية خيارًا يمكن الأخذ به في مواجهة التحديات التي تتعرض لها المنطقة العربية، ولا يمكن تجاهلها أو تأجيلها بسبب الحاجة الفعلية لها كمتطلب أساسي من متطلبات التنمية الشاملة والتغيير قبل أن تكون في شتى جوانب الدولة، بل أصبحت التنمية ضرورة هامة داخليا؛ استجابة لضغوط خارجية تعزز بقاء الأنظمة السياسية وتزيد من شرعيتها.

ومع الوقت أصبح موضوع التنمية تخصصًا مميزًا في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ويعبر عن مدخل فكري عصري ينصب على إحداث التغيير في البنية الاقتصادية والثقافية، وبذلك يكون الاهتمام بالتطوير مؤشرًا إلى التحول نحو التغيير المنشود؛ على اعتبار أن السياسة هي إدارة الشأن العام؛ وتكون موجهاً له وتعتبر منافذ إصلاح الدولة والمؤسسات.

فوجد الباحثون مفهوم التنمية السياسية تعبيرًا عن مدخل خاص من مجرى عام، وصار المدخل بمثابة عالم مصغر تدور فيه النظريات والمباحث والتي تتضمن جوانب مختلفة لظاهرة التحول الاجتماعي والسياسي، والمقصود في هذا التحول مما هو أدنى إلى ما هو أسمى، والمراد بذلك إنجاز عملية التنمية يكون بتحقيق نقلة حضارية تتيح للشعوب أن تندرج في عداد الشعوب الفاعلة[1].

---

[1] عارف، نصر (1981)، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة**، ط1، القاهرة– مصر: دار القارئ العربي، ص 18.

ولم تقتصر جهود البحث النظري والتطبيقي في مجال التنمية السياسية على الباحثين والمتخصصين فقط بل وحتى عن طريق رجال الدولة، وصناع القرار؛ إذ كان لهم دور ملموس في هذا المجال.

لكن التنظير في التنمية السياسية ارتبط أساسا بالسسيولوجية الأنجلوسكسونية؛ إذ تم إنشاء مجلس أبحاث العلوم الإجتماعية بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1923، حيث كانت المبادرات الأولى للأبحاث من مختلف الأجهزة الحكومية الأمريكية التي قامت بعملية البحث، وجمع المعلومات، وإقامة الدراسات الخاصة بالأوضاع السياسية، ونظم الحكم، والإدارة في الأقاليم غير الغربية المختلفة من أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا، أي في المنطقة التي أطلق عليها عليها لاحقا بالعالم الثالث[1].

وطرح المفكر دانيال بال (Danial Bell)، الذي يعد من أهم الباحثين في مجال التنمية السياسية، مجال سسيولوجي جديد في التنمية السياسية هو مجتمع ما بعد الصناعة، والذي يهتم بدراسة القضايا والأزمات السياسية المصاحبة لعملية التحول سواء في المجتمعات الغربية من مجتمع صناعي إلى ما بعد الصناعة، أو في دول العالم الثالث من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي[2]. وبالتالي انتقل الاهتمام بمجال التنمية السياسية من الدول الغربية إلى دول العالم الثالث؛ لأنها ميدان خصب لخوض التجارب والخبرات السياسية، ولأن مظاهر التخلف السياسي متوفرة في هذه الدول وهي:

---

[1] بن عيسى، ريم وآخرون (2012)، **التنمية السياسية: قراءة في الآليات والمداخل والنظريات الحديثة**، ط1، الجزائر: مركز النور للدراسات، ص 2.

[2] بن عيسى، **التنمية السياسية: قراءة في الآليات والمداخل والنظريات الحديثة**، المرجع السابق، ص 3-4.

1- الافتقار إلى تنسيق إيدولوجي يتماشى مع متطلبات البناء السياسي والاجتماعي لدول العالم الثالث.

2- غياب مفهوم المواطنة وضعف البناء القومي بسبب قلة الوعي وضعف الثقافة السياسية.

3- ضعف التكوين المؤسسي للبنى السياسية.

4- عدم وجود شرعية للأنظمة السياسة تجاه مواطنيها.

5- عدم استقرار الأنظمة السياسية الحاكمة في دول العالم الثالث.

6- انتشارظاهرة الفساد السياسي.

ويقدم غابريل الموند (Ghabriel Almond) من خلال نظريته البنائية الوظيفية تعريفا للتنمية السياسية: بأنها قدرة النظام السياسي على تحقيق التمايز البنيوي، والتخصص الوظيفي، اللذان يشيران إلى العمليات التي تتغير بها الأدوار وتصبح أكثر تخصصاً، ويعرفها أيضا بأنها استجابة النظام السياسي للتغيرات سواء أكان في داخل المجتمع أم داخل البيئة الدولية.

ويرى أن التمايز والتخصص مرتبط بالوظائف التي تقوم بها الأبنية السياسية، والعمليات، والتفاعلات داخل الأنظمة الفرعية للنظام السياسي[1].

ويرى (الموند) أن التمايز بين النظم التقليدية والحديثة قائم على أساس أسلوب أداء الوظائف السياسية المختلفة، حيث يتميز الأسلوب الحديث بالتحديد والعمومية مقابل الانتشار والخصوصية للأسلوب التقليدي، وهذه الخصائص هي

[1] الموند، جابريل وجي بنجام (1998)، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر**، ترجمة هشام عبد الله، ط1، عمان- الاردن: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، ص 16.

التي تميز تطور الأنظمة السياسية الغربية التي تعد نموذجا للتطور والتنمية لبقية الدول[1].

أما صامويل هنتغنتون (Samuel Huntington) فيرى أن التنمية السياسية تتحقق عند توفر ثلاثة عوامل: ترشيد السلطة أي تداول السلطة على أساس القانون والدستور، والتمايز والتخصص في تنوع الوظائف وإيجاد أبنيه متخصصة، وأما عن المشاركة السياسية فهي أداة لزيادة نسبة المشاركة في المجتمع[2].

فتنطوي فالتنمية السياسية على تغيير حاسم في كل مجالات القدرات الإنسانية، من خلال توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل، خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التي حرمت في السابق فرص النمو والتقدم[3].

فمفهوم التنمية السياسية مركب ومعقد وله جوانب عديدة، ويقصد به النمو والتغيير وفي النظم السياسية تعني الانتقال من حالة إلى حالة أخرى أكثر قدرة على التعاطي مع المشاكل وأكثر استجابة للمطالب النابعة من البيئة الداخلية والخارجية[4].

قدم أحمد وهبان تعريفًا للتنمية السياسية، إذ اعتبرها: عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل

---

[1] بو عكاز، حساني (2015)، **التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق: دراسة حال الجزائر 1988-2014**، رسالة غير منشورة، جامعة الدكتور طاهر مولاي، الجزائر، ص 14.

[2] محمود، خالد (2004)، **أثر حركة المقاومة الإسلامية حماس على التنمية السياسية في فلسطين: الضفة الغربية وقطاع غزة 1987-2004**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس-فلسطين، ص 28.

[3] الجوهري، محمد، (1978)، **علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث**، ط1،القاهرة- مصر: دار المعارف، ص 145.

[4] المشاقبه، أمين، (2005)، **التربية الوطية والنظام السياسي الأردني**، ط7، عمان- الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ص 264.

ربوع المجتمع، وزيادة معدلات المشاركة الشعبية في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة؛ إذ تستند على أساس قانوني حق يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية؛ إذ تقوم كل منهما هيئة مستقلة عن الأخرى، فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين[1].

وتوضح عائشة عباش أن التنمية السياسية ما هي إلا ترويج لقيم وأفكار غربية، كما أن الربط يفسر التنمية السياسية بأشكال ومفاهيم أيديولوجية، كالديمقراطية، والشيوعية، والديكتاتورية؛ يعني أن التنمية السياسية لا تأخذ معناها إلا من خلال مجموعة أخرى من القيم[2].

والتنمية السياسية عملية ديناميكية مستمرة، عملية داخلية ذاتية، وكل ما عدا ذلك هو عوامل مساعدة، وأنها ليست ذات طريق واحد أو اتجاه واحد أو قالب واحد، وتتعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف وتنوع الإمكانيات الكامنة[3]؛ فتهدف بشكل أساسي إلى تطوير النظام السياسي، ورفع قدرته على مواكبه متطلبات العصر، والتكيف مع المتطلبات والمتغيرات المختلفة سواء كانت نابعة من البيئة الداخلية أو الخارجية[4].

---

[1] وهبان، احمد (2000)، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، ط1، مصر – الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، ص 140-141.

[2] عباش، عائشة (2017)، **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي: تونس أنموذجا**، ط1، برلين– المانيا: المركز الديمقراطي العربي، ص 15.

[3] السعدون، حميد (2011)، **التنمية السياسية والتحديث العالم الثالث**، ط1، العراق – بغداد: الذاكرة للنشر والتوزيع، ص 49.

[4] ناصر، ابراهيم (2003)، **المواطنة**، عمان– الاردن: مكتبة الرائد، ص 203.

وبما أن التنمية السياسية هي جزء من التنمية الشاملة التي يحدث من خلالها تغيير في الاتجاهات والقيم والبنى والنظم، التي تدعم ثقافة سياسية جديدة، إذ يؤدي ذلك إلى مزيد من التكامل للنسق السياسي[1]. فتعني الانتقال بالمجتمع السياسي وزرع قيم جديدة، كما تعني عند البعض التعبئة السياسية الشعبية لدفعهم إلى المزيد من المشاركة السياسية[2].

وبناء على ما تقدم، نلاحظ أن مفهوم التنمية السياسية هلامي يتصف بالاتساع والتشعب، ولابد من الإشارة إلى أن التركيز في التعريفات هو التطور بالمجتمع والمؤسسات من حيث السلوكيات والثقافة السياسية.

2- محددات التنمية السياسية:

يقصد بها تلك العوامل التي تؤثر في عملية التنمية السياسية، وتتضمن هذه المحددات وسائل التنمية المختلفة وقد تؤثر إيجابا أو سلبا، كالأحزاب السياسية، والبرلمان، ومؤسسات المجتمع المدني من نقابات مهنية، وجمعيات أهلية وتعاونية، واتحادات الطلبة، والأندية الثقافية، وتعتبر المشاركة السياسية إحدى معطيات الواقع السياسي من حيث وجودها أو عدم وجودها، والانتخابات العامة النيابية والبلدية ومدى توفرها بحرية ونزاهة وحياد، والثقافة السياسية السائدة في المجتمع[3].

---

[1] محمد علي، محمد (1997)، **أصول الاجتماع السياسي**، الجزء الثاني، الاسكندرية- مصر: دار المعرفة الجامعية، ص 217.

[2] الطيب، مولود (2007)، **علم الاجتماع السياسي**، ط1، الراوية- ليبيا: منشورات جامعة السابع من أبريل، ص 93.

[3] العزام، عبدالمجيد (2006)، **التنمية السياسية في اعقاب الانفراج الديمقراطي في الاردن**، مجلة دراسات العلوم الاجتماعية والانسانية، الجامعة الاردنية، م33، ع2، ص 367.

وفي ظل الوضع القائم تصدرت بعض الأطروحات تؤكد على عدم إمكانية تحقيق فكرة العالمية، فأصبح من الضروري إيجاد نماذج جديدة مختلفة كبدائل عامة للتنمية الحداثية يحل محلها، وكان لابد من وجود محددات نظرية تتمثل في:

1- التنمية المستدامة: مفهوم جديد جاء بغرض تجاوز القصور الذي أحدثته النظرية السلوكية في التنمية السياسية، ويعكس مدى ابتعاد عملية التنمية عن الواقع تحديدًا في دول العالم الثالث، اما خلفية هذا المفهوم من خلاله يمكن معرفة نظرية التنمية في صورة الحداثة، وانطلقت من تعميم التجارب الغربية في أطر التطور الاوروبي[1].

2- المجتمع المدني: من أهم المفاهيم التي تزاحم عملية التنمية السياسية ومفهومها، وقد كان هذا المفهوم جاذبا لاهتمام علماء السياسة على الدوام، إلى ذلك فقد حافظ هذا المفهوم على خدمة القوى الدينية، والعسكرية، والمجتمع الديني، وتم استخدامه بأسلوب غير محايد ونتيجة ذلك لم يتم اعتبار المؤسسات المدنية جميعها جزء من المجتمع المدني واعتبرت ذات ارتباطات خارجية، ولابد من أن تكون قوى المجتمع المدني منسجمه مع مفهوم المجتمع المدني العالمي؛ لأنها تدخل في إطاره العام مثل حركات المرأة، وحقوق الإنسان، والحركات الديمقراطية.

3- الثقافة السياسية: وهي نظام جزئي من الثقافة العامة للمجتمع، تتكون من قيم الأفراد ومعتقداتهم ووجدانهم تجاه السياسة متجسدة في سلوكهم اللفظي وغير اللفظي، وذلك من وجهة نظر (باي وفيربا)، وعادة ما تلعب المعتقدات الرئيسية

---

[1] العضايلة، نضال (2004)، **الديمقراطية وأدوات المشاركة السياسية**، ط1، الكرك- الاردن: مركز يزيد للنشر، ص 122-123.

كنماذج القيم للثقافة العامة دورًا مركزيًا في بناء الثقافة السياسية، إذ تشكل الثقافة السياسية عاملًا مساندًا أو مناهضًا للتنمية السياسية، وذلك وفقًا للمحتوى المحدد لبنية ومضمون التنمية السياسية[1].

4- البرلمان: من المؤسسات الرسمية الهامة في بناء وترسيخ الديمقراطية، وتعزيز الحياة السياسية وتجديدها، فهي الممثلة لإرادة الشعب الحقيقيه، والتي تعبر عن مصالحه، والمدافعة عن حقوقه وحرياته، وهي التي تعمل على تشريع القوانين التي من خلالها تتحدد السياسات العامة، وترسم السلوك السياسي العام، كما تسهم في بناء الثقافة السياسية للمجتمع، وبالتالي فهي تشكل أحد أهم ملامح التنمية السياسية، ويمكن للبرلمانات أن تلعب دورًا إيجابيًا فاعلا في عملية التنمية السياسية إن هي كانت فاعلة في المشاركة السياسية، وغير ذلك يكون دورها ضعيفًا وهامشيًّا، وقد ينعكس سلبيًا على عملية التنمية السياسية.

3- مؤشرات التنمية السياسية:

إن التنمية السياسية لا يمكن أن تتحقق وتنجح في فترة زمنية قصيرة، وإنما تحتاج إلى وقت كاف، وإلى تضافر كافة الجهود الرسمية، وغير الرسمية، والشعبية جماعات وأفراد ومؤسسات، ويجب على الجميع الالتزام بالعمل تحت مظلة الدستور وسيادة القانون؛ لأن التنمية السياسية في النهاية ليست خيارًا بل ضرورة وطنية ملحه، لذلك فإنه يتطلب من الجميع العمل بكل جهد؛ لخلق الظروف الملائمة لإنجاح عملية التنمية السياسية[2]، وذلك يتطلب توفر مجموعة مؤشرات للتنمية السياسية أبرزها:

---

[1] العزام، عبد المجيد (2006)، **التنمية السياسية في اعقاب الانفراج الديمقراطي في الاردن**، المرجع السابق، ص 366-367.

[2] العويمر، وليد (2011)، **دور الاذاعة والتلفاز الأردني في التنمية السياسية: دراسة تحليلية ميدانية**، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، جامعة الحسين بن طلال، معان-الأردن، المجلد (6) العدد: 1 ص 56.

1- مبدأ سيادة القانون، وضمان حرية التعبير، وتكافؤ الفرص، واستقلالية القضاء، وضمان حقوق المواطنين والحد من تعسف السلطة السياسية.

2- وجود مجتمع مدني واع وفعال يتمتع بقدر عالي من الحرية والاستقلالية.

3- توافر ثقافة سياسية تقوم على أساس التسامح واحترام الرأي والحوار.

4- قدرة النظام السياسي على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال استخراج وإدارة الموارد وتوزيعها على أفراد المجتمع بشكل عادل.

5- قدرة النظام السياسي على التطوير المؤسسي واستيعاب التغير الذي يطرأ على المجتمع.

6- تشريع قوانين حديثة تتماشى مع المتطلبات الداخلية والخارجية للمجتمع.

7- وجود برلمان فاعل يمثل إرادة الشعب الحقيقية، ويمارس صلاحياته الدستورية كاملة في الرقابة على السلطة التنفيذية وتشريع القوانين التي تصب في مصلحة الدولة والمجتمع[1].

8- صون الحقوق وإطلاق الحريات بين جميع فئات المجتمع الواحد؛ لأنها عماد الديمقراطية، بعيدا عن الخوف من التطرف والإرهاب الفكري.

9- وجود تعددية سياسية وفكرية ضمن الثوابت والمبادئ التي يقوم عليها المجتمع.

10- وجود أحزاب سياسية قوية وفاعلة وناضجة، وقادرة على إحداث التغيير المنشود.

11- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني وتعزيز دور المرأة والشباب في الحياة السياسية[1].

---

[1] العزام، **التنمية السياسية في اعقاب الانفراج الديمقراطي في الاردن**، المرجع السابق، ص 366.

حاول عدد من قادة الدول العربية تحت ضغوطات الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية العمل على تبني عمليات إصلاح سياسي بهدف التنمية السياسية، وقد دفعوا بهذه الإصلاحات –ولو أنها كانت شكلية في معظم الاحيان– من خلال استصدار بعض التشريعات وتعديل بعضها الأخر، وإنشاء بعض المؤسسات التي تؤثر على الإصلاح السياسي الديمقراطي، كما دفعوا بعوده الحياة البرلمانية وتعزيز دور المنظمات المجتمع المدني، وإدماج بعض شرائح المجتمع مثل المرأة والشباب في عمليات صنع القرار، والمشاركة السياسية، ومع ذلك يرى بعض الباحثين أن عمليات الاصلاح السياسي والتنمية السياسية لم ترق إلى المستوى المأمول به.

فهدفت الإدارة الأمريكية من وراء الدعوة للمشروع الإصلاحي الذي يصب باتجاه المساعدة في الشروع بعمليات التنمية وتعزيزها في المجتمعات الشرق أوسطية لتهميش دور المتطرفين، وحرمانهم من التحريض وأسباب الشكوى كأداة يستخدمونها في الترويج والتوسيع لقاعدتهم الشعبية، وسرعان ما أعادت انعطافات الربيع العربي مطلع عام 2011 طرح مسائل كثيرة تتعلق بطبيعة الدولة ومؤسساتها، والتحديات التي تواجهها من حيث علاقتها بالأزمات التي أخذت تظهر في دول الشرق الأوسط عامة والمنطقة العربية خاصة، إذ دفعت ظروف الموقف العملي في دول العالم العربي التي حدثت فيها الاحتجاجات الشعبية قادها مجموعة من الشباب ضد المنهج المتبع من قبل السلطة السياسية، واعتراف هذه السلطة بأهلية مواطنيها، ومطالبهم، لاتخاذ القرارات التي تدخل في صميم أمورهم،

---

[1] العويمر، **دور الاذاعة والتلفاز الأردني في التنمية السياسية: دراسة تحليلية ميدانية**، المرجع السابق، ص 56.

والتخلي عن بعض الممارسات السياسية التقليدية التي لم تعد تجدي نفعًا؛ وذلك بأن تتجه إلى إرضاء وإقناع المواطنين بما تريد اتخاذه من قرارات وسياسات والعمل على إدماجهم في العملية السياسية، وذلك كبديل عن التوجيه والإرشاد والتبريرات الذي ظلت سائدة في فترة ما قبل ثورة تكنولوجيا المعلومات، وكان أبرز مقتضيات الإقناع عرض الرأي الآخر، وما يعطي للآراء المختلفة فرصة للتعبير عن أنفسهم وهو ما يعني الاعتراف بالتعددية من جانب، وحرية التعبير من جانب آخر، واتساع درجة التسامح وقبول الأراء المختلفة مع الآراء المعارضة من جانب ثالث، وتعد هذه العناصر من دعامات الممارسة الديمقراطية.

4- التنمية السياسية في الأردن:

بدأت مفاهيم التنمية السياسية، كما أشار الباحث سابقًا، تظهر بعد الحرب العالمية الثانية، وكان ظهورها نتيجة المتغيرات الدولية، وتأثيراتها، والتحولات السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية ومواكبه تطورات نظرية ومنهجية في علم السياسة، وحقل السياسات المقارنة، وتهدف عملية التنمية السياسية في أي دولة إلى تطوير القوانين الناظمة للشؤون العامة، بما يؤدي إلى تحفيز المشاركة السياسية والشعبية، وتنظيم الهياكل المؤسسية في المجتمع، والانتقال بمفاهيم المشاركة والتكيف والانتماء الوطني والتغيير والتحديث من مراحلها النظرية، إلى مراحل التطبيق الذي ينظم العلاقة بين الأفراد والجماعات، وبين السلطات الحاكمة[1].

[1] الزبن، رعد (2016)، **دور التنمية السياسية في دعم الأمن الوطني.. الاردن مثالا، المملكة المتحدة**، صحيفة رأي اليوم، www.raialyoum.com.

واستشرفت القيادة السياسية الأردنية بقدوم التحولات السياسية مبكرا في عام 1989، حيث سعت لبناء مرحلة جديدة من الحياة السياسية تتمشى مع التحولات الدولية. فعملت على بناء التعددية، والإصلاح الإداري، والشفافية والخصخصة وتحرير السوق وجملة من الإجراءات التصحيحيه الأخرى.

ولتحقيق ذلك قامت الحكومات المتعاقبة بتوفير بعض الاستحقاقات التشريعية والإدارية، ولتسعفها في الحصول على القروض والمنح التي تقدمها هذه الدول الكبرى وصندوق النقد الدولي، لكي تخفف من مديونية الأردن وتعمل على تحسين الاقتصاد.

وفي ظل هذا الواقع السياسي الدولي الجديد، رغب الأردن أن يكون صديقًا للجميع، وخاصة الدول الغربية، وتبنيه شعارات التنمية السياسية، والإصلاح السياسي والديمقراطي، واعترافاً ضمنياً من الأردن عن قصور في محاولات الإصلاح التي تمت من قبل، وأنها لم تكن بالمستوى المطلوب. وبعد تسلم الملك عبد الله الثاني سلطاته الدستورية في عام 1999، أعطى الأداء الحكومي أهمية خاصة ورفع كفاءته، كما طرح شعار التنمية السياسية، وأوعز بإنشاء عدد من البنى المؤسسية الإدارية والتنفيذية مثل وزارة التنمية السياسية لتعنى بتحقيق هذا الشعار[1].

رغم كل المحاولات لجذب الشباب الأردني وإدماجهم في عملية التنمية السياسية من خلال العمل على زيادة معدلات المشاركة السياسية، ومع ذلك فإن ضعف المشاركة السياسية لدى الشباب واضح وقد يعود ذلك لأسباب عديده أبرزها: ضعف الدور الحزبي، وضعف التشريعات التي تعد الأساس للعمل

---

[1] العزام، عبدالمجيد (2006)، **التنمية السياسية في اعقاب الانفراج الديمقراطي في الاردن**، مرجع سابق، ص 364-365.

السياسي، وعدم الجدية في تمكين الشباب وتحفيزهم على ممارسة الحياة السياسية من أجل تحقيق التنمية السياسية.

إن ضعف دور الاحزاب وغياب البرامج الحزبية كان عاملا مؤثرا في العزوف عن الانتساب لها لابعاد أيدلوجية وشخصانية، وكذلك تغييب العمل السياسي داخل الجامعات والاكتفاء على التوجه نحو العمل مع مؤسسات المجتمع المدني، والاكتفاء بتفريغ الطاقات الشبابية الفكرية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بمختلفها.

ثانياً: نظريات الدراسة

صنف ريتشارد هيجوت (Richard Higgott) نظريات التنمية السياسية إلى نظريتين رئيسيتين: نظرية التحديث الغربية، والنظرية الراديكالية، التي تضم النظرية التبعية والنظرية الماركسية الجديدة[1]، ويمكن القول: إن للتنمية مفهومين يسير كل منهما وفق مدارس فكرية، والتي برزت في أعقاب الحرب العالمية الثانية:

– المفهوم الأول: الاشتراكي (الجدلي) من خلال الربط بين التحديث السياسي والبعد الاقتصادي وما ينجم عنه من صراع طبقي، وتحرير الاقتصاد من التسلط الفردي الناجم عن الملكية الفردية، ومركزية السلطة بيد فئة معينة، وأن هذه النظرية تراجعت وضعفت بسبب انهيار المنظومة الشيوعية مطلع التسعينات من القرن الماضي.

– المفهوم الثاني: يسير وفق التوجهات الغربية التي تربط مفهوم التنمية بالديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة والعمل، والتجمع، والتفكير،

[1] هيوجت، ريتشارد (2001)، **نظرية التنمية السياسية**، حمدي عبدالرحمن ومحمد عبدالحميد، الاردن– عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ص 15.

ومعارضة السلطة الحاكمة، وإقامة النظم البرلمانية القائمة على التعددية السياسية والفكرية والفصل بين السلطات، وتداول السلمي للسلطة[1].مع التأكيد أن حقل التنمية السياسية نشأ وترعرع خلال فترة الحرب الباردة (1945-1991) حيث حمل منذ البداية ايديولوجيات وقيم متنافسة، وكان استخدامه من قبل الادارة الامريكية في البيت الأبيض لمواجهة خطر التوسع الشيوعي في دول العالم الثالث، وبهذا الشأن حدد (روبرت باكنهام) بأن التنمية تمثل المشروع المناهض للشيوعية والموالي للولايات المتحدة الأمريكية بهدف تحقيق الاستقرار السياسي[2].

وبسبب تغير النظام الدولي وخاصة في خمسينات القرن الماضي برزت الحاجة لوضع نظريات متطورة لفهم سياسات دول العالم الثالث، ولذلك أخذ فقهاء السياسة في العالم الثالث يدرسون مفهوم التنمية السياسية كظاهرة، لذلك تنوعت النظريات المفسرة والكتابات المتعلقة بمفهوم التنمية السياسية، وفي هذا الإطار يمكن تناول كل نظرية على حدا وعلى النحو التالي:

1- نظرية التحديث:

اهتمت نظرية التحديث بمعالجة التنمية السياسية في الدول النامية (العالم الثالث) من خلال فكرة نمطية مفادها أن على هذه الدول اتباع مسار الدول الغربية إذا ارادت تحقيق تنمية حقيقية، إذ انبثقت نظرية التحديث من نظرية التطور، التي اهتمت بشكل أساسي على تفسير كيفية تحول المجتمعات غير الصناعية إلى مجتمعات صناعية، مع تحديد خصائص الحالتين مع تأكيد على

---

[1] الخريشا، ناصر (2017)، **التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الأردن: 1999-2017**، رسالة غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان-الأردن، ص 12.

[2] هيوجت، نظرية التنمية السياسية، المرجع السابق، ص 7.

أن التحديث غالباً يتم في اتجاه واحد، حيث اهتمت نظرية التحديث (التطور) التي ظهرت في الدول الغربية بدراسة المجتمع وعوامل تطوره وتغيره.

وتمثل نظرية التطور الغربية أيضًا المرجع الأساسي لنظريات التنمية السياسية التي استخدم مفومها وأهدافها، إذ ترى هذه النظرية أن النمو والتطور يسيران في خط صاعد واحد بعدة مراحل بشكل متتالي، يجب أن يمر بها كل مجتمع، وقد جاءت كتابات عملية التنمية السياسية استخدام المدخل الثنائي الذي تأسس بناء على أعمال رواد نظرية التطور الغربية في نهاية القرن التاسع عشر، وتم مقارنة المتغيرات بالنمط المثالي المرتبط بالتقليدية، واعتمد علم السياسة (السياسية المقارنة) على هذه الأنماط الثنائية كما أشار جابريل ألموند (Ghabriel Almond): إن نظريتنا هذه تؤسس عملية بناء النظرية والتنميط بشكل ثنائي بسيط؛ عبر الاستفادة من أعمال ماكس فيبر (Max Weber)، وغيرهم من العلماء المجددين، في محاولة لبناء نماذج لأشكال المجتمعات، والنظم التقليدية، والحديثة[1].

وشهدت نظرية التحديث المتعلقة بقضايا التنمية السياسية، وتطورات في المناهج والمداخل في تحليل الدراسات التنموية والعلوم السياسية. كما صنف روبرت بانكهام (Robert Buckenham) تطور علم السياسة إلى ثلاث مراحل رئيسة، حسب جوانب التحليل والتركيز، وهي علم السياسة القانوني الشكلي، وعلم السياسة السلوكي، وعلم السياسة ما بعد السلوكية.

---

[1] بوعكاز، **التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق: دراسة حال الجزائر 1988-2014**، المرجع السابق، ص 26.

واستنادا إلى التقسيم السابق لعلم السياسة، يعتبر ريتشارد هيجوت (Richard Higgott) أن الأدب السياسي المهتم بدراسات التنمية السياسية، والذي ظهرفي أمريكا الشمالية[1]، قد شهد ثلاث مراحل هي:

أ- المرحلة الأولى (1954-1964): حيث هيمنت عليها أعمال لجنة السياسة المقارنة التابعة للمجلس الأمريكي للعلوم الاجتماعية، والتي عكست نظرة متفائلة بالنجاحات التي حققتها الديمقراطية الغربية، وخاصة التأثير الأيديولوجي الليبرالي الأمريكي، وركزت دراسة التنمية السياسية في تلك المرحلة على المتغيرات المؤسسية والقانونية، وقد تطورت نظرية التحديث في المرحلة الأولى، فاعتبرت وسيلة لتسهيل إرساء الديمقراطية الليبرالية داخل الدول الجديدة، وقد ركزت المرحلة القانونية على أهمية دور الدولة والمؤسسات، إذ اقتصرت على دراسة الجانب الرسمي، والمؤسسات الموجودة في أوروبا، وتحليل المحددات القانونية لمؤسساتها[2].

ب- المرحلة الثانية (1965-1971): سادت المدرسة السلوكية في هذه المرحلة، والتي ركزت على النظام وبيئته المحيطة، ومدخلاته، والعوامل المؤثرة على فاعليته وقدرته.

ونظر صامويل هنتغنتون (Samuel Huntington) إلى التنمية السياسية بوصفها عملية زيادة نمو كفاءة المؤسسات؛ بحيث تصبح قادرة على التجاوب مع ما يتعلق بالمشاركة السياسية والتعبئة الاجتماعية؛ إذ إن مقاربة هنغتنون بين التنمية السياسية والتحديث بوصفهما مرادفات، ويربط بين التنمية

---

[1] هوجيت، نظرية التنمية السياسية، المرجع السابق ص 42.

[2] المرجع نفسه، ص 43-47.

السياسية وقدرات النظام لتتماشى مع عملية التنمية السياسية ونظرية التحديث، كما اعتبر هنغتون أن التنمية السياسية تمر بعدة مراحل وهي:

1- مرحلة ترشيد السلطة.

2- مرحلة التمايز والتخصص الوظيفي.

3- مرحلة المشاركة السياسية.

حسب ريتشارد هيجوت (Richard Higgott) بداية التحول في دراسات التنمية السياسية من التركيز على الديمقراطية إلى التركيز على النظام السياسي، فقد اعتبرت دراسات التنمية في هذه المرحلة أن عملية التحديث والانتقال من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث ينتج عنها مشكلات متعددة، أو أزمات تنموية بحاجه إلى التغلب عليها، وينظر إلى التنمية السياسية بوصفها تمثل قدرة النظام السياسي على التكيف والتعامل مع أزمات أو مشكلات التنمية السياسية مثل:

1- مشكلة الشرعية.

2- مشكلة الهوية.

3- مشكلة المشاركة.

4- مشكلة التغلغل.

5- مشكلة التوزيع.

ويرى ريتشارد هيجوت (Richard Higgott) أن الاهتمام بقدرات النظام السياسي في دراسات التنمية السياسية يشكل نوعا من الدفاع عن النظام، والنخب،

والسلطة الحاكمة، وأثره في الحفاظ على النظام؛ إذ أصبح استقرار النظام غاية وليس وسيلة للوصول إلى مجتمع حديث[1].

أ- المرحلة الثالثة (1971): أطلق على هذه المرحلة (ما بعد السلوكية) والتي جاءت استجابة للنقد الموجه إلى نظرية التحديث ونظريات التنمية السياسية؛ بسبب النزعة الإيديولوجية المنطلقة من الرؤية الغربية الرأسمالية، والمداخل القائمة على التصنيف الوظيفي، وعدم قدرتها على معالجة أزمات التنمية السياسية في دول العالم الثالث، إذ جرى استخدام نماذج للدراسات التي اعتبرت خليطا من التحليل السياسي، والسياسة العامة ذات الطابع الرشيد نتيجة للاستخدام المتزايد للمفاهيم الاقتصادية من قبل علماء السياسة، إذ أدركوا فيما بعد حاجتهم إلى التركيز على الجوانب الأخرى الاقتصادية، والاجتماعية؛ كمحاولة لتجنب التقصير الذي حدث في السلوكية.

ويرى ريتشارد هيجوت (Richard Higgott) أن مدخل التحليل السياسي شكل تحولا كبيراً من التركيز على مدخلات النظام إلى التركيز على مخرجات النظام، وذلك خلال فترة الستينيات، فانتقل التركيز إلى تحليل السياسات الجزئي ذات الطابع التجريبي بدلًا من التركيز على السياسات الكلية، ويرى أن المداخل المستخدمة المختلفة من علماء السياسة هي استجابة للفرضيات المنهجية لنظرية التحديث، إذ إن المشكلات التي واجهت الدارسين كانت متشابهة، لذا ينظر إلى مداخل تحليل السياسات والسياسة العامة على أنها طريقة أخرى من طرق التركيز على العلاقة بين الدولة، والمجتمع والسياسة[2].

---

[1] هوجيت، نظرية التنمية السياسية، المرجع السابق ص 48-50.

[2] المرجع نفسه، ص 56-57.

واعتبر جابريل ألموند (Ghabriel Almond) أن الأدوار السياسية أحد أهم وحدات تحليل الأنظمة السياسية؛ لأنها مرتبطة ببعضها البعض على شكل أبنية متفاعلة ومتمايزة، وذلك يتيح التركيز على السلوك للاعبي الأدوار في السياسة. أما المقصود بالتمايز فهو عمليات تبادل الأدوار وتطورها، إذ ينبثق عنها أبنية جديدة وأدوار جديدة، وبالمقابل يرى (Samuel Huntington) أن الحداثة في التنمية السياسية تتحقق عندما تتوفر ثلاثة عوامل:

- الأول: ترشيد السلطة من خلال الممارسة والاستلام والتداول على أساس القانون والدستور.
- الثاني: تمايز وتنوع الوظائف السياسية وإيجاد أبنية متخصصة لها.
- الثالث: زيادة المشاركة السياسية من خلال قنوات وآليات للمشاركة[1].

2- النظرية الماركسية:

ركزت النظرية على تحليل المجتمعات الرأسمالية، وكيفية التطور البشري؛ انطلاقًا من المفهوم المادي، ووضع (كارل ماركس Karl Marx) أسس ما يعرف بالمفهوم المادي التاريخي؛ إذ أصبح فيما بعد الإطار الرئيس لعلم الاجتماع الماركسين، ووفر له الأسس المنهجية، والنظرية في دراسات التفاعلات والعلاقات الاجتماعية، وطرحت لوزا لوكسمبورغ (Rosa Luxemburg) المنظرة الماركسية قضية التراكم المتعلقة بإنتاج فائض القيمة، وتحقيقه في السوق، والتناقض بينهم، وأن كل ما ينتج من فائض القيمة في المراكز الرأسمالية لا يمكن استيعابه في الأسواق، ولا يمكن للرأسمالية أن تكتمل إلا بتصريف من الفائض خارج نطاق

[1] بوعكاز، **التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق: دراسة حال الجزائر 1988-2014**، المرجع السابق، ص 32.

الرأسمالية، وفي الدول التي لا يهيمن فيها نمط الإنتاج الرأسمالي وهذا هو دافع الاستعمار الرئيسي.

وتدرس المادية التاريخية تطور تاريخ المجتمعات البشرية على أنها عملية تاريخية طبيعية تنتقل من مرحلة إلى مرحلة أكثر تطورا، ولها خصائصها وميزاتها وقوانينها، وقد وضح ماركس أن انتشار النظام الرأسمالي أدى إلى القضاء على الحياة التقليدية للمجتمعات في أوروبا وشجعت على التصنيع، وتحرر الفلاحين من نظام الإقطاع، وأقيمت علاقات اجتماعية رأسمالية، وأيضا إن الرأسمالية في تطورها تنطوي على جوانب سلبيه كثيره منها الاستغلال، والسيطره بسبب الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج[1].

يعد هذا المدخل على الرغم من اعتماده على التاريخ في التحليل إلا أنه لا يمكن تعميمه على كل الدول خاصة دول العالم الثالث، بل ينطبق أكثر على الدول الغربية، فركزت النظرية على الصراع بين الطبقات القائمة على أساس اقتصادي، ولا تعطي اهتمامًا للطبقات الأخرى، ثم إن الانتقال من طبقة كادحة إلى طبقة حاكمة قد يكون مبالغ فيها إلى حد كبير، وما هو إلا إلهام للساخطين المتواجدين في قاع البناء الاجتماعي بأن ثمة إمكانية لارتقائهم إلى الطبقة العليا.

وترى النظرية الماركسية أن أي تشكيلة اجتماعية اقتصادية طبقية، تسودها أيديولوجية الطبقة المسيطرة، ومع تفاقم التناقضات الاجتماعية لابد من ظهور أيديولوجية جديدة تعكس مصالح الطبقات المتأثرة والمتضهدة، ومع انقسام المجتمع في النظام إلى طبقات تصبح العلاقات السياسية والأخلاقية والحقوقية وغيرها نموذج أو شكل للعلاقات الأيديولوجية، ويدخل الناس في هذه العلاقات

---

[1] الدرمكي، علي (2012)، **التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان: 1981-2012**، رسالة غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان-الاردن، ص 14.

تلقائياً مع ظهور الوعي الطبقي، إذ إن النضال، وتطور نضال الطبقة العاملة السياسي ضد النظام الرأسمالي لا يمكن بدون نظرية ثورية، وحزب ثوري، وحركة عمالية، أي من غير وعي سياسي شعبي[1].

وضح ماركس أن الطبقات العليا تتألف من مالكي وسائل الإنتاج الأساسية، وهي الطبقة الحاكمة التي تسيطر على أجهزة الدولة الأساسية: مثل الإدارة، والتشريع، والقضاء، والجيش، ومؤسسات النشاط الفكري، وعايشت المجتمعات الإنسانية عبر الحقب الزمنية أربعة أنواع من الدول وهي:

1- دولة ملاك العبيد.

2- دولة الإقطاعيين.

3- دولة الرأسماليين.

4- دولة الاشتراكيين.

تعد الدولة الاشتراكية نوعا جديدا من الدول؛ إذ تختلف عن الدول السابقة اختلافًا جذريًّا؛ فهي دولة الطبقة العاملة، والتي ستهزم النظام الرأسمالي، وستحطمه، وستقيم مجتمعا جديدا خاليًا من الطبقات المتصارعة، واستغلال ملايين العمال من قبل الأغنياء[2]. فحاولت الأحزاب والحركات الشيوعية قيادة الثورة في البلدان النامية، ولكنها في أغلب الحالات اتبعت خطا معاديا للبرجوازية القومية في هذه البلدان، وكان تأثيرها على الحركات القومية بين الحربين العالميتين الأولى والثانية تأثيرا ضعيفا باستثناء الصين التي قدمت تجربة ماركسية

---

[1] بوعكاز، **التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق: دراسة حال الجزائر 1988-2014**، المرجع السابق، ص 34.

[2] بن عيسى، ريم وآخرون (2012)، **التنمية السياسية: قراءة في الآليات والمداخل والنظريات الحديثة**، مرجع سابق، ص 12.

مهمة للتنمية السياسية في الدول النامية، فحققت الثورة الصينية من ممثلي الحزب الشيوعي، والفلاحين، وتحالف المثقفين، أما الطبقة العاملة الصناعية فكان دورها ضئيلا، والثورة الصينية لم تعادي الطبقة البرجوازية.

وبعد الحرب العالمية الثانية تصدّر الاتحاد السوفيتي المشهد؛ بدعم الديمقراطيات القومية الناشئة، واعتبر أنها سوف تنمو وتتطور صناعيا مما يمكن تحقيق الثورة في إطار تحالف الفلاحين والعمال، ولقد كان هدف التنمية السياسية عند الماركسيين واضحا من البداية؛ وهو بناء دولة اشتراكية، فيتحقق من خلال قيادة قوى الثورة من العمال، والفلاحين، والتحالف مع شعوب الدول المستعمرة المعادية للأنظمة الرأسمالية، والذين يطلق عليهم حلفاء الثورة الاشتراكية والتي سارت بطريق التحرر الوطني والبناء الاقتصادي، وقطعت شوطًا كبيرًا ثم توقفت عنده بعد فشلها في السير إلى نهاياته، فحدث تداخل بين القضية الوطنية، والقضية الاجتماعية، بعد الفشل الناتج عن طبيعة انتاج البنية الاستعمارية في دول العالم الثالث، وهي بنية ضعيفة عاجزة، وتتحكم فيها العلاقات الاستعمارية، إذ أصبح هناك تداخل في انجاز التحرر من الاستعمار، ومهام التحرر الوطني، أو من الهيمنة الاستعمارية متعددة الأشكال والأساليب، وبين الثورة الاشتراكية؛ لأن الثورتين تعد ثورة واحدة؛ إذ إن العلاقة الاستعمارية هي علاقة بنيوية تبعية، وهي غالبا التي تحدد الثورة التحررية الوطنية في آلياتها الداخلية كثورة اشتراكية تقوم بها القوى من عمال وفلاحين وتسمى الطبقة العاملة.

3- النظرية التبعية:

ظهرت بداية في أمريكا اللاتينية في ستينيات القرن الماضي؛ نتيجة عدم نجاح نظرية التحديث والنماذج التابعة لها في تقديم تفسير مقنع لظاهرة التخلف في دول العالم الثالث، وكذلك نتيجة فشل عمليات التنمية وخططها في تلك

البلدان في فترة ما بعد الخمسينيات من القرن ذاته، واعتبر رواد نظرية التبعية أن الدراسات المتعقلة في التنمية حاولت تفسير التخلف كحالة متأصلة ناتجة من طبيعة البنى الاجتماعية للدول النامية، ولم تنشأ عن الاستعمار، بل كانت موجودة من قبل، وتعد نظرية التبعية ردا واضحًا على أطروحات وأسس نظرية التحديث، والتي تنطلق من فرضية أن حالة التخلف وما ينتج عنها من أزمات ومشاكل هي من نتاج الحقب الاستعمارية السابقة، وتفسر حالة التخلف السياسي والاقتصادي من منطلق المرجعية التاريخية، والظروف التي مرت بها الدول النامية، ووقوعها تحت هيمنة الاستعمار للأنظمة الرأسمالية العالمية، وتعتبر أن هناك علاقة جدلية بين التنمية والتخلف، وبين الحداثة والتقليدية، وبمعنى آخر اعتبرت أن التنمية التي حدثت في العالم المتقدم كانت على حساب الدول المستعمرة، وأن الوجه الآخر لتلك التنمية هي تخلف دول العالم الثالث، ووقوعها تحت سيطرة وتبعية الدول الرأسمالية[1].

ظهرت في أوائل السبعينيات دراسات عديدة نقدية للفرضية التي تقول بأن التخلف هو حالة متجذرة في دول العالم الثالث، وأكدت الدراسات التي قدمت من قبل رواد النظرية التبعية مثل أندري غوندر فرانك (Andre Gunder Frank) والمنظر العربي سمير أمين (Sameer Amin) وغيرهم من المفكرين على إثبات وتحليل أن السيطرة الرأسمالية مسؤولة عن تخلف بلدان العالم الثالث، وحللت القراءات التاريخية للتخلف المرتبط بالاستعمار، حيث كان التركيز على الجوانب التاريخية إلى الجانب الثوري للنظرية التبعية وهذا من أسباب تسميتها بالنظرية الماركسية أو الماركسية الجديدة، بالرغم من أن رواد هذه المدخل هم من علماء

[1] بوعكاز، **التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق: دراسة حال الجزائر 1988-2014**، المرجع السابق، ص 37.

الاقتصاد ومن اللجنة الاقتصادية لدول القارة الأمريكية، ويعود انتشار نظرية التبعية أساسا إلى علماء الاقتصاد في التنمية، ومن مفكري العالم الثالث الذين اهتموا بالجوانب العالمية للاستغلال الاقتصادي[1].

ويرى (يوسف صايغ) أن المفكرين الاجتماعيين في قارة أمريكا اللاتينية الذين أصبحوا روادًا ومنظري التبعية قد طوروا وصاغوا المقولات المتعلقه بالنظرية هم مجموعة تضم من الماركسيين والمحدثين، والبنيويين، والوطنيين التقدميين، وأكدوا على دور التبعية المفروضة من الدول الرأسمالية في إنتاج حالة التخلف[2].

وركزت نظرية التبعية على أن عمليات التنمية التي تتم في دول العالم الثالث هي تخلف او تنمية تابعة، وهي نتاج هيمنة الدول الاستعمارية، ويطرح فرانك تحليل للعلاقة بين التابع والمتبوع، أو العلاقة بين المركز والهوامش (الاطراف) حيث العلاقة التبعية بين المركز والهامش، والعلاقة التي تؤدي إلى استنزاف الفائض من الهوامش إلى المركز، حيث انتقد فرانك أشكال رأس المالو التجارة الدولية ونقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، وعليه صيغ ما يسمى بـ "تنمية التخلف" واعتبر فرانك أن أمريكا اللاتينية سابقا كانت تعد متخلفة قبل الموجات الرأسمالية، أو ما يعرف بالاختراق الرأسمالي، لكنها فيما بعد أصبحت أكثر تخلفا بعد هذا الاختراق، وأصبح هناك ارتباط بين التنمية والتخلف ارتباطا سببيا، إذ إن التنمية التي حدثت في الدول الغربية الصناعية، وتمت على حساب تخلف البلدان في العالم الثالث، وهذا شكل ردا على ما يقال حول عدم وجود علاقة بين التنمية في الدول الغربية والتخلف في بلدان العالم الثالث[3].

---

[1] هيجوت، نظرية التنمية السياسية، المرجع السابق، ص 99.

[2] صايغ، يوسف (1992)، **التنمية العصية من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي**، ط1، بيروت –لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 78.

[3] هيجوت، نظرية التنمية السياسية، المرجع السابق، ص 59–96.

زاد اهتمام البعض من منظري التبعية مثل فرانك وفرناندو هنريك كاردوزو (Fernando Henrique Cardoso) بالجانب السياسي، والتركيز على دور الدولة في المجتمعات التابعة والطرفية، إذ يرى فرانك أن الدولة تمثل وظيفة إعادة إنتاج التبعية، ونمط الإنتاج التابع، والحفاظ على مصالح الاحتكارات، وتمثل مصالح الطبقات المحلية ذات النفوذ والسيطرة، وتمثل أداة لرأسمالية المركز، وهي خاضعة بشكل مباشر للنظام الرأسمالي، وتأخذ الطابع التسلطي، ويرى كاردوزو أن وظائف الدولة في العالم الثالث تشبه وظائف الدولة في العالم المتقدم (المركز)، فتقوم بعدة وظائف اقتصادية، وأيديولوجية، وتمثل مصالح الطبقة البرجوازية المحلية، وتتأثر بالبنية الطبقية المحلية، وتأخذ أشكالا متعددة منها الشكل الديمقراطي[1].

كما يرى البعض أن النظرية التبعية لم تنجح في تقديم مشروع عملي للتخلص من حالة التخلف والتبعية، إضافة إلى أنها وقعت في نفس ما وقعت فيه النظريات الأخرى من نواقص، بطرح تعميمات وقانون عام تعمل على تطبيقه على المجتمعات في العالم الثالث، مع عدم مراعاة الفوارق بين هذه المجتمعات وخصوصياتها، كما يوجه لنظرية التبعية العديد من الانتقادات أبرزها: تركيزها على تحليل الجوانب الاقتصادية لعلاقات التبعية ومظاهر التخلف، وعدم إعطاء العوامل غير الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية والثقافية الأهمية المطلوبة[2].

إن النظريات والمقاربات الغربية أثبتت في الواقع زيفها، وتعرضت إلى انتقادات حادة في ضوء تحليل الدراسات والمراجعات الفكرية، واتصفت أدبيات

---

[1] المرجع نفسه، ص 117.

[2] بوعكاز، **التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق: دراسة حال الجزائر 1988-2014**، المرجع السابق، ص 42.

التنمية السياسية بغموض المفاهيم، وكثرة التعاريف، والتوضيحات التي وضعت بشأنها نظريات ومقاربات عديدة لم تثبت صحتها، ومع ذلك فهي مهمة من جانبين:

الأول: عدم ثبوت النظرية في الواقع لا يعني أن جميع إسهاماتها خاطئة، وفي هذا السياق تكون هذه النظريات قد ساهمت إسهامًا كبيرًا في تحليل الأنظمة السياسية، وقدمت أدوات نظرية لدراستها وكشفت العديد من النواقص والسلبيات.

الثاني: ضعف النظريات يدعو إلى مواصلة البحث، فإن موضوع التنمية السياسية في المنطقة العربية لا يزال قائما برمته، ومحاولة الإجابة عنه ضرورة علمية وعملية؛ لأن المجتمعات العربية بحاجة إليها لتحقيق تنمية شاملة ترتكز على اقتصاد قوي، وتنمية بشرية وأنظمة سياسية عربية صالحة مستقرة[1].

[1] بلحاج، صالح (2007): **التنمية السياسية نظرة في المفاهيم والنظريات**، جامعة الجزائر، الجزائر.

الفصل الثالث

إدماج الشباب في عملية التنمية السياسية من خلال مؤسسات الدولة الرسمية

نشهد اليوم حراكًا وطنيًا للعمل على تنمية العمل السياسي، وإشراك الشباب فيه، وذلك يسهم في توسيع دائرة المشاركة السياسية والديمقراطية، وتعزيز دور المؤسسات، والهيئات، والأفراد للانخراط في عملية التنمية السياسية، لإيجاد تنمية سياسية حقيقية يشارك بها الجميع، فقد آن الأوان للشباب الأردني أن يسهم بشكل أكثر فاعلية في بلورة تنمية سياسية وطنية وعدم ترك الساحة السياسية للسياسيي؛ لأن السياسة شأن عام يشارك فيه الجميع، من هنا بدأ التوجه الحكومي نحو ضرورة إشراك الشباب في الحياة السياسية، وبدأت التوجهات تفرض نفسها على الأجندة الوطنية الأردنية؛ من خلال إيجاد رؤية شبابية حقيقية وطنية شاملة، لديها القدرة على إيجاد الفكر الوطني، القائم على العلم والمعرفة والرغبة الجادة العلمية والعملية القادرة على تحويل الأفكار من ممارسة الأحلام إلى وقائع، وهذا ما جاء في معظم الطرح الحكومي.

إن تبلور الشخصية الوطنية للشباب الأردني وما يرافقها من تغيرات، وتحولات اجتماعية وسياسية، لم يبرز مسألة نظرة الدولة إلى الشباب، والاهتمام بهم ومنحهم المسؤولية، وقبل كل شيء نظرة الشباب الأردني لذاته، وتحمله للمسؤوليات الجسام، وكيفية مشاركته في بناء وتقدم الدولة.

وهنا تبرز مسألة هامة وهي كيف ينظر الشاب الأردني لذاته، ومدى إيمانه بقدرته، وبعدالة قضيته الوطنية، والمتمثلة في بناء الدولة الحديثة، وحقه في المشاركة في صياغة أولوياتها وفق منهجية وطنية علمية قائمة على فهم الواقع واستيعابه باسلوب علمي نقدي، إن التوجه لإشراك الشباب في عملية التنمية السياسية يجب التعامل معه بشكل فعلي وجاد بحيث يركز على ضرورة إحداث

تغيير في الأفكار والمفاهيم، والأحداث في عقول الشباب، والتركيز على الجانب الذهني لدى الشباب وهو المتطلب الأهم، واتباع منهجية التفكير التي تتعامل مع الشباب كقضية وطنية، وتحدٍ يجب التعامل معه بطريقة تتوافق مع التطور، وروح العصر، والعلم، واعتبارهم مشروعاً وطنياً استثمارياً يتوقف مستقبل الدولة على مدى القدرة على الاستثمار الحقيقي به، إذ لا يمكن أن يحقق هذا التوجه هدفه إذا لم يكن هناك برامج تمكين موجهة للشباب، وتساعدهم على المشاركة الحقيقية الفعلية[1].

- **الدور الذي يلعبه الشباب الأردني في عملية التنمية السياسية:**

التنمية السياسية تتمحور حول حقوق الفرد وواجباته، وهي تغيير للحياة السياسية من خلال تحديث النظام، والأداء السياسي، وتعزيز مبدأ المواطنة الفاعلة، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وتعزيزالانتماء، والقيم الوطنية، ويتمثل دور الشباب في التنمية السياسية من خلال:

1- لعب الشباب الأردني دور حيوي وفاعل في ميادين الإعلام المجتمعي، ومواقع التواصل الاجتماعي، ويناقش مشاكل التنمية بكل جرأة وشجاعة.

2- المساهمة في تعزيز الديمقراطية سلوكا ومنهجا في المؤسسات التعليمية؛ بداية من المدارس وإلى التعليم العالي، وكذلك الهيئات النقابية والحزبية، إذا تم تمكينهم، وتعزيز قدراتهم، وإشراكهم في عملية التنمية السياسية.

3- دعم عملية التغيير المنشود في المجتمع؛ من خلال جهود القيادات الشبابية.

---

[1] الجربيع، محمد (2007)، **الشباب والتحرك نحو التنمية السياسية**، صحيفة الدستور، https://www.addustour.com/articles/484059-الشباب-والتحرك-نحو-التنمية-السياسية-*-د-محمد-الجربيع

4- توفير طاقات شبابية منتجه تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية؛ من خلال تأهيل الشباب وتعزيز دورهم وأهميته في التنمية الشاملة.

5- المشاركة بتنفيذ برامج ومشاريع عمل ناجحة تساهم بقدر كبير في تجاوز كثير من التحديات.

المبحث الأول: موقع الشباب في برامج الحكومات الأردنية المتعاقبة

جاء التوجه الوطني الساعي إلى إيجاد جيل من الشباب الأردني المسؤول، والمؤمن بقضايا وطنه وأمته، نحو إشراك الشباب في عملية التنمية السياسية، الذي ارتبط اساسًا بالحاجة إلى ضرورة إضافة مزيد من الفاعلية، والحيوية، والنشاط للعملية الديمقراطية والنظام السياسي، والبحث عن أدوات ووسائل منهجية علمية تتيح الفرصة لمزيد من المشاركة في تحقيق ذاته من جهة، والمساهمة في دعم وتطوير عملية التنمية السياسية في الأردن من جهة أخرى، ولتجدد ذاتها للتعامل مع المرحلة القادمة، بحيث يستطيع الربط بين خبرة المرحلة السابقة بالمرحلة القادمة.

المطلب الأول: موقع الشباب في عملية التنمية السياسية لدى القيادة السياسية

انطلقت الرؤية القيادة السياسية المتمثله بالملك عبد الله الثاني بن الحسين بإيمانه الراسخ أن مستقبل الأردن يعتمد على دور الشباب وأن هذا الدور يجب أن يكون أساسيًا ومحوريًا، وتجسدت هذه الرؤية بالعديد من الإسهامات:

أولا: الأوارق النقاشية

إن الهدف الرئيس للأوراق النقاشية الملكية السبعة هو بناء حوار فكري وطني؛ من أجل إثراء الحوار الوطني وترسيخ مبادئ الديمقراطية، وجزء من الرؤى

الفكرية والحوار المتصدر المشهد الأردني؛ وذلك من أجل إحداث نقلة نوعية في عملية الإصلاح السياسي، والتنمية السياسية[1].

وجاء في الورقة النقاشية السادسة عن الشباب: تمكين الشباب سياسًا واقتصاديًا، وترسيخ مبادئ المواطنة ودولة القانون [2]. وما ترجمته الورقة هو إدراك القيادة إلى قدرات الشباب، ودورهم على إحداث التغيير، وبحسب ما ورد في الورقة النقاشية السابعة إلى ضرورة إشراك الشباب في العمل الحكومي؛ ليكونوا صناعاً للقرارات الاستراتيجية في جميع المؤسسات، ويتوجب على الحكومات اليوم مطالبة أكثر لتوجيه الشباب بالاتجاه الصحيح، وبناء قدراتهم لتعزيز التنمية الشاملة، فرسائل الملك تعبر عن توجهات القيادة في رعاية الشباب، ولعل هذا ما يؤكد دورالحكومات وضرورة الالتفات إليه، برسائل بمثابة إرادة ملكية سياسية.

ثانيا: الميثاق الوطني الأردني

جاء في الميثاق الوطني الأردني عن الشباب في الفصل الخامس عن المجال الاجتماعي "الشباب مستقبل الوطن وثروته البشرية المتجددة، وعلى الدولة أن تضع السياسات والبرامج الوطنية لحشد طاقاتهم وتأهيلهم؛ لتحمل المسؤولية، والانخراط في العمل المنتج المعبر عن إمكاناتهم في التجديد والابتكار، والسعي لحمايتهم من الانحراف ومعالجة أسبابه، وتوجيه قدراتهم الخلاقة نحو البناء والتنمية"[3].

---

[1] المشاقبة، أمين (2017)، **النظام السياسي الارني**، ط 13، الاردن، ص 151.

[2] الملك عبد الله الثاني ابن الحسين (2017)، **الورقة النقاشية االسابعة – الاوارق النقاشية الملكية**، الديوان الملكي الهاشمي، عمان – الاردن.

[3] **الميثاق الوطني الأردني (1990)**، مجلس الوزراء، عمان–الاردن.

المطلب الثاني: موقع الشباب في عملية التنمية السياسية في برامج الحكومات الأردنية المتعاقبة

واجه الأردن مع بداية الربيع العربي جملة من التحديات متداخله كان مصدرها في الغالب خارجياً، من الصراع المستمر في سورية، والعراق، وعدم الاستقرار السياسي عندهم، وإغلاق الحدود مع البلدين، وتدفق أعداد ضخمة من اللاجئين السوريين، والتهديد الإرهابي الذي نجم عن تلك الصراعات، وهي عوامل أدت إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية، فقد استطاع النظام الأردني أن يتجنب آثار العنف والثورة، فتجاوز بذلك مخاطر الربيع العربي؛ من خلال استراتيجية الأمن الناعم، وإطلاق عملية الإصلاح السياسي من بداية من التعديلات الدستورية وقانون الانتخاب، وإضافةً لاستجابة الدولة لبعض المطالب الشعبية، وبخاصة الاقتصادية منها، وتشكلت عدة حكومات مهمتها السعي نحو تحقيق المطالب الشعبية، وأن تقوم بإصلاحات سياسية واقتصادية، ووجه الملك عبد الله الثاني بن الحسين في كتب التكليف لرؤساء الحكومات على ضرورة إعطاء الأولوية لعملية الاصلاح الشامل والتنمية المستدامة من خلال تنفيذ برامج عمل حكومية، والعمل على تمكين الأردنيين وخاصة الشباب، وأكد على ضرورة الاهتمام بهذه الفئة، واستثمار قدراتهم، وطاقاتهم في مختلف المجالات للنهوض بالوطن، إذ إن التمكين لا يقتصرعلى التدريب، والتثقيف، بل ايضاً إتاحة الفرص المناسبة، وإيجاد موقع لهم في عملية التنمية السياسية[1].

[1] شتيوي، موسى (2018)، **الأردن والربيع العربي**، موقع صحيفة الغد الالكتروني، متاح عبر الرابط، /الأردن-والربيع-العربي.https://alghad.com./

1- حكومة الدكتور معروف البخيت الثانية 2011/2/9 – 2011/10/17

وقد وجه الملك عبد الله الثاني بن الحسين من خلال كتاب التكليف السامي إلى رئيس الوزراء المكلف بتشكيل حكومة جديدة تكون مهمتها الرئيسة اتخاذ خطوات عملية وملموسة وسريعة؛ لإطلاق مسيرة إصلاح سياسي حقيقي، تعكس الرؤية الإصلاحية التطويرية التحديثية والشاملة، لتعزيز الديمقراطية، وتتطلب الإفادة من فرصه تمكين كل أفراد المجتمع من أدوات العلم، والمعرفة، والتأهيل، وأهمية التركيز على الإصلاح الاقتصادي كضرورة لتوفير أفضل سبل العيش.

ومن مضامين كتاب التكليف السامي الموجه لحكومة الدكتور معروف البخيت بما يخص فئة الشباب، أن الشباب هم ثروة الوطن الأساسية وصناع المستقبل، ولا بد من إيلاء الشباب أعلى درجات الرعاية والاهتمام؛ تثقيفا، وتعليما، وتأهيلا، وتعزيزاً للقيم الوطنية، وتمكينا من كل أدوات النجاح.[1] وركز الملك عبد الله الثاني بن الحسين على محور الاستثمار في الشباب من خلال التأكيد على تبني الهوية الوطنية التي تصقل شخصية الشباب على قيم الانفتاح، والتعددية، والتفكير النقدي الخلاق، وتبني سياسات تزيل مشاعر الإحباط المنتشرة بين فئة الشباب، نتيجة شعورهم باللامساواة في الفرص، وانتشار ظاهرتي الواسطة والمحسوبية[2] .

ويحتل الشباب موقع الصدارة؛ من حيث الاهتمام في التوجيهات الملكية السامية، ولأنهم القطاع الأكبر، والأكثر حيوية فلابد من الاستثمار فيه؛ وأن

---

[1] رئاسة الوزراء، 2011، **كتاب التكليف السامي لحكومة الدكتور معروف البخيت الثانية**، عمان، الأردن، متاح عبر الرابط http://ww.pm.gov.jo/content/1451388825.

[2] المرجع نفسه

امتلاكهم إرادة التغيير نحو كل ما هو أفضل، وأكدت الحكومة من خلال بيانها الوزاري بشأن الشباب، أنها ستسعى لرفع وتحسين مستوى مشاركة الشباب النوعية في الحياة العامة، وتشجيعهم على المشاركة السياسية، وتمكينهم من الخبرات والمهارات اللازمة؛ ليحققوا حضورهم على المستوى السياسي[1] .

وقد غابت وزارة الشباب عن تشكيل الحكومة الجديدة وذلك بعد استقالة حكومة سمير الرفاعي الثاني بتاريخ 1\2\2011، وقد اشتعلت الاحتجاجات المنطقة العربية وخاصة في تونس، ومصر وسوريا، وليبيا عرفت باسم الربيع العربي، ولقد تشكلت حكومة الدكتور معروف البخيت على خليفة تصاعد الاحتجاجات المطالبة بالإصلاح السياسي بالأردن.

وقد حدد الملك عبد الله الثاني بن الحسين المهمة الرئيسة لهذه الحكومة في إنجاز مجموعة من القوانين، والتشريعات الناظمة للحياة السياسية في الأردن والتي تشكل جوهر المطالب الاصلاحية بالإضافة للوضع الاقتصادي القائم، ومستوى معيشة المواطنين، إذ إنه لم يكن هناك مشاريع حقيقية ملموسة تخدم الشباب كما كانت الوعود في البيان الوزاري، في حين نالت حكومة الدكتور معروف البخيت بشق الأنفس ثقة مجلس النواب.

2- حكومة السيد عون الخصاونة 2011/10/24 – 2012/4/26

بعد استقالة حكومة الدكتور معروف البخيت كلف الملك عبد الله الثاني بن الحسين السيد عون الخصاونة بتشكيل حكومة جديدة تواصل مسيرة الإصلاح والتحديث بكل جوانبها، وتنفذ استحقاقات المرحلة وتبني على ما أنجزته الحكومة السابقة، إن استكمال مسيرة الإصلاح السياسي يتطلب مراجعة وإقرار العديد من

---

[1] رئاسة الوزراء الأردنية، 2011، **البيان الوزاري لحكومة الدكتور معروف البخيت الثانية**، http://ww.pm.gov.jo/content/1451389037.

القوانين والتشريعات وإعادة النظر فيها، حتى تتواءم مع التعديلات الدستورية الجديدة التي تؤسس لتفعيل المشاركة الشعبية، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في إطار سيادة القانون ومزيد من الحرية والتعددية.

وجاء في مضمون كتاب التكليف السامي لحكومة السيد عون الخصاونة، إن تحسين مستوى معيشة المواطن لابد أن يكون من أبرز أولويات الحكومة، وهذا يستدعي من الحكومة تنفيذ برامج تنموية واقتصادية واجتماعية، وفي مقدمة ذلك العمل على تعزيز الاستقرار الاقتصادي، ومعالجة قضايا الفقر، والبطالة، وتحسين البيئة الاستثمارية؛ لرفع معدلات النمو، وجذب الاستثمارات؛ لإيجاد فرص عمل، وخصوصا لفئة الشباب، وتعزيز كافة الجهود التي تهدف إلى تمكين المرأة والشباب[1].

وتولت الحكومة اهتمامها وعنايتها لوضع الخطط والبرامج اللازمة لتحقيق رؤى وتوجيهات الملك عبد الله الثاني بن الحسين بتمكين المرأة والشباب وتوسيع شريحة الطبقة الوسطى كما جاء في كتاب الرد على كتاب التكليف السامي[2].

وعادت وزارة الشباب في حكومة الدكتور عون الخصاونة باسم وزارة الشباب والرياضة وعين وزير من المؤثرين قريب للشباب كما تم التصرح وقتها، إلا ان فترة رئاسة هذه الحكومة لم تطول وسرعان ما قدمت الحكومة استقالتها في وقت قصير.

---

[1] رئاسة الوزراء الأردنية، 2012، **كتاب التكليف السامي لحكومة عون الخصاونة**، http://www.pm.gov.jo/content/1451388333.

[2] رئاسة الوزراء الأردنية، 2012، **الرد على كتاب التكليف السامي لحكومة عون الخصاونة**، http://www.pm.gov.jo/content/1451388392.

3- حكومة الدكتور فايز الطراونة الثانية 2012/5/2 – 2012/10/10

تشكلت حكومة الدكتور فايز الطراونة بعد استقالت حكومة السيد عون الخصاونة، واقتصرت حكومته على عدة أشهر وجاء كتاب التكليف السامي بتوجيه الحكومة الى إستكمال مسيرة الإصلاح بمختلف جوانبه السياسي والاقتصادي والإجتماعي[1]. وعدت الحكومة في بيانها الوزاري إذا نالت ثقة المجلس النواب إلى فتح كل أبواب التواصل والحوارمع القوى الاجتماعية والسياسية، وكذلك المهنية وقطاع المرأة، والشباب، والقطاع الخاص، وجميع مكونات المجتمع الأردني، لإيمانها بأن المشاركة الكاملة مع الشعب، ومكوناته، وأطيافه المختلفة هي الطريق الأمثل للإنجاز، وستواصل الحكومة رعايتها للمبدعين من المثقفين، والفنانين، وتشجيع الطاقات الإبداعية لدى قطاع الشباب.

ووضع الشباب موضع الاهتمام الدائم من الملك عبد الله الثاني بن الحسين، وعلى أجندة الحكومة الأولوية في الاهتمام والدعم، ولأن الشباب ليس مجرد قطاع فحسب، بل هو العمود الفقري للمجتمع الأردني، وأن الحكومة ستعمل على تعزيز الاهتمام بقطاع الشباب وتقوية مؤسسات المتعلقة بالشأن الشبابي، أما وزارة الشباب فقد كان وجودها غير مستند إلى قانون نافذ آنذاك، وطرحت الحكومة من خلال بيانها أنها ستعمل على تصحيح المسار، وبذات الوقت السعي بكل الإمكانات لتبني جميع البرامج التي تتناسب مع مكانة ودور الشباب الأردني.

---

[1] رئاسة الوزراء الأردنية، 2012، **كتاب التكليف السامي لحكومة الدكتور فايز الطراونة**، http://www.pm.gov.jo/content/1451387805.

وتلك المكانة التي أشارت إليها الحكومة لا تختزل بحقيبة وزارية أو إطار قانوني محدد لها، لكنها تندرج ضمن منظومة سياسية واقتصادية واجتماعية تسخر لتعميق دور هذا المكون الأساسي الها[1] .

وأطلقت حكومة الدكتور فايز الطراونة الاستراتيجية الوطنية للتشغيل وبرنامجها التنفيذي للأعوام 2011 – 2020 التي تعطي الشباب أهمية كبيرة في سبيل تمكينهم من بناء مستقبلهم وإيجاد فرص العمل الملائمة لهم.

وكما ألغيت وزارة الشباب وإعادة ما يتعلق بالوزارة إلى المجلس الأعلى للشباب بدعوة أن الشباب لا يقتصر شأنهم في وزارة أو مظلة معينة، واعتبر الرأي العام أن إلغاء وزارة الشباب هو دليل على انعدام المؤسسية في الحكومات المتعاقبة، وكذلك البعد عن التخطيط والاستراتيجية، وتخبط واضح في إدارة الملفات العامة، وقطاع الشباب على وجه الخصوص.

4- حكومة الدكتور عبد الله النسور الأولى 2012/10/11 – 2013/3/30

بعد استقالة حكومة الدكتور فايز الطراونة، وبناء على الاستحقاقات الدستورية التي نجمت عن تعديل الدستور، والتي تستوجب استقالة الحكومة بعد حل مجلس النواب، كلف الدكتور عبد الله النسور بتشكيل حكومة جديدة تبني على ما تحقق من إنجازات عبر السنوات الماضية، وتنهض بالمهمات والواجبات التي تتطلبها المرحلة، فإن الحكومة الجديدة ستضطلع بمهام وطنية معقود عليها الأمل بتقديم أداء وطني كبير، وأما المجال السياسي فهو يتصدر أولويات هذه الحكومة ودورها في تعزيز التعاون مع الهيئة المستقلة للانتخاب ودعم انطلاقها،

---

[1] رئاسة الوزراء الأردنية (2012)، **البيان الوزاري لحكومة الدكتور فايز الطراونة الثانية**، www.pm.gov.jo/content/1451387997.

إذ إنها الجهة التي ستتولى إدارة الانتخابات والإشراف عليها وفق المعايير الدولية للنزاهة، والحياد، والشفافية، وعدالة العملية الانتخابية، وصولا إلى انتخاب مجلس نواب يعبر عن الإرادة الحقيقية للشعب.

وما يتعلق بعملية التنمية السياسية ركز كتاب التكليف السامي أن على الحكومة مواصلة الحوار مع جميع شرائح المجتمع من أحزاب، وقوى سياسية؛ لتشجيعها على المشاركة الفاعلة في الانتخابات ترشيحاً وانتخاباً، والاستمرار في تشجيع الأحزاب والنخب السياسية على تبني برامج عملية تعمل على إقناع الناخبين كما تتوافق مع طموحاتهم، وتمكنهم من التأثير بفاعلية في عملية رسم السياسات، خاصة فئة الشباب لدورها الريادي في مسيرة الإصلاح والتحديث[1].

وأشار الملك عبد الله الثاني بن الحسين أن من أبرز التحديات التي يجب على الحكومة التصدي لها هو الاستمرار في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، والتي تولي الشباب أهمية كبيرة في سبيل تمكينهم من بناء مستقبلهم، وإيجاد فرص العمل الملائمة لهم[2]. ولا شك أن إيجاد فرصة عمل لائقه واحده من أهم التحديات التي تواجه الشباب الأردني في اي مرحلة مع تزايد معدل البطالة.

فركزت هذه الحكومة على إجراء الانتخابات النيابية لمجلس السابع عشر، وقد نفذت حملات لعمل على استقطاب الشباب وتشجيعهم على الانخراط في الحياة السياسية من خلال المشاركة في الانتخابات النيابية، وقد يكون ذلك لتحقيق أهدافها في إنجاح العملية الانتخابية والحصول على ثقة البرلمان فيما بعد.

---

[1] رئاسة الوزراء الأردنية (2012)، **كتاب التكليف السامي لحكومة الدكتور عبد الله النسور الأولى**، www.pm.gov.jo/content/1451387402.

[2] رئاسة الوزراء الأردنية (2012)، المرجع السابق.

5- حكومة الدكتور عبد الله النسور الثانية 2013/3/30 – 2016/5/29

وجه كتاب التكليف السامي للدكتور عبد الله النسور لتشكيل حكومته الثانيه، بهدف مباشرة عملية التشاور لتأليف المجلس الوزاري، وبلورة برنامج العمل الحكومي للسنوات الأربعة القادمة، ومن ثم التقدم للحصول على ثقة ممثلي الشعب من أعضاء مجلس النواب، وتضمن الكتاب توصية لتأليف الحكومة الجديدة تكون ترجمةً لنهج جديد يرسخ المسيرة الديمقراطية، وعلى أسس الشراكة والتشاور مع أعضاء مجلس النواب.

وركز كتاب التكليف السامي على تعزيز النهج التشاوري من خلال الحوار مع مجلس النواب والقوى السياسية الأخرى حول برنامج عمل الحكومة الجديدة والفريق الوزاري، وأنه لا يقتصر على تقديم حلول للتحديات الراهنة، بل وضع وتنفيذ برنامج شامل يجدد انطلاقة الأردن على مسار النمو المستدام، ويمكن الأردنيين كافة من توظيف قدراتهم وطاقاتهم في مختلف المجالات للنهوض بالوطن، وتعزيز الدور الريادي في المنطقة والعالم، وأشار الملك عبد الله الثاني بن الحسين أن التحديات التي نمر بها تتطلب إيلاء القضايا الوطنية أهمية كبرى وضرورة معالجتها في برنامج عمل الحكومة، ومواصلة جهود تنمية الحياة السياسية، وتطوير التشريعات الناظمة لها؛ لتشجيع المواطنين على الإنخراط فيها، والإرتقاء بالعمل الحزبي والنيابي[1] .

فإن الحكومة تتحمل مسؤولية تنمية الحياة السياسية، وتشجع المواطنين على الإنخراط فيها، وتعزيز العلاقة التشاركية والتكاملية مع مؤسسات المجتمع المدني، والأحزاب، والنقابات، ووسائل الإعلام، لتحقيق الأهداف، وفي مقدمتها

[1] رئاسة الوزراء الأردنية (2013)، **كتاب التكليف السامي لحكومة الدكتور عبد الله النسور الثانية**، http://www.pm.gov.jo/content/1464587475.

تطوير التشريعات الناظمة للحياة السياسية، وصولًا إلى قانون انتخاب يتوافق مع متطلبات المرحلة، وقانون أحزاب يعزز مشاركته في صنع القرار[1].

أكدت حكومة الدكتور عبد الله النسور الثانية من خلال البيان الوزاري (بيان الثقة) فيما يتعلق في الشباب، فإنه لا بد من الاستفادة من طاقات الشباب لرسم آفاق المستقبل، والعمل على دمجِهم في الحياة العامة؛ من خلال تعزيز المشاركة السياسية لدى الشباب، وتفعيل دورهم في مؤسسات المجتمع المدني.

ولتعزيز دور الشباب في التنمية الشاملة لا بد من الأخذ بعين الاعتبار ضرورةَ مواكبة النظم التعليمية والتدريبية الحديثة لاحتياجات سوق العمل، وتشجيع الشباب على الالتحاق والانتساب بالأحزاب السياسية الوطنية وتنمية مهارات الحوار والتفاوض والإقناع[2] .

أما أهم مشكلتي قد تواجه الشباب والتي تؤثر على دورهم ومشاركتهم السياسية (الفقر والبطالة)، فيخلص خبراء إلى أن حكومة الدكتور النسور منذ تسلمها زمام السلطة التنفيذية أواخر العام 2012 لم تحقق أي تطور يذكر في معالجة أهم مشكلتين اقتصاديتين.

أصدرت الحكومة قانون الأحزاب الأردني 2015 والذي لا زال معمول فيه الى وقتنا الحالي، حيث أشارت العديد من الدراسات إلى تدني نسبة انخراط المواطنين بالأحزاب السياسية ومن بينهم فئة الشباب، ويعد قانون الأحزاب لعام 2015 بأنه لا يشجع الشباب على ممارسة العمل الحزبي، كما يذهب البعض

---

[1] رئاسة الوزراء الأردنية (2013)، **الرد على كتاب التكليف السامي لحكومة الدكتور عبد الله النسور الثانية**، http://www.pm.gov.jo/content/1464587598.

[2] رئاسة الوزراء، 2013، **البيان الوزراي لحكومة الدكتور عبد الله النسور الثانية**، http://www.pm.gov.jo/content/1529909548.

بالاعتقاد أن الحكومة نفسها غير جادة باستقطاب الشباب للإنخراط في العمل الحزبي والسياسي بشكل عام.

6- حكومة الدكتور هاني الملقي الاولى 2016/6/1 – 2016/9/25

بعد قبول استقالة حكومة الدكتور عبد الله النسور، كلف الدكتور هاني الملقي بتشكيل حكومة جديدة تتبنى ما تحقق من إنجازات، وتقوم بالواجبات والمهمام الوطنية في هذه المرحلة، وبعد التعديلات الدستورية الأخيرة يتطلب إجراء الانتخابات النيابية خلال فترة المحددة وبعد أن صدرت الإرادة الملكية بحل مجلس النواب، وعلى الهيئة المستقلة للانتخاب القيام بواجبها الوطني المتمثل بإدارة العملية الانتخابية بنزاهة وشفافية وحياد.

وأشار الملك عبد الله الثاني بن الحسين على ضرورة الاهتمام بالشباب وجاء ذلك في كتاب التكليف السامي، إن قطاع الشباب بحاجة إلى اهتمام حكومي أكبر نظراً لما عاناه العمل الشبابي خلال السنوات الماضية من افتقار للرعاية الكافية، وأكد الملك عبد الله الثاني بن الحسين أن الشباب الأردني واجه تحديات كبيره منها: غياب الرعاية، والاهتمام، ولابد من وجود برامج تساعد الشباب على إيجاد فرص لحياة كريمة، ويجب الحرص على دعمهم وتمكينهم، والعمل على تحفيزهم على الإبداع واستثمار طاقاتهم ومهاراتهم؛ لأنهم محور المسيرة التنموية، ولا بد من التواصل الدائم مع الشباب بشكل مستمر، ورعاية القيادات الشبابية، وتأهيلها؛ لحمل المسؤولية، وإيجاد جيل من الشباب المسلح بالمعرفة والعلم والانتماء، ليكون شريكا فاعلا في بناء الحياة السياسية، والاقتصادية، والثقافية، بعيدا عن أشكال التطرف والغلو[1] .

[1] رئاسة الوزراء، 2016، **كتاب التكليف السامي لحكومة الدكتور هاني الملقي الأولى**، http://www.pm.gov.jo/content/1474959867.

وأكدت الحكومة من خلال الرد على كتاب التكليف السامي أنها ستضع الشباب الأردني في صميم عمل هذه الحكومة وبرامجها وسياساتها؛ من خلال وزارة للشباب تقوم بالتواصل مع فئات الشباب المختلفة التي تعمل على رعايته وتحصينه فكريا من التطرف، والتعصب، والغلو، والإنغلاق، فالشباب هم الركن الأساسي في بناء وطن الحاضر والمستقبل، وهم أداته الأهم نحو التغيير وغايته، ولا بد من إعدادهم وتحصينهم بالعلم، والمعرفة، والمهارات، وترسيخ القيم الدينية، والمجتمعية المستمدة من ديننا الحنيف، وثقافتنا؛ لتكون المرجعية الموجهة لسلوكهم[1] .

أعادت حكومة الدكتور هاني الملقي الأولى وزارة الشباب إلى حيز الوجود، بعد غيابها عن تشكيلات الحكومات لمدة 4 سنوات، وتعد عودة وزارة الشباب خطوة مهمة على اعتبار أن وزيرها سيمثل قطاع الشباب في مجلس الوزراء مما سيعزز منح أهمية كبيرة لكافة القضايا الشبابية والرياضية، ولا سيما أنها ستعمل على تفعيل القرارت لخدمة القطاع الشبابي، فالوزير صاحب سلطة ربما تفوق سلطة رئيس المجلس الأعلى للشباب.

وإصدار قانون الانتخاب الأردني لعام 2016 والذي ينظم الانتخابات النيابية لمجلس النواب الثامن عشر، حيث زادت حصة الشباب المشاركين في الانتخابات، كما تشير المادة (3) من القانون (يحق لكل أردني بلغ ثماني عشرة سنة شمسية من عمره قبل تسعين يوماً من التاريخ المحدد لإجراء الاقتراع انتخاب

---

[1] رئاسة الوزراء الأردنية، 2016، **الرد على كتاب التكليف السامي لحكومة الدكتور هاني الملقي الأولى**، http://www.pm.gov.jo/content/1474961904.

أعضاء مجلس النواب)[1]، ويمنح هذا النص القانوني الحق في الانتخابات لكل من بلغ 18 سنة شمسية في اليوم الأول من الشهر الأول في سنة الانتخاب.

7- حكومة الدكتور هاني الملقي الثانية 2016/9/28 – 2018/6/14

بعد إجراء العملية الانتخابية في الفترة المحددة والتي كلفت بها حكومة الدكتور هاني الملقي الأولى، قدمت الحكومة استقالتها، وعهد إليها تشكيل حكومة جديدة لتستمر في تنفيذ المسؤوليات الوطنية، التي حددت أولوياتها في كتاب التكليف السابق، وفق المنهجية والبرامج التي التزمت بها، إن الانتخابات التشريعية التي أنجزت خطوة نوعية في عملية الإصلاح السياسي، والتي تهدف إلى الإرتقاء بالعمل النيابي، وكما يجب إرساء علاقة تسودها روح التعاون، والإيجابية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وما يخص الشباب أكد الملك عبد الله الثاني بن الحسين في كتاب التكليف السامي، يجب على الجهود الحكومية أن تتضافر نحو فئات الشباب من أجل تمكينهم وإدماجهم في العملية التنموية، بالإضافة إلى ضرورة الارتقاء بمشاركة المرأة في جميع مناحي الحياة وذلك بالشكل الذي يلبي طموحاتنا ويستحقه مجتمعنا، وارتبطت فئتي الشباب والمرأة باعتبارهم الفئات الأكثر أهميه في عملية التنمية[2] .

اسشرف البيان الوزاري لحكومة الدكتور هاني الملقي الثانية، إن الحكومةَ تدرك بأن الإصلاح السياسي هو جزء أساسي من عملية الإصلاح الشامل، ويتطلب ذلك التفاعل مع جميع القضايا والتحديات التي تواجه الوطن، وتدرك

---

[1] قانون الانتخاب الأردني لعام 2016 لمجلس النواب الثامن عشر.

[2] رئاسة الوزراء الأردنية (2016)، **كتاب التكليف السامي لحكومة الدكتور هاني الملقي الثانية**، http://www.pm.gov.jo/content/1528277286.

الحكومة كذلك أن السير في طريق الإصلاح يتطلب تنفيذ برامج وخطط واضحة تركز أكثر على فئة الشبابِ، بصفتهم قادة المستقبل والفئة الأكثر تعداداً، وأن الشباب لا زالوا يشعرون أن دورهم لا ينسجم مع عددهم وطاقاتهم الخلاقة، فهم يشعرون أنهم أقل تمثيلًا رغم أنهم يشكلون الأغلبية، إن الخطوات الأولى التي تدل على اهتمام الحكومة بقطاع الشباب هي إعادة وزارة الشباب إلى حيز الوجود، إيماناً بأن قضايا هذه الفئة ليست حكرًا على الشؤون الرياضية، بل تتعداها إلى جميع نشاطات الحياة ومجالاتها، وتنوي الحكومة من خلال الوزارة أن تدعم دور الشباب في الحياة العامة السياسية والحزبية[1] .

تدرك الحكومة أن الشباب هم الفئة الأكثر استهدافاً من قِبل الجماعات المتطرفة، والقوى الظلامية، التي تستغل الشباب ورغباتهم وحاجاتهم لزرع أفكار التطرف والغلو، ومن هنا فإن الحكومةَ ستنفذ حزمة واسعة من البرامج والأنشطة التي تهدف إلى توعية الشباب بمخاطر الفكر المتطرف وخطاب الكراهية. واستطاع الأردن ومن خلال عضويته غير الدائمة في مجلس الأمن، وبفضل مكانته الدولية واحترام العالم، من حشد الدعم الدولي من خلال قرار مجلس الأمن رقم (2250) حول الشباب والسلم والأمن، والذي تبناه الأمير الحسين بن عبد الله ولي العهد، في مجال تحصين الشباب وتعزيز دورهم في الأمن، والسلم، وإتاحة وتوفير الفرص لهم[2] .

أصدرت الحكومة القانون المعدل قانون الجمعيات بما يسمى قانون الجمعيات والتمويل الأجنبي والمعمول به منذ عام 2008، والذي يتيح ويشجع

---

[1] رئاسة الوزراء الأردنية (2016)، **البرنامج الوزاري لحكومة الدكتور هاني الملقي الثانية**، http://www.pm.gov.jo/content/1529908357.

[2] رئاسة الوزراء الأردنية (2016)، مرجع سابق.

أفراد المجتمع بالاستفادة من مشاريع وأنشطة مؤسسات المجتمع المدني، وعلى صعيد القطاع الشباب فإن بعض المؤسسات الدولية المهتمه بالشأن الشبابي صوبت أوضاعها ووقعت اتفاقيات جديدة على غرار إقرار مسودة القانون الجديد.

وقد كان للشباب دوركبير في الاحتجاجات الأخيرة المناهضة لقانون ضريبة الدخل ورفع أسعار المحروقات، والتي أطاحت بحكومة الدكتور هاني الملقي وأجبرته على الاستقالة، وأثبت الشباب حضورهم على الساحة السياسية كقوة مؤثر على صناع القرار.

8- حكومة الدكتور عمر الرزاز 2018/6/13 – إلى 2020\10\12

بعد استقالت حكومة الدكتور هاني الملقي وذلك عقب حراك شعبي واسع تضمن اعتصامًا مفتوحًا أمام رئاسة الوزراء في حزيران عام 2018 مطالب برحيل حكومة الدكتور هاني الملقي، فكُلف الدكتور عمر الرزاز بتشكيل حكومة جديدة، وكما جاء في نص كتاب التكليف السامي، واستفتح الملك عبد الله الثاني بن الحسين مقدمة كتاب التكليف السامي أنه تم اختياره لأنه قريب من الشعب والشباب خاصة، ليستكمل مسيرة الإصلاح والبناء والتطوير، وينهض بالمسؤوليات الوطنية الكبيرة في هذا الظرف الدقيق، لإطلاق مشروع نهضة وطني شامل، لتحقيق جملة من الأولويات والثوابت، وأن التحدي الرئيس الذي يقف أمام أحلام وطموحات الشباب الأردني هو تباطؤ النمو الاقتصادي، وما نجم عنه من تراجع في فرص العمل خاصة لدى الشباب، وعليه فإن أولوية الحكومة يجب أن تكون إطلاق طاقات الاقتصاد الأردني وتحفيزه؛ ليستعيد إمكانياته على النمو، والمنافسة، وتوفير فرص العمل[1] .

[1] رئاسة الوزراء الأردنية (2019)، **كتاب التكليف السامي لحكومة الدكتور عمر الرزاز**، http://pm.gov.jo/content/1402811379.

تدرك الحكومة بأن الإصلاح السياسي هو ركيزة أساسية من ركائز الإصلاح الشامل والتنمية المستدامة، إذ لا يمكن لأي مسار من مسارات الإصلاح الأخرى أن تسير على نحو صحيح دون تحقيق متطلبات الإصلاح السياسي الذي يضمن مشاركة المواطنين في صنع القرار، لذلك تعهدت الحكومة بمواصلة مسيرة الإصلاح السياسي، واستكمال ما تم إنجازه من إجراءات ففي هذا المسار خلال الأعوام التي مضت، تلتزم الحكومة الجديدة بالعمل على تعميق العلاقة بين المواطن والدولة من خلال نهج تشاركي مبني على العقد الاجتماعي الذي يرسخ الحقوق والواجبات.

وستعمل الحكومة الجديدة خلال المرحلة المقبلة على إعادة النظر في التشريعات الناظمة للحياة السياسية وذلك بالشراكة مباشرة مع مجلس الأمة بشقيه الاعيان والنواب، ومختلف مؤسسات المجتمع المدني العاملة في الأردن، وستطلق الحكومة حوارًا فاعلًا وجادًا حول ذلك قبل الشروع بالإجراءات الدستورية لإقرار التعديلات على تلك التشريعات، مع مراعاة توجيه الملكي السامي بتعزيز دور الأحزاب في العملية السياسية[1] .

عرضت الحكومة من خلال برنامجها الوزاري في بيان الثقة أنها تدرك أن ظاهرتي الفقر والبطالة متصلتان إلى حد كبير، ويرتبط كل منهما بقدرة الاقتصاد الوطني على إيجاد فرص عمل، وكما تعهدت الحكومة بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية، وإطلاق برامج تؤهل المتعطلين عن العمل، خصوصا من فئة الشباب، وبناء ثقافة الاعتماد على الذات وتعزيز روح المبادرة لديهم، حتى يصبحوا شركاء فاعلين في التنمية، وتتعهد الحكومة بفتح حوار هادف وجاد إلى

[1] رئاسة الوزراء الأردنية (2018)، **الرد على كتاب التكليف السامي لحكومة الدكتور عمر الرزاز**، http://www.pm.gov.jo/content/1402812900.

وضع خطة تنفيذية لتطبيق النموذج الديمقراطي الأردني الذي حددته الأوراق النقاشية الملكية السبع، من أجل الوصول إلى حكومات برلمانية، برامجية وحزبية، تكرس مبدأ دولة المؤسسات وسيادة القانون، وتعزّز حضور المرأة والشّباب في العمل العام، حتى ترتقي بالمسيرة الديمقراطية وتعزّزها[1].

حملت كتب التكليف السامية الذي وجهها الملك عبدالله الثاني بن الحسين إلى رؤساء الوزارات المكلفين بتشكيل حكومة جديدة، ومن عناوينها الرئيسة عنواناً مهما يتعلق بالشباب ورغبة الملك بدعم هذا القطاع الكبير الذي يشكل النسبة الأعلى من سكان المملكة، حيث أكد الملك في كتب التكليف السامية على أهمية التواصل المستمر والمباشر مع الشباب والحرص الدائم على تمكينهم ودعمهم وتشجيعهم على الإبداع واستثمار طاقاتهم، وتعزيز المشاركة في الحياة العامة لدى الشباب بمختلف جوانبها وتوجيه الحكومات الجديدة للعمل على بلورة هوية شبابية وطنية جادة وناضجة ومسؤولة تأخذ زمام المبادرة.

لقد جاءت كتب التكليف السامية بما يخص الشباب وتطرح المشهدين الشبابي والرياضي أكثر من غيره من المشاهد، وعلى سبيل المثال دور الشباب في عملية التنمية السياسية وما لهم من أهمية كبيرة، وتصدرت اهتمامات برامج الحكومات الجديدة بالشباب، على اعتبارهم محط اهتمام الملك، وبذلك تعد إشارة للتأكيد على أن قضايا الرياضة والشباب هما من صلب اهتمامات الملك عبد الله الثاني بن الحسين، لإكسابهم المهارات الخاصة، وتفعيل مشاركتهم السياسية، وإدماجهم في الحياة العامة وتشجيعهم على الانخراط في الأحزاب.

---

[1] رئاسة الوزراء الأردنية (2018)، **البرنامج الوزاري لحكومة الدكتور عمر الرزاز**، http://www.pm.gov.jo/content/1402813267/.

وأطلقت حكومة الدكتور عمر الرزاز الاستراتيجية الوطنية للشباب، وبالطبع أن هذا الجهد لم ينجز داخل وزارة الشباب وحسب، وإنما عملت كوادر الوزارات كلا من اختصاصه ومجاله المحدد على جلسات وحوارات ونقاشات مع الشباب والمعنيين على مختلف الأصعدة للخروج بهذه الاستراتيجية.

ستتناول الدراسة مجموعة من الجزئيات من ممارسات ومشاريع وأنشطة نفذت في عهد حكومة الدكتور عمر الرزاز.

المبحث الثاني: دور المؤسسات الرسمية في إدماج الشباب في عملية التنمية السياسية

المطلب الأول: دور مؤسسات السلطة التنفيذية في إدماج الشباب في عملية التنمية السياسية

أولا: وزارة الشباب

جاءت نشأة الوزارة ترجمة لمتطلبات المرحلة في إيجاد جيل من الشباب المسلح بالمعرفة والعلم، ليكون أحد الشركاء الفاعلين في بناء الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية السليمة بعيدا عن التطرف والغلو، وفقا لما جاء في كتاب التكليف السامي لحكومة الدكتور هاني الملقي الأولى، وتنفيذا للتوجيهات الملكية في كتاب التكليف فيما يتعلق بالشباب، والتي ترجمت من خلال مضامين كتاب التكليف السامي وعودة وزارة الشباب إلى حيز الوجود المظلة المؤسسية الشبابية الأولى، بدلا من المجلس الأعلى للشباب بموجب نظام التنظيم الإداري رقم (78) لسنة 2016[1].

[1] وزارة الشباب الأردنية (2016)، **نشأة وزارة الشباب، الموقع الالكتروني**، http://www.moy.gov.jo/node/20.

وزارة الشباب والنظر إليها بأنها حقيبة إرضائية، قد يكون غير عادل وغير منصف للشريحة الأهم والأكثر تعدادًا، وأن الشباب أولوية ملحه نتيجة التحولات التي حدثت في الآونة الأخيرة، وملف الشباب رئيسي واستراتيجي على طاولة الدولة، والوزارة تقوم بدور ريادي مهم وكبير في الأعمال الشبابية وكثير من الأنشطة يتم الوصول بها إلى الشباب في محافظات المملكة كافة، ومن أهم مهام الوزارة رسم السياسات والخطط التنفيذية الكفيلة لإدماج الشباب، وتفعيل مشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية، ووضع البرامج لتحفيز الشباب وتمكينهم واستثمار طاقاتهم.[1]

إن مهمة الحكومة المتمثلة بوزارة الشباب تكمن في نقل الشباب من مرحلة الاحتقان الى مرحلة العمل السياسي، وصولا إلى مرحلة التغيير الذي تلبي رغباتهم، إذ يوجد تركيز غير مسبوق على موضوع الشباب ابتداء من الملك عبدالله الثاني بن الحسين ولقاءاته الدورية مع الشباب، وكذلك ولي العهد الأمير الحسين بن عبد الله والحكومة ووزارة الشباب، في الوقت الذي شدد فيه على أهمية التحول الكبير في الخطاب تجاه الشباب، هدفت وزارة الشباب الى إدماج الشباب في العمل السياسي وإيجاد خريطة طريق يشارك فيها الشباب بالحياة العامة والسياسية، ولابد من الإشارة أن هناك شريحة اجتماعية مسكونة بحالة غضب واحتقان وعدم شعور بالرضا على الواقع السياسي للشباب، انعكس ذلك على المواقف الاجتماعية والسياسية، مع وجود الفجوات التي يشعر بها الشباب الأردني

---

[1] الغلايني، عمار ومحمد (2019)، **أبو رمان مقرا بغضب الشباب: هدفنا ايجاد خريطة طريق لتحقيق طموحاتكم**، صحيفة الغد، https://www.alghad.com/أبو-رمان-مقرا-بغضب-الشباب-هدفنا-ايجاد-خ/.

ومن ضمنها فجوة الثقة بين الحكومات والشعب من جهة، والشباب في المحافظات من جهة أخرى[1] .

- **الاستراتيجية الوطنية للشباب**

أطلقت وزارة الشباب الاستراتيجية الوطنية للشباب التي عالجت الكثير من القضايا التي تهم قطاع الشباب، والتحديات التي تواجه الشباب باعتبارهم الشريحة الأوسع في المجتمع، وأبرز محاولة تطوير محتوياتها كي تتناسب مع الأجندة الحكومية والأولويات الوطنية، ومواكبة التطور في خطاب الدولة الأردنية تجاه الشباب. وتتضمن الاستراتيجية محاور رئيسة أبرزها:

1- الشباب والتعليم والتكنولوجيا.

2- الحاكمية الرشيدة وسيادة القانون، المواطنة الفاعلة.

3- الريادة والتمكين الاقتصادي.

4- المشاركة والقيادة الفاعلة.

5- الأمن والسلم المجتمعي.

6- الشباب والصحة والنشاط البدني.

وما يتعلق في إيجاد موقع للشباب في عملية التنمية السياسية من خلال الاستراتيجية من عدة محاور كان أبرزها محور الحقوق والواجبات من خلال تعزيز المشاركة المدنية والسياسية لدى الشباب[2] .

تمتد الاستراتيجية الوطنية للشباب حتى عام (2025)، وهي تجسد الاهتمام الذي يحظى به الشباب من قبل الملك عبدالله الثاني بن الحسين، وولي

---

[1] مرجع نفسه

[2] صحيفة الرأي (2019)، **محاور الاستراتيجية الوطنية للشباب**، موقع صحيفة الرأي الالكتروني، http://alrai.com/article/10492294/.

العهد سمو الأمير الحسين بن عبد الله الثاني، الذي وجه الحكومة لإعداد وتطوير الاستراتيجية لتتلاءم مع الاهتمام الكبير من قبل الحكومة مع هذه الفئة العمرية كأكبر شرائح المجتمع، ومن أبرز أهداف الاستراتيجية:

1- الإرتقاء بالعمل الشبابي.

2- تنمية قدرات الشباب المعرفية والمهارية والقيمية.

وهو ما سيفتح أمام الشباب الأردني أبواب المشاركة في الحياة السياسية والعامة، وسيمنحهم فرصة التعامل مع المستجدات والتغلب على التحديات القائمة، والبرامج المعلنة لهذه الاستراتيجية يجب أن تلقى اهتمامًا كبيرًا حتى تتحقق الأهداف، وأن المسؤولية المشتركة من أجل تنفيذ الاستراتيجية بالشكل الأمثل حتى لا تكون حبرًا على ورق أو مجرد وثيقة نظرية، وشكل مجلس الوزراء اللجنة التوجيهية العليا بعضوية كل من الوزارات والمؤسسات المعنية لتنفيذها والتأكد من سير العمل بها[1].

أبرز مشاريع وزارة الشباب خصوصا فيما يتعلق في ادماج الشباب في عملية التنمية السياسية، والتي تركزت على:

1- إطلاق برنامج تدريبي عملي على الحياة السياسية والعمل السياسي، وبناء تيارات سياسية شبابية، وذلك من خلال إنشاء المعهد السياسي لإعداد القيادات الشبابية وبرامجه، حيث قامت الوزارة بدعمه ماليا ولوجستيا.

2- تحويل المراكز الشبابية إلى مراكز حوارية ومناظرات سياسية، تزامنا مع عمل المعهد السياسي على تدريب الشباب وتهيئتهم نحو العمل الشبابي والسياسي[2] .

---

[1] الفراية، صالح (2019)، **محاور مهمه في الاستراتيجية الوطنية للشباب**، موقع صيحفة الدستور، https://www.addustour.com/articles/1087096-محاور-مهمة-في-الاستراتيجية-الوطنية-للشباب.

[2] الغلايني، **أبو رمان مقرا بغضب الشباب: هدفنا ايجاد خريطة طريق لتحقيق طموحاتكم**، المرجع السابق.

ثانيا: دور وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في إدماج الشباب في عملية التنمية السياسية

تعد وزارة التنمية السياسية والشؤون البرلمانية هي الجهة الرسمية التي تنظم فعاليات العمل السياسي والتنمية السياسية في الأردن، وتقوم عى رسم السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بتوسيع المشاركة السياسية للمواطنين، وتعمل على ترسيخ قيم الديمقراطية من خلال البرامج والخطط اللازمة لتنفيذها.

قامت الوزارة مؤخرًا باستحداث قسم معني للشباب ويتبع قسم الشباب لمديرية المجتمع المدني ويهدف القسم إلى:

1- الوصول إلى مقترحات تخدم خطط وبرامج عمل القسم فيما يخص قطاع الشباب.

2- ضمان مشاركة فاعلة للشباب في عملية التنمية الشاملة بأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

3- تجذير الثقافة الديمقراطية والدستورية، وإذكاء الاعتزاز، والانتماء الوطني لديهم وتمكينهم من المعرفة المنافسة[1] .

ومن مهام القسم وواجباته:

1- إعداد الخطط وبرامج العمل الخاصة بنشاطات القسم موجهة للشباب (حوار، ندوات، ورش عمل، نشاطات وجداول زمنية للتنفيذ).

2- متابعة وتقييم الاتفاقيات والبرامج والمشاريع المتعلقة بمشاركة الشباب في الحياة السياسية ومتابعة تنفيذها، ووضع البرامج الكفيلة بتوسيع دائرة المشاركة

[1] وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية (2018)، **مهام قسم الشباب**، الموقع الالكتروني، http://www.moppa.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=298.

للشباب في العمل السياسي ورصد العقبات التي تحول دون مشاركة الشباب في هذه البرامج التي تُعنى بإشراكهم في الحياة السياسية.

3- اعتماد آليات رصد ومتابعة تطور البرامج وتنفيذ الخطط ورصد الانجازات المحققة وذلك تبعا لكل أولوية.

4- تحديد الرسائل التوعوية الموجهة للشباب والتي تعمق قيم الحوار وتساهم في نبذ الفكر المتطرف.

5- العمل على تطوير قنوات الاتصال وتحقيق الشراكة مع كافة الجهات المعنية بالشباب، عمل قاعدة بيانات متعلقة بالمؤسسات العاملة مع الشباب، وتبادل الاتصالات والخبرات المحلية والعربية والدولية بكل ما يتعلق بقضايا الشباب، عمل قاعدة بيانات متعلقة بالمؤسسات العاملة مع الشباب[1] .

ولتحقيق هذه الأهداف قامت لوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية وبالتعاون مع منظمات دولية ومؤسسات المجتمع المدني عدد من المشاريع أهمها:

1- مشروع دعم المؤسسات الديمقراطية والتنمية وتمكين الشباب: أطلقت بعثة الإتحاد الأوروبي في الأردن، وبالتعاون مع عدد من مؤسسات الممولة الدولية برنامج "دعم المؤسسات الديمقراطية الأردنية والتنمية" في عام 2017 بالشراكة مع وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، ومجلس النواب والهيئة المستقلة للإنتخاب، يقوم بتنفيذ البرنامج المركز الأوروبي للدعم الإنتخابي (ECES) بالشراكة مع عدد من المنظمات الدولية، منها المعهد الهولندي للديمقراطية متعددة الأحزاب (NIMD). يتكون المشروع من ثلاثة محاور رئيسة تعمل على تعزيز عمل مجلس

[1] وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية (2018)، المرجع السابق.

النواب، وأداء الهيئة المستقلة للإنتخاب، ودعم نظام الأحزاب السياسية. إذ يهدف هذا المشروع إلى دعم الإصلاح لتوطيد الديمقراطية، وتعزيز شموليتها في رسم السياسات والقرارات، بما في ذلك تمكين وتعزيز مشاركة المرأة والشباب وصولاً إلى ثقافة سياسية ديمقراطية ومتسامحة. يركز المحور الأول للمشروع على الدعم البرلماني من خلال تعزيز القدرة المؤسسية والبشرية لتقديم خدمات عالية الجودة لأعضاء البرلمان، وتعزيز عمل مجلس النواب في مجال التشريع والرقابة، ودعم نظام اللجان، وتحسين فرص الحصول على المعلومات والبحوث.

ويحتوي المحور الثاني من المشروع على المساعدة الإنتخابية عبر تعزيز الإطار المؤسسي وقدرات الموارد البشرية للهيئة المستقلة للإنتخاب، وتعزيز قدرات الهيئة في التخطيط القانوني والفني والتشغيلي، وتعزيز إستراتيجيات التوعية والتواصل مع أصحاب المصلحة.

ويتضمن المحور الثالث للمشروع، والذي يركز على دعم نظام الأحزاب السياسية، على عدة إجراءات؛ منها تشديد الروابط بين الأحزاب السياسية والبرلمانية، وتعزيز قدرات المواطنين، بما في ذلك الشباب للإنخراط في الحياة السياسية، وتعزيز قدرات الأحزاب، ودعم القيادات النسائية، ودعم الحوار الموضوعي والمنتج بين الأحزاب والمجموعات السياسية والمدنية الفاعلة.

2- تعزيز قدرات الشباب من الأحزاب السياسية والناشطين من الشباب في مؤسسات المجتمع المدني للانخراط في عملية التنمية السياسية

1- تدريب الشباب من الأحزاب السياسية والناشطين في العمل العام للمشاركة في العملية السياسية.

2- دعم مبادرات كسب التأييد من قبل الشباب من الأحزاب السياسية والناشطين في العمل العام.

3- تعزيز قدرات الشركاء المحليين والخبراء لدعم الحكم الديمقراطي[1] .

المطلب الثاني: دور السلطة التشريعية في إدماج الشباب في عملية التنمية السياسية

أولا: مجلس الأعيان

تلعب السلطة التشريعية دورا كبيرا في انجاز المهام والسياسات التي يتطلع إليها المواطنون دائماً، من خلال القيام بالمهام الرئيسة التشريع والرقابة، وذلك من أجل معالجة القضايا الوطنية التي يعاني منها أفراد المجتمع، ولا بد من التواصل الدائم والمستمر مع المجتمع حتى تتماشى البرامج والاعمال مع تطلعاته للمستقبل، ومن هنا فإننا نستطيع أن نحدد مسألة استمار فئة الشباب والاستجابة لمطالبه، وتعد إحدى القضايا الرئيسة التي توضع أمام السلطة التشريعية، وهي قضية تواجه كل مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية، خاصة أن الشباب مازال لديهم انطباع بأنهم مازالوا بعيدين عن عملية التنمية وأنهم ليسوا أولوية من أولوياتها الرئيسة كما يعتقدون، وأن هناك تحديات تقف عائقا أمام تحقيق مطالبهم ورغباتهم.

نشأ مجلس الأعيان الاردني بعد عقد معاهدة الصداقة الأردنية البريطانية، وأهم ما جاء فيها إلغاء القانون الأساسي لعام 1928 (أول دستور) ليحل محله دستور 1 شباط 1947 والذي أناط أعمال السلطة التشريعية بالملك ومجلس الأمة وباعتماد نظام ثنائية الغرف التشريعية ومجلس الأعيان ومجلس النواب، وتتمثل الوظيفة التشريعية لمجلس الأعيان باقتراح مشاريع القوانين ومناقشة مشاريع القوانين حيث يحيل الرئيس مشروعات القوانين التي ترد من

[1] وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية (2017)، مشروع دعم المؤوسسات الديمقراطية والتنمية، عمان الأردن، http://www.moppa.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=291.

مجلس النواب إلى اللجنة المختصة وإقرار مشاريع القوانين ويتكون من 16 لجنة دائمة لكل منها اختصاص[1].

لجنة الثقافة والشباب والرياضة احدى لجان مجلس الاعيان الدائمة حيث تناط بلجنة الثقافة والشباب والرياضة المهام التالية:

1- دراسة القوانين والأمور والاقتراحات التي تتعلق بالثقافة والشباب والرياضة.

2- دراسة الأمور التي تتعلق بالاتحادات والهيئات واللجان والأندية والمراكز الثقافية والشبابية والرياضية.

3- دراسة السياسات والقرارات الحكومية المتعلقة باختصاص عمل اللجنة[2].

أطلق مجلس الأعيان مبادرة الحوار الوطني الشبابي الهادفة إلى إشراك الشباب في عملية التنمية وتفعيل دورهم بالمجتمع وتعميق روح الانتماء لديهم تجاه قضايا الوطن المختلفة، وانطلاقا من رؤية هذا المجلس، وضرورة إيلاء الشباب جل الرعاية والاهتمام، والعمل معهم ضمن خطة واستراتيجية واضحة من أجل مواجهة مشاكلهم. إلا إنها اقتصرت نشاطات اللجنة والمبادرة على الزيارات لمؤسسات تعمل مع الشباب وعقد الجلسات مع اللجان المختصة ومع ذلك لم يكن لها فاعلية حقيقية وملموسة أو إنجاز يذكر.

ثانيا: مجلس النواب

وفقاً لقانون الانتخاب الأردني يحق لمن أكمل الثامنة عشر المشاركة في الانتخابات النيابية واختيار ممثل له في مجلس النواب. بروز أهمية مشاركة الشباب في الانتخابات بالعادة ينادى بها قبل الانتخابات، ولأن هذه الدعوات تركز

---

[1] مجلس الاعيان الأردني (2019)، **نبذة عامة عن مجلس النواب**، الموقع الالكتروني، http://www.senate.jo/ar/content/84.

[2] مجلس الاعيان الأردني، (2019)، **لجنة الشباب والثقافة والرياضة**، الموقع الالكتروني، لجنة-الثقافة-والشباب-والرياضةhttp://www.senate.jo/content.

على المشاركة النوعية التي تعكس دورهم الحقيقي خاصة أنهم يمثلون غالبية العظمى من سكان المملكة حسب الاحصائيات الرسمية، وبالتالي غالبية الناخبين هم من فئة الشباب.

يتألف مجلس النواب من أعضاء منتخبين وفقا لقانون الانتخاب وبناءً على المادة (67) من الدستور الأردني، وتشكل لجان دائمة ولكل لجنة اخصاصها، ويبين النظام الداخلي لمجلس النواب أنواع اللجان والمهام وكيفية تشكيلها، إذ تعد لجنة الشباب والرياضة من اللجان الدائمة في مجلس النواب، ويناط بها:

1- دراسة القوانين والأمور والاقتراحات المتعلقة بالشباب والرياضة.

2- دراسة الأمور المتعلقة بالاتحادات واللجان والأندية والمراكز الشبابية والرياضية[1] .

موخراً أجريت تعديلات على النظام الداخلي لمجلس النواب والغيت لجنة الشباب والرياضة لتدمج مع لجنة التربية والتعليم، والثقافة لتصبح لجنة التربية والتعليم والشباب، وفي الوقت الذي يوجه فيه الملك الحكومة بدعم الشباب وتمكينهم وتعزيز مهاراتهم واستثمار طاقاتهم، وفي الوقت ذاته التي أطلقت فيه الحكومة الاستراتيجية الوطنية للشباب للعام 2025، وتخصيص وزارة لهم، يقوم مجلس النواب بمناقضة ذاته ومناقضة كل تلك التوجهات بالغاء لجنة الشباب ودمجها مع لجنة اخرى[2].

---

[1] مجلس النواب الأردني (2016)، **مجلس النواب - اللجان الدائمة**، الموقع الالكتروني، http://www.representatives.jo/?q=ar/صفحة/اللجان.

[2] الزيناتي، شادي (2019)، **مجلس النواب يناقض نفسه تجاه الشباب**، موقع جفرا نيوز، http://www.jfranews.com.jo/post.php?id=238796.

رفع مجلس النواب مجموعة من التوصيات التي حددها الشباب خلال جلسة غير الرسمية الى الحكومة، وتركزت على سبل النهوض بالواقع الشبابي وتمكينهم وزيادة مشاركتهم في العمل السياسي وصناعة القرار والحد من مشكلتي الفقر والبطالة، ونعقدت الجلسة بتاريخ 2019/7/11 برئاسة المهندس عاطف الطراونة رئيس المجلس وبمشاركة عدد من الشباب من أنحاء المملكة، وحضور عدد من رؤساء اللجان النيابية ووزراء التربية والتعليم والشؤون السياسية والبرلمانية والتعليم العالي والشباب. ورفع مجلس النواب توصيات جلسة الشباب إلى الحكومة وتضمنت التوصيات العشرين التي أقرها المشاركون من الشباب، ومنها 4 توصيات تتعلق بالشباب وعملية التنمية الساسية:

1- التوصية الخامسة: العمل على تعديل قانون الأحزاب السياسية بإلزامها على عمل أذرع شبابية.

2- التوصية السادسة: العمل على إلزام الجامعات التي لا يوجد بها انتخابات لمجالس الطلبة بأن تفعل تلك المجالس.

3- التوصية الثامنة: تفعيل مادة التربية الوطنية بالجامعات واعتبارها "مادة إجبارية" ضمن المساق الدراسي.

4- التوصية الثالثة عشر: العمل على تفعيل مشاركة الشباب في الانتخابات ترشحًا وانتخابًا عبر تخفيض سن المرشح.

إن الدور الحقيقي للشباب في التنمية السياسية يكمن في الدعم والتنظيم من خلال عمل الوزارات المؤسسات الرسمية إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني، ومنذ ان تولى الملك عبد الله الثاني السلطة سعى لتكوين نموذج مميز في التغيير، وركز هذا النموذج في الاساس نحو التغيير الشامل وإحداث نقله نوعيه في المواقف نحو الأمور التى تعنى في أنماط المعيشه والتفكير السائد،

والتغيير في مستويات التنمية السياسية والاقتصادية[1]. ومع تطور تكنولوجيا المعلومات وازدياد وتيرة الإنجاز العلمي والمعرفي في شتى المجالات، مع ذلك لا زلنا نحن شعوب دول العالم الثالث نعيش حالة السكون، مع ان مجتمعاتنا في أمس الحاجه للتطوير والتقدم نحو مستقبل آمن لنا وللأجيال القادمة.

ولأن طلبة الجامعات هم الفئة الأوسع من الشباب في مجتمعنا وهم القادرون على مواجهة التحديات، وهم هدف الرسالة العلمية التي تقدمها مؤسساتنا التعليمية، وضرورة جعلهم أدوات لبناء المجتمع المبني على مفاهيم المعرفة الحديثة، فلابد من الأخذ بكل أسباب في مختلف المجالات والتمكين المعرفي في التخصصات العلمية والمعرفية[2].

إن دور الشباب الأردني في عملية التنمية السياسية واسع جدًا، فهو يبدأ من انخراط الشاب في الأنشطة اللامنهجية الطلابية بالجامعات، والمشاركة في انتخابات مجالس اتحادات الطلبة، ودوره الفرد في التثقيف الذاتي، إذ ليس من المنطق أن يصل الفرد إلى مرحلة الشباب دون أن يكون له وعي سياسي وثقافي وطنية ناضج. في هذه المرحلة التي تسبقها عادة المرحلة التعليمية الثانوية يكون الشاب قد كون تصورات وقناعات الأولية تتعلق بمختلف القضايا السياسية العامة، وقد تكون بعض التصورات والقناعات دائمة بسبب طبيعة المرحلة العمرية التي يمر فيها. ولاحقاً بعد التخرج من الجامعة تزداد مسؤولية الشباب في عملية التنمية السياسية، إذ يفترض أن يتجاوز مرحلة تكوين الوعي السياسي

---

[1] الطراونة، رأفت (2004)، **جلالة الملك عبد الله الثاني ومسيرة التنمية السياسية: رؤى وآراء**، الطبعة الاولى، الكرك- الاردن، المكتبة الوطنية، ص 152-153.

[2] الطراونة، رأفت (2004)، **جلالة الملك عبد الله الثاني ومسيرة التنمية السياسية: رؤى وآراء**، المرجع نفسه، ص 154.

والثقافي، والتصورات، والقناعات السياسية بشأن القضايا العامة المتعددة. بل هنا تبدأ مرحلة تبلور الأفكار والأدوار، ويستطيع الاستفادة من المناخ الديمقراطي الذي توفره الدولة في المشاركة السياسية، من خلال التعبير عن الرأي عن قضية ما في إحدى الصحف إذ كان يمتلك الشاب مهارة صحفية أو في الكتابة، والانضمام لإحدى منظمات المجتمع المدني التي تمثل اهتماماته المتنوعة، أو الانتساب إلى حزب سياسي، كما يمكنه أيضاً الاهتمام بالشأن العام من خلال التعاون مع المعنيين في مساعدة فئات المجتمع وتوعيتهم سياسياً. والمشاركة الإيجابية في الانتخابات البرلمانية أو البلدية تعد أيضاً من أهم الفرص المتاحة لتعزيز دور الشباب في عملية التنمية السياسية[1] .

ونعني هنا في المشاركة السياسية أعلاه المشاركة الإيجابية، وهي السمة المطلوبة من الشباب، وهذه السمة تقتضي التعاطي بإيجابية مع القضايا العامة، وعلى الشباب العمل على حمل مطالبنا وإيصالها عبر منظماتهم وجمعياتهم وأحزابهم، وعند الحديث عن دور الشباب الأردني في عملية التنمية السياسية فإن ذلك لا يعني أن هناك إطارًا عامًا وقيودًا يجب الالتزام بها في تحقيق هذه التنمية، ففي جميع الأنظمة والمجتمعات توجد مثل هذه الأطر، ويقصد بها القيم الثوابت المستمدة من الثقافة الوطنية وما يرتبط بها من قضايا تتعلق بالشأن العام، بالإضافة إلى ضرورة العمل وفق القوانين والتشريعات التي كفلها الدستور ومن يحاول الابتعاد عن مثل هذه الأطر لا علاقة له بعملية التنمية السياسية؛ لأنه لا يسعى لتحقيق التنمية نهائياً، بل يساهم في الإضرار بها؛ لأن تحقيق التنمية جهد تعاوني تشاركي يقوم به المعنيين من أجل الجميع.

---

[1] معهد البحرين للتنمية السياسية (2013)، **دور الشباب في التنمية السياسية**، الموقع الالكتروني، https://www.bipd.org/publications/Articles/1176153.aspx.

إن دور الشباب في عملية التنمية السياسية مهم للغاية، وهي مسؤولية مشتركة ليست ملقاه على عاتق الشباب لوحدهم، بل تتضافر وتتحمل مسؤوليتها الجميع منها الأسرة والجامعات، وكذلك وزارات ومؤسسات الدولة الرسمية، بالإضافة إلى وسائل الإعلام المختلفة وقادة الرأي العام والنخب السياسية والاجتماعية والاقتصادية[1].

[1] المرجع نفسه.

الفصل الرابع

إدماج الشباب في عمليّة التّنميّة السّياسيّة من خلال مؤسسات المجتمع المدني

يعد إدماج الشباب في التنمية السياسية ضروريًّا ومهمًّا جداً؛ لأن الشباب يشكلون ثروة وطاقة بشرية لكل دولة، والإيمان بقدرة الشباب على التغيير، والمساهمة الحقيقية بالسير قدما نحو مستقبل زاهر اقتصادياً، ومستقر سياسياً، ويعد هذا أساس للعدالة الاجتماعية، وبالتالي فإنّ دمج الشباب في عملية التنمية السياسية يعد عنصراً رئيسًا من عناصر الدولة الديمقراطية التشاركية، كما أنها إحدى أشكال الحكم الرشيد، ومن مقومات الإصلاح السياسي، ولذلك يجب خلق فرص وبرامج تضمن إدماجهم وإشراكهم في عملية التنمية الساسية من خلال الحوارات المختلفة حول السياسات، ويتوجب على كل من مؤسسات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والجامعات الحكومية والخاصة أيضاً، الأخذ بعين الاعتبار ما يمكن أن يساهم به الشباب في عملية التنمية السياسية والسياسات المختلفة[1].

تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورًا مهمًا في معرفة احتياجات المجتمع، وخاصة قطاع الشباب والوصول إليها، وتكمل دور الدولة في مختلف المجالات، وتخفيف جزء من الأعباء الملقاه على عاتق الحكومة، باعتبارها وسيلة شعبية تحقق التكافل الاجتماعي، حتى أصبحت بعض مؤسسات المجتمع المدني على مدى العقود الماضية بحجم الوزارات، ومؤسسات الدولة الرسمية في تأثيرها، وتمويلها وإدارتها، والخدمات التي تقدمها، وعلى الرغم من تنوع مجالات مؤسسات المجتمع المدني، واختلاف أهدافها، وإطارها القانوني، إلا أنها تشترك فيما بينها

---

[1] حشمة، محمود (2018)، **دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مشاركة الشباب في حوار السياسات**، عمان– الاردن: معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا.

بأنها مستقلة إداريا، وماليا بتكوينها ونشاطها عن الحكومة، الأمر الذي يشكل ميزة ودافعًا يمنح العاملين والأعضاء تمثيلهم في الجوانب المتعلقة بحقوقهم، وتمتاز مؤسسات المجتمع المدني بأنها تتحرك وتعمل بإرادتها ومن تلقاء نفسها ودون أوامر أو إلزام من مرجع، مما يحتم على العاملين والأعضاء ضرورة الفاعلية والرغبة في العمل والإنجاز لاستدامتها، بعكس الموظف البيروقراطي الحكومي الذي يلزم بوقت ومكان وظروف معينة ومحددة[1].

إذ يتصف المجتمع الأردني بأنه فتي نظرًا للنسبة الكبيرة للشباب في تكوينه، وما تتمتع به فئة الشباب من القوة، والطاقة، والاندفاع، ويتطلب ذلك الاهتمام بهم توفير الفرص لهم وتوجيههم نحو الطريق الصحيح.

إن التمكين السياسي للشباب مرحلة لا تقل أهمية عن المراحل الأخرى، وتتمثل في ضرورة إدماجهم في الحياة السياسية، وتأهيلهم، وتدريبهم، وتثقيفهم، وتزويد مؤسسات المجتمع المدني العاملة مع قطاع الشباب بالمعلومات التي تمكنهم من استثمار طاقاتهم، وصقل شخصياتهم، ونقاط قوتهم، وبث الثقة فيهم؛ حتى يشعر الشباب بأنهم أصبحوا جزءًا لا يتجزأ من النظام السياسي ومؤوسساته.

برز عمل مؤسسات المجتمع المدني في الأردن منذ نهاية عقد الثمانينات في القرن الماضي واتسعت مهامها، ووظائفها، وتنامت بشكل سريع؛ وذلك لما تمثله هذه المؤسسات من حلقة وصل بين المواطنين والدولة؛ من خلال قنوات تواصل تلبي الاحتياجات، وأصبحت لهذه المؤسسات أدوار متزايدة في مختلف المجالات، ويكاد يكون شبه إجماع بين المفكرين السياسيين حول أهمية هذه

[1] الغريري، محسن (2017)، **تمكين الشباب في مؤسسات المجتمع المدني**، مقال نشر في صحيفة الايام، ع10250، البحرين–المنامة،

المؤسسات وضرورتها للتنمية، إذ اعتبرت شرطًا أساسيًا لأي عملية تنمية ناجحة، وبالتالي فإن رقي المجتمعات وتقدمها لا يمكن أن يتم إلا بوجودها[1].

يكمن دور مؤسسات المجتمع المدني في إدماج الشباب في عملية التنمية السياسية في إبراز دور الشباب في المجتمع، وتفعيل دورهم السياسي، وتشجيعهم على وضع بصمات إيجابية في المجتمع، إلا أن الأداة الفعالة لتحقيق ذلك تكمن في الشباب أنفسهم، فهم من يصنعون الفرص لقيادة مجتمعاتهم والتعبير عن آرائهم وأفكارهم دون التعذر بالتحديات التي تواجه الشباب والدولة، وعندها سنصل إلى حلول للعديد من القضايا بوجود شباب مدرك واع لواجباته تجاه الوطن والمجتمع، وان يكون قادرًا على المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية، والاجتماعية، وفي صناعة واتخاذ القرار في الشؤون السياسية وعلى مختلف المستويات.

إن مؤسسات المجتمع المدني تعتبر أحد أهم المقومات الرئيسة في تمكين الشباب، وتفعيل دوره الحقيقي، نظرًا لأهمية الدور المنوط بها في عملية التنمية الشاملة، والسياسية على وجه الخصوص، وقدرتها الكبيرة على الضغط،والتأثير، والمناصرة لقضايا الشباب، وأن أبرز وأهم الأدوات التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني من خلال تعزيزها لمبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وتعزيز منظومة سيادة القانون، والقيام بحملات وأنشطة تدعم فئة الشباب من خلال تبني مبادرات وحملات شبابية تخدم الشباب، وتوعيهم، وتكسبهم المهارات اللازمة، وتسعى أيضاً إلى التشجيع على العمل التطوعي والذي بدوره يعطي الشباب

---

[1] العزام، عبد المجيد، والشرعة، محمد (2006)، اتجاهات عينة من منتسبي مؤسسات المجتمع المدني نحو المشاركة السياسية في الأردن: دراسة إحصائية تحليلية، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد (33) العدد (3) ص: 368.

الدافعية لتحمل المسؤولية، وتركز بعض مؤسسات المجتمع المدني بشكل كبير على المحور السياسي الذي يتضمن تفعيل الدور الشبابي في الرقابة المجتمعية، وتبني خططًا للشباب على عدة مستويات؛ من أجل تفعيل المشاركة الشبابية الحقيقية في صنع القرار [1] .

إن مؤسسات المجتمع المدني تواجه تحديات: كقلة الإمكانيات، وانعدام التمويل والدعم الخارجي في أغلب الأحيان، وبعض المؤسسات لا زالت تعمل وتنفذ وأخذت على عاتقها الاستمرارية في تنفيذ البرامج التنموية للنهوض في القطاع الشبابي، وكذلك يوجد الكثير الإشكاليات، وغالبا ما تعكس سلبياً على آدائها ودورها تمكين فئة الشباب.

وتسعى مؤسسات المجتمع المدني من خلال برامجها، وحملاتها، ومبادراتها، لخلق جيل شبابي قادر على الترشح، والانتخاب من خلال دورها في التوعية، والتثقيف المستمر للمجتمع المحلي وخاصة فئة الشباب، وذلك لخوض غمار التجربة، وبالإضافة إلى أهمية المجالس الشبابية التي تصدرت القطاع الشبابي في الآونة الأخيرة والتي تهدف إلى إعداد القيادات الشبابية، ودعمها، وتفعيل دورهم في الحياة السياسية، مع العلم بأن مشاركة الشباب الأردني داخل الأحزاب السياسية غير فاعلة، وليست بالمستوى المطلوب، وأن قطاع الشباب لم يعط الفرص الحقيقية إلى إيصال الصوت للمعنين وصناع القرار؛ للمطالبه بضرورة التحرك الجاد لتغيير الواقع الراهن[2].

---

[1] المرجع نفسه.

[2] البردويل، **لقاء حواري عن دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية للشباب**، المرجع السابق.

المبحث الأول: إدماج الشباب في عملية التنمية السياسية من خلال مؤسسات المجتمع المدني المحلية

تعد مؤسسات المجتمع المدني إحدى أهم الأدوات التي تعزز إدماج الشباب في عملية التنمية السياسية، إذ تتيح للشباب المشاركة السياسية، والمجتمعية في ظل مناخ ديمقراطي يمكنهم من اختيار اهتماماتهم، وتبني قضايا مجتمعية برغبة منهم دون إجبار من أحد، وحينما ينتسب الشباب أو يشارك بشكل منظم او غير منظم من خلال برامج وأنشطة مؤسسات المجتمع المدنية المختلفة فإن ذلك يزيد من فرصة تحقيق أهداف التنمية السياسية، ومنها زيادة مشاركة الشباب الفاعلة في الحياة السياسية[1]. ومن أبرز نماذج مؤسسات المجتمع المدني:

المطلب الأول: النقابات المهنية

تلعب النقابات دورا كبيرا ومهما في إدماج الشباب في الحياة السياسية، وخاصة خلال التغيرات السياسية الأخيرة في المنطقة، وذلك بعد الربيع العربي؛ إذ لعب العمال دورا أساسيا في الاحتاجات العربية، ونجحت النقابات في حشد المواطنين والتأثير عليهم، علاوة على دورها السياسي الملموس، وأيضا للنقابات دور مهم على الصعيد المحلي في عدة مجالات غير المهنية والسياسية، وخاضت العديد من النقابات نشاطات ومواقف مطالبة بجملة من الإصلاحات السياسية بعد الربيع العربي، وفي الواقع كان على النقابات المهنية أن تناضل من أجل إصلاحات سياسية، واقتصادية، واجتماعية تصب دائما في مصلحة الوطن ومنتسبي النقابة في المقدمة.

---

[1] العزام، عبد الباسط (2007)، مرجع سابق.

يتجاوز عدد منتسبي النقابات المهنية في الأردن 500 ألف عضو، إذ ينتسب الشاب الأردني حسب تخصصه إلى النقابات المهنية بعد تخرجه من الجامعة مباشرة، وللنقابات أدوار كثيرة تسعى من خلالها إلى إدماج الشباب في عملية التنمية السياسية وعلى النحو التالي:

1- تساهم النقابات المهنية بشكل فاعل وملحوظ في القضايا العامة.

2- تتبنى النقابات مواقف سياسية ثابت من كافة المصالح الوطنية والعربية والإسلامية، مما يعطيها دعما شعبيا واسعا.

3- تلعب النقابات المهنية دورا كبير في الواقع السياسي، والاجتماعي الأردني، وهي رديفه لدور الأحزاب السياسية، حيث كان للنقابات موقفها الداعم للشعب الأردني وقضايا الأمة.

4- الشباب يشاركون في العمل النقابي ويعد دورهم أساسيًا فيه[1].

المطلب الثاني: مؤسسات المجتمع المدني غير العمالية

هي مؤسسات مجتمع مدني محلية ودولية غير عمالية ولا تهدف الى الربح، لها أهداف وغايات وتعمل بعدة مجالات وتنفذ نشاطاتها داخل نطاق المملكة وقد تتبع الى مظلات رسمية وتعمل مع فئة الشباب، ومنها:

1- مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني

انطلق بجهود مجموعة من الشباب النشطاء المدنيين؛ بهدف تعزيز الديمقراطية والمشاركة العامة في إطار سيادة القانون وذلك من خلال:

1- رفع مستوى الوعي العام حول القيم المدنية.

---

[1] ويكبيديا، الموسوعة الحرة (2018)، **النقابات المهنية في الأردن**، الموقع الالكتروني، https://www.ar.wikipedia.org/wiki/النقابات_المهنية_في_الأردن.

2- تكريس مبادئ العدالة والمساواة والحرية والمشاركة.

تأسس المركز من قبل مجموعة من الشباب الفاعلين، اللذين لاحظوا ومن خلال خبرتهم في المنظمات غير الحكومية اتحادات الطلبة والجمعيات الطلابية وجود فجوة في دور الشباب في عمل المنظمات غير الحكومية والحياة السياسية، وبينما كان الشباب غالبا فئة مستهدفة للبرامج؛ نظرًا إلى الديموغرافية السكانية في الأردن وعدد الشباب، وذلك ليشمل الدور التشاركي للشباب في العمل التنموي في الأردن، وزيادة التفكير النقدي، واتخاذ القرارات في أوساط فئة الشباب، ورفع وعيهم بحقوقهم في المشاركة[1] .

وقد استفاد المركز من خبرات الشباب المشاركين في مراقبة الانتخابات النيابية والبلدية وانتخابات أخرى الذي زاد عددهم عن 4000 متطوع، ويمارس مركز الحياة لتنمية المجتمع المحلي عدة مهام وأنشطة منها:

1- مراقبة الانتخابات النيابية، والبلدية، وانتخابات النقابات المهنية.

2- مراقبة البرلمان والحكم المحلي.

3- تعزيز التنمية الديمقراطية وكسب التأييد لحقوق الانسان.

4- دعم التحول الديمقراطي من خلال خدمات التدريب، والبحوث التي تقدمها وحدة الأبحاث والتدريب إذ يتطوع في تحقيق أهدافها وبرامجها مجموعة من الشباب المتطوعين لدمجهم في عملية التنمية السياسية[2] .

---

[1] مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني (2006)، **من نحن – تاريخنا**، الموقع الالكتروني، ./http://www.hayatcenter.org/ar/about/history

[2] المرجع نفسه.

يعمل مركز الحياة في برنامجين رئيسين هما:

البرنامج الأول: المساءلة والمشاركة والحكم المحلي (راصد): فيركز البرنامج على مراقبة الانتخابات المحلية البرلمانية والبلدية، وتقييم الأداء العام للبرلمان، وأعضاء مجلس النواب، ومراقبة مدى الالتزام الحكومي وخططه؛ بهدف تعزيز مبدأ الشفافية والمسائلة والمشاركة العامة، كما يعمل البرنامج على تعزيز اللامركزية ودمج المواطنين في عملية صناعة القرار، ويستكمل راصد أعماله في تحليل القوانين، والسياسات المتعلقة بالإصلاح السياسي، وتشجيع مشاركة المواطنين الفاعلة في عملية صناعة القرار مع التركيز على مشاركة المرأة والشباب، ويسعى مركز الحياة إلى تعزيز دور الشباب في الحملات الانتخابية للمرشحين مما يدعم وجود المرشحين الذين يركزون على البرامج التي تخدم الشباب، على نحو مماثل يعمل مركز الحياة بشكل دائم لضمان إدماج الشباب في الحياة السياسية ودعم إدماجهم كمواطنين فاعلين، إذ يتضمن برنامج المراقبة العديد من المتطوعين الشباب، كما يعقد المركز العديد من الجلسات الحوارية بين الشباب وبين أقرانهم المحليين والأجانب، إضافة إلى إشراكهم في مناقشة القضايا العامة المهمة، والحقوق السياسية مع صناع القرار، وبناء قدراتهم من أجل تطوير التفكير النقدي، والإبداعي لديهم؛ وذلك من خلال نوادي المناظرات في المدارس، والجامعات، ودمج أولويات الشباب ضمن برامج المرشحين المختلفة[1].

البرنامج الثاني: تماسك للتمكين المجتمعي: يساهم الشباب من خلال برنامج تماسك على نشر ثقافة الحوار وتقبل الآخر، بالإضافة إلى إتاحة الفرص لمختلف الفئات المجتمعية للمشاركة في أنشطة وجهود نشر الفكر المعتدل؛ بهدف بناء شبكات مجتمعية تعمل مع فئات المجتمع وتدعم صانعي القرار للوصول

[1] المرجع نفسه.

لمجتمع متحضر، ومزدهر، ويساهم بفاعلية في بناء واستقرار المجتمعات، وذلك ضمن قواعد ومعايير سيادة القانون، وبما يتلاءم مع أهداف التنمية المستدامة ذات العلاقة[1] .

2- هيئة شباب كلنا الأردن

تأسست هيئة شباب كلنا الأردن عام 2006، بمبادرة من الملك عبد الله الثاني بن الحسين، وتعد إحدى برامج صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية، الذي يهدف إلى تفعيل دور الشباب كشريك حقيقي ومؤثر في الحياة العامة، سواء على الصعيد الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي، وذلك من خلال بناء قدرات الشباب، وتعزيز ثقافة المبادرة والعمل التطوعي لديهم، إضافة إلى التشبيك وبناء الشراكات بين مختلف المؤسسات العاملة مع فئة الشباب[2] .

سعت هيئة شباب كلنا الأردن إلى تحقيق العديد من الأهداف ومنها:

1- توفير الأدوات اللازمة لتفعيل المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشباب.

2- معرفة آراء ومواقف الشباب حول القضايا المختلفة؛ بتفعيل قنوات الاتصال معهم.

3- غرس القيم والممارسات المدنية لدى فئة الشباب وتعزيز المواطنة الفاعلة لديهم.

4- تزويد الشباب في المهارات والخبرات الموائمة لاحتياجات ومتطلبات السوق.

---

[1] المرجع نفسه.

[2] هيئة شباب كلنا الأردن (2006)، **فكرة هيئة شبتب كلنا الأردن**، عمان، موقع هيئة شباب كلنا الأردن الالكتروني، هيئة-شباب-كلنا-الأردن/https://www.kafd.jo/ar/program.

5- زيادة قدرة الشباب على المنافسة في سوق العمل من خلال توفير فرص تدريبية.

2- مشروع نوى:

أحد مبادرات مؤسسة ولي العهد الموجه نحو الشباب، وتستهدف المجتمعات المحلية، وهي عبارة عن منصة إلكترونية لتنمية حس المسؤولية المجتمعية، ومضاعفة العمل الخيري من قبل المتطوعين الشباب، حيث أسست لرفع الوعي حول القضايا الإجتماعية والتنموية الهامة ومنها القضايا ذات العلاقة السياسية والمتعلقة بالشباب الأردني والتي تساهم في بناء مستقبل مشرق[1] .

ومن أنشطة مشروع نوى التي تسعى لدمج الشباب وتمكينهم في الحياة السياسية:

برنامج زيادة المشاركة المدنية للشباب: يوصف المشروع بأنه إنطلاقه من الحاجة الملحة لتغيير نمط المشاركة الشبابية في الحياة المدنية بشكل جذري، وإيماناً بأهمية مراجعة المفاهيم المتعمقة بالفكر السائد لدى الشباب، وضرورة تمكين الشباب للمشاركة في الحياة المدنية، وإشراكهم في عملية صنع القرار؛ حرصًا على إطلاق برنامج يهدف إلى زيادة المشاركة المدنية للشباب، ويدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن أبرز هذه المواضيع:

1- الدستور الأردني وتعديلاته.

2- قانون العمل والعمال الأردني.

3- مبادئ حقوق الإنسان.

4- الأوراق النقاشية الملكية.

[1] مشروع مبادرة نوى (2019)، **عن نوى**، الموقع الالكتروني لمبادرة نوى، https://www.naua.org/about.

وذلك من خلال عقد جلسات تدريبية متخصصة في المواضيع ذاتها كخطوة أساسية ستنتج عنها مشاركة فاعلة للشباب في الحياة السياسية على المستويين المحلي والوطني، وسيقوم الشباب المتدربين بالمشاركة في عملية صنع القرار من خلال كتابة ورقة سياسات وتوصيات ستضم اقتراحاتهم وآرائهم الفعلية في مواضيع مختلفة تتعلق بالشأن العام، بحيث تساعد صناع القرار على اتخاذ القرار الذي يحاكي تطورات المجتمع ويتواءم مع تطلعاته، ومن المفروض أن ينفذ هذا البرنامج بداية هذا العام إذا تم تأمين دعم يغطي تكاليف تطبيقه في حينها سيتم بناء شراكات من القطاعي العام والخاص[1].

4- المعهد السياسي لاعداد القيادات الشبابية

يعد المعهد السياسي مظلة شبابية وطنية واستمرار لمشروع الحكومة الشبابية الموازية والتي أطلقت نهاية عام 2017، إذ تبنت وزارة الشباب مبادرة المعهد السياسي بأفكار ومشاريع وبرامج وكوادر شبابية من الشباب وإلى الشباب مباشرة، وبشراكة مشتركة معهم، إضافة إلى عقد العديد من الشراكات مع مجموعة من الوزارات والمؤسسات الداعمة والشريكة، وينفذ المعهد السياسي مجموعة من المشاريع والبرامج والتي تعنى بإدماج الشباب بالحياة السياسية[2]، والتي تقدم مجموعة من الدورات التثقيفية التوعوية لتعزيز دور الشباب في العمل السياسي ضمن مراكز المعهد السياسي لإعداد القيادات الشبابية الموجودة في المحافظات كافة[3] .

---

[1] مشروع مبادرة نوى (2019)، **برنامج زيادة المشاركة المدنية للشباب**، الموقع الالكتروني لمبادرة نوى، زيادة-المشاركة-المدنيةللشباب-https://www.naua.org/project/166

[2] المعهد السياسي لإعداد القيادات الشبابية (2019)، **عن المعهد السياسي**، الموقع الالكتروني، http://www.moppa.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=298.

[3] المرجع نفسه.

ومن أبرز البرامج التي ينفذها المعهد:

1- **البرنامج الوطني لإعداد القيادات الشبابية**

برنامج شبابي وطني، والمهمة الرئيسة للبرنامج هي إعداد قيادات وطنية من فئة الشباب لتمكينها من المشاركة السياسية، وصنع السياسة العامة، وتقوم فكرة البرنامج على تكوين فريقين: الحكومة الشبابية، والبرلمان الشبابي، ويقوم الفريقان بمتابعة ومواكبة السياسة العامة ضمن أفكار ورؤى شبابية تواكب متطلبات العصر، وتعمل على إعداد المشاريع والبرامج والمبادرات بكافة القطاعات والمجالات، من خلال تقديم مجموعة من الاقتراحات والحلول والبدائل وفق نهج إيجابي برامجي شبابي، والسعي لبناء شراكات مع المؤسسات الحكومية الرسمية والجهات المعنية من قطاع التنمية ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة، وبناء شراكات استراتيجية مع المنظمات الدولية والقطاع الخاص[1] .

[1] المعهد السياسي لإعداد القيادات الشبابية (2019)، **البرنامج الوطني لإعداد القيادات الشبابية**، الموقع الالكتروني، https://www.shababgovjo.org/SiteContent.aspx?id=124.

2- مشروع الحكومة الشبابية

فريق شبابي يضم 60 عضوًا من فئة الشباب، يعمل على مستوى السياسات العامة الوطنية ضمن 12 قطاعًا مركزيًّا رئيسًا، موزعين على قطاعات، ويضم كل قطاع فريقًا مكونًا من 5 أعضاء، وتعمل على ثلاث محاور رئيسة: الحكومة المساندة، وحكومة الظل، والمحور البرامجي التنفيذي، وتكون قطاعات العمل على النحو التالي:

1- قطاع النقل العام.

2- قطاع الصحة.

3- قطاع التربية والتعليم والتعليم العالي.

4- قطاع الشباب والثقافة والتنمية السياسية والإعلام.

5- قطاع الاقتصاد الوطني والتخطيط والمالية العامة.

6- قطاع العمل، والتشغيل، والريادة، والابتكار، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

7- قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتطوير الاعمال.

8- قطاع التنمية الاجتماعية، والسياسات الاجتماعية.

9- قطاع البلديات، والاشغال العامة.

10- قطاع الزاعة، والمياه والري.

11- قطاع الطاقة، والبيئة والسياحة.

12- قطاع التشريعات، والقوانين، والأنظمة[1].

---

[1] المعهد السياسي لإعداد القيادات الشبابية (2019)، **مشروع الحكومة الشبابية**، الموقع الالكتروني، https://www.shababgovjo.org/SiteContent.aspx?id=125

تعمل الحكومة مع عدة جهات وأطراف في مقدمتهم مجلس الوزراء، والوزارات المعنية ومؤسسات المجتمع المدني، وتكون مهامها الرئيسة إعداد المشاريع والبرامج والمبادرات للقطاعات المركزية وتقديمها لمجلس الوزراء، بالإضافة إلى متابعة أعمال القطاعات الحكومية ومعاينة التحديات والاختلالات وتقديم المقترحات المناسبة[1].

3- مشروع البرلمان الشبابي

عبارة عن فريق مكون من 96 عضوًا من فئة الشباب موزعين على 12 محافظة، ولكل محافظة فريق ثانوي مكون من 8 أعضاء، يختص الفريق في دراسة التشريعات والقوانين والأنظمة بشكل أساسي، وكما يختص بشكل ثانوي بالسياسات المحلية ضمن نطاق المحافظات في مجال التشخيص والرصد والمتابعة وإعداد المشاريع على مستوى المحافظة، ورفدها لفريق الحكومة الشبابية[2]، ويعمل من خلال لجان رئيسة وتكون على النحو الآتي:

1- اللجنة القانونية.

2- لجنة العمل والتنمية الاجتماعية.

3- لجنة التربية والتعليم.

4- لجنة السياحة والآثار.

5- لجنة الشباب والثقافة والاعلام.

6- لجنة النقل والخدمات العامة.

7- لجنة الصحة.

8- لجنة النزاهة والشفافية.

---

[1] المرجع نفسه.

[2] المعهد السياسي لإعداد القيادات الشبابية (2019)، **مشروع البرلمان الشبابي**، مرجع سابق.

9- لجنة الزراعة والمياة والري.

10- لجنة الحريات العامة وحقوق الانسان وشؤون المرأة.

11- لجنة الطاقة والبيئة.

12- لجنة المالية والاقتصاد والاستثمار [1] .

ويعمل البرلمان الشبابي الأردني مع العديد من الجهات منها مجلسي الأعيان والنواب، واللجان الرئيسة للمجلسين، والكتل النيابية المشكلة، ومن خلال أدوات البرلمان الشبابي وهي أوراق السياسات والموقف وحملات المدافعة، وكسب التأييد، وورش العمل مع مجلس النواب، لتنفيذ مهام محددة: بتقديم مسودات قانونية مقترحة لمشاريع قوانين لمجلس النواب، وتقديم مقترحات لتعديل على القوانين والأنظمة النافذة لمجلس النواب [2] .

[1] المعهد السياسي لإداد القيادات الشبابية (2019)، المرجع السابق

[2] المعهد السياسي لإداد القيادات الشبابية (2019)، المرجع السابق.

4- برنامج الاكاديمية السياسية للشباب

برنامج شبابي تدريبي تطبيقي، يقوم على تمكين الشباب وإكسابهم المعرفة والمهارات السياسية الأساسية، وذلك من خلال تقديم مجموعة من الدورات وإقامة ورشات عمل خاصة ضمن مراحل ومستويات تدريبية محددة، ضمن محاور رئيسة: التدريب حول المناظرات السياسية، وإقامة المنتديات السياسية الحوارية، وتكون الفئة المستهدفة في البرنامج الشباب في المراحل العمرية مابين 18-30 عامًا، مع التركيز على إدماج أعضاء المجالس المحلية، والبلدية، والنشطاء السياسيين من الشباب، وكذلك طلبة الجامعات والمجتمع المحلي[1].

وهناك نماذج أخرى غير مؤسسات المجتمع المدني: كالنقابات المهنية، وغير العمالية، وتمارس نشاطات سياسية ومدنية مختلفة يكون الباب حاضرا وأساسيا فيها ومنها:

1- الاتحادات الطلابية في الجامعات (مجالس الطلبة): الاتحادات الطلابية و دورها فى تعزيز قيم الانتماء الوطني، وتحرص الاتحادات والمجالس الطلابية على تفعيل دور الشباب الحقيقي في التنمية السياسية، ولا شك أن الاتحادات الطلابية في الجامعات تحقق جملة من الأهداف أهمها:

1- صقل شخصية الطلبة والمحافظة على مكتسباتهم.

2- تبني القضايا المتعلقة بالشباب داخل الحرم الجامعي.

3- توسيع قاعدة المشاركة الطلابية.

4- تعزيز قيم الوطنية وتنمية روح الحوار البناء الهادف.

---

[1] المعهد السياسي لإعداد القيادات الشبابية (2019)، **برنامج الاكاديمية السياسية للشباب**، الموقع الالكتروني، https://www.shababgovjo.org/SiteContent.aspx?id=127.

5- ترسيخ مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان.

6- تعزيز روح التعاون والعمل الجماعي أو العمل الطلابي والذي بدوره ينبذ العنف الجامعي والأقليمي.

وتهدف انتخابات مجالس واتحادات الطلبة في الجامعات إلى تنمية شعور الحس بالمسؤولية، وتنمي شخصية الطالب، وتعزز مفهومي الولاء والانتماء، وتعد جزء من النشاطات الطلابية الهادفة إلى رفع مستوى التمثيل والمشاركة للمحافظة على مكتسباتهم وتبني مشكلاتهم والعمل على حلها مع إدارة الجامعة والمعنيين ضمن إطار مؤسسي وقانوني.

يعد النشاط الطلابي من الدعائم الأساسية لترسيخ دور المشاركة السياسية لدى الطلبة فى الجامعة، وأيضا يعد شكلاً من أشكال ممارسة الديمقراطية الشبابية الطلابية، وتعود أهمية مجالس واتحادات الطلبة كأحد روافد المتابعة والمشاركة من قبل رئاسة الجامعات (الإدارة)، وعنصر فعال فى المنظومة، إذ إن الاتحاد يعمل على تفعيل العملية التعليمية فى ضوء المتغيرات المحلية والعلمية للوصول إلى خطة إستراتيجية للتعليم ، كما يعمل على دعم التواصل بين الجامعات ومؤسسات المجتمع، وتعد عنصر هام وفعال فى العملية التعليمية؛ لأنه نتاج عملية لممارسة الديمقراطية لاختيار ممثليهم، كما يحتاج الشباب دائما إلى بث روح الديمقراطية والحوار البناء والمشاركة الفعالة.

وتعد المجالس والاتحادات الطلابية سمة حضارية في أي مجتمع متقدم، فهي تعبر عن الإرادة الحرة من جانب الطلاب في اختيار ممثليهم الذين يتولون نيابة عنهم، وكونها تعد الدعامة الأولى في مشاركة العناصر الشابة في صنع القرار وأن يكون لهم دور فعال وبناء في مجتمعهم الذي يعيشون فيه، فتجربة الاتحادات، والمجالس الطلابية هي ممارسة عملية حقيقية للتدريب على الممارسة

القادمة في اختيار ممثلي السلطة التشريعية؛ لأن مجلس الطلبة عبارة عن برلمان مصغر يتدرب فيه الطلبة على ممارسة ديمقراطية حقيقية بشكل فعال، وهو الوسيلة والأداة الشرعية وهمزة الوصل بين القيادات والقاعدة من الطلاب، وأيضا فإن الاتحاد هو نبض القاعدة الطلابية الذي يقوم بنقل مشاكل الطلاب إلى القيادات من كافة التكتلات والقوائم.

فالاتحادات الطلابية تسمح للطالب بممارسة الأنشطة المختلفة، وشغل أوقات الفراغ بطريقة تعود على الفرد والمجتمع بالنفع، كما أن قرارات الاتحاد الطلابي ملزمة لإدارة المؤسسة التعليمية ما دامت لا تتعارض مع القوانين واللوائح [1].

إن التوجه الوطني لإدماج الشباب في عملية التنمية السياسية لا يمكن أن يتحقق إذا لم يكن هناك برامج وخطط وطنية حقيقية وواضحة تساعد الشباب الأردني على المشاركة الفعلية من خلال إكسابهم المعرفة اللازمة، والمهارات، والاتجاهات الإيجابية نحو تحقيق غايات التنمية السياسية[2].

2- مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية

مراكز بحثية تتولى إجراء البحوث، والدراسات المتعلقة بالقضايا السياسية، والاقتصادية والأمنية، والاجتماعية وغيرها من القضايا، وتعود أهمية تأسيس مراكز بحثية ومؤسسات بالتقصي حول القضايا المختلفة في هذه المرحلة، وما تشهده المنطقة العربية في هذه الأيام، إذ تقدم المراكز العديد من الجهود المتعلقة بقضايا الشباب، ودورهم في الحياة العامة، لذلك فإن نمط المراكز

---

[1] مجتمع تعليم الثانوية (2014)، **دراسة ميدانية فى دور الاتحادات الطلابية**، الموقع الالكتروني، https://www.thanwya.com/vb/showthread.php?t=581334

[2] علي الخشمان (2018)، **الاتحادات الطلابية في الجامعات والحس الوطني**، موقع هلا الاخباري الالكتروني، https://www.hala.jo/authors/news/الاتحادات-الطلابية-في-الجامعات-والحس/.

والمؤسسات البحثية التي ندعو إلى إنشائها من الممكن أن تصبح الحاضنة، والنواة، والخطوة الأولى نحو مفاهيم حديثة ونظريات شاملة حول السياسة والأمن وأداة لتفعيل دور الشباب وتقديم حلول لقضاياهم، وتعد ركيزة أساسية لدرء المخاطر الفكرية، والأيديولوجية التي نواجه فئة الشباب والمجتمع على وجه العموم.[1]

وتعنى مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية بإجراء الدراسات والبحوث للقضايا التي تهم الأردن والإقليم، وتقوم بإجراء دراسات ميدانية من مسح واستطلاع الآراء؛ بهدف تزويد الباحثين من كافة القطاعات وصانعي القرار بالمعلومات والبيانات والمعطيات، وتعمل على تنظيم الفعاليات والأنشطة: كورشات العمل، والمؤتمرات، والندوات، ويشارك الشباب في جمع البيانات والمعلومات كمتطوعين وبذلك يكون الشباب شركاء في هذا العمل[2].

بعض مهام وأهداف هذه المراكز المتعلقة بفئة الشباب وموقعه في عملية التنمية السياسية:

1- إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بفئة الشباب ودوره في الحياة العامة والسياسية.

2- إجراء استطلاعات لاتجهات الشباب الفكرية والسياسية.

3- جمع المعلومات، والبيانات، والتقارير، والمسوحات، والإحصائيات التي تتعلق بفئة الشباب.

---

[1] الحاج، عبدالله جمعة (2016)، **أهداف مراكز الدراسات السياسية**، موقع قناة العربية الاخبارية الالكتروني، https://www.alarabiya.net/ar/politics/2016/07/23/.

[2] مركز الدراسات الاستراتيجية – الجامعة الاردنية (2018)، مهام المركز، الجامعة الاردنية، موقع المركز الالكتروني، http://jcss.org/Contents/CSS_Functions__Tasksar.aspx.

4- تدوين ورصد وتوثيق الأحداث المتعلقة بالشباب ودوره في القضايا على الصعيد الوطني والاقليمي والدولي.

4- تقديم توصيات والدراسات الاستشرافية لصانعي القرار حول قضايا الشباب المختلفة ومنها السياسية.

5- تنظيم المؤتمرات، والندوات والدورات، والفعاليات التي تتعلق بالشباب ودوره في الحياة العامة والسياسية.

6- تنظيم المناظرات مع المعنيين والمؤسسات لمناقشة قضايا الشباب.

7- توفير فرص تدريب عملية للشباب وطلبة الجامعات لتنمكينهم وصقل شخصيتهم وتعزيز مهاراتهم وإشراكهم في العملية البحثية.

المبحث الثاني: إدماج الشباب في عملية التنمية السياسية من خلال مؤسسات المجتمع المدني الدولية

تعمل العديد من المنظمات الدولية في الأردن بمختلف المجالات، ويطلق عليها (NGO's) المنظمات غير الهادفة للربح، على الرغم من أن هذا المصطلح لجميع المؤسسات غير الربحية، وتسهم هذه المؤسسات في إشراك الشباب في عملية التنمية السياسية بهدف تحقيق التنمية الشاملة، ويوجد العديد من النماذج أهمها:

أ- الوكالة الامريكية للتنمية الدولية USAID:

يوجد تعاون مشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية والأردن كشركاء في التنمية منذ عام 1957، في برامج في مجالات عديدة منها التعليم، والمياه، والتنمية الاقتصادية والطاقة، والديمقراطية والحوكمة، والصحة، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، حيث تهدف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى تعزيز

مبدأ المساءلة في الأردن من خلال توسيع المشاركة المدنية، وتحسين المؤسسات الديمقراطية، وتدعم برامج الوكالة الأمريكية المجتمع المدني ومؤسساته.

وتعزز حقوق الإنسان من خلال التركيز على مشاريع وبرامج الإصلاحات الديمقراطية، وتقوية ممثلي الأحزاب المحلية من خلال انتخابات حرة ونزيهة، وأيضا تعزيز ما يسمى المرونة المجتمعية، وكما تساند الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أيضا الحكم المحلي ونظام اللامركزية، وسيادة القانون، والشفافية لعمل المؤسسات الحكومية، ودمج فئة الشباب في كافة البرامج حيث يشكلون أولوية لتحسين العملية الديمقراطية[1].

ويعمل الأردن على تنفيذ جملة من الإصلاحات السياسية؛ من أجل تحفيز مبدأ المساءلة الديمقراطية والشفافية، والتعددية السياسية، وتعزيز الدور الايجابي للمجتمع المدني، وتساهم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تعزيز تقدم الجهود لتحقيق هذه الأهداف، وتشتمل الإصلاحات السياسية حتى الآن على:

1- إقرار قوانين اللامركزية والبلديات المحلية.

2- تعديل قوانين الانتخابات والأحزاب السياسية.

3- وضع استراتيجية النزاهة الوطنية لمكافحة الفساد وزيادة الشفافية.

وبدورها ركزت الوكالة على وضع فئة الشباب ضمن أولوية عملها في الأردن، وبما أن الشباب هم نواة الحراك السياسي دعمت الوكالة إلى التركيز؛ لتسهيل شروط تنظيم الاعتصامات والمسيرات ومتطلباتها، بالإضافة إلى تخفيف

---

[1] الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (2019)، **لمحة عن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الأردن**، موقع الوكالة الالكتروني، https://www.usaid.gov/ar/jordan/our-work.

القيود التي تفرضها محكمة أمن الدولة على المدنيين، إلى جانب إنشاء محكمة دستورية، إذ تعد واحده من إهم الإنجازات الإصلاحية السياسية الأخيرة.

جرت الانتخابات البرلمانية عام 2016 نتيجة لجهود الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والتي اعتبرت من قبل مراقبين دوليين (ذات مصداقية)، وأجريت هذه الانتخابات بعد تعديل قانون الانتخاب وبعض التعديلات القانونية المهمة التي أثّرت على العملية الانتخابية، من تشكيل الأحزاب السياسية، وقوائم المرشحين كتكتلات وائتلافات، إلى إنشاء الدوائر الانتخابية، وستستمر الدورة الانتخابية في العام 2017 لتغطية الانتخابات البلدية، والانتخابات التاريخية على مستوى المحافظات، والتي استَحدثَت مجالس المحافظات (اللامركزية) للمرة الأولى، وعملت الوكالة على تأكيد اشراك الشباب في العملية الانتخابية؛ من خلال الترشح، والاقتراع، ومراقبة الانتخابات، وإطلاق حملات لتوعية وتثقيف الشباب بهذا الخصوص[1].

ولا تزال ثمة تحديات من أجل تحسين المشاركة السياسية لدى الشباب الأردني من كونه الفئة الأكثر تعدادا، ولا تزال مشاركتهم محدودة، وتفتقر المؤسسات الحكومية من الحوكمة الرشيدة إلى القدرة على الاستجابة كلياً لاحتياجات المواطنين ومنهم فئة الشباب، وأيضا تفتقر مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية إلى التفاعل السياسي والاجتماعي المطلوب لترك الأثر الإيجابي على المجتمع، مما يؤثر على المشاركة الفعالة والحقيقية للمواطنين، وتعد فرص الأردنيين لطرح آرائهم بشأن القضايا العامة محدودة.

---

[1] الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (2019)، **تعزيز المساءلة الديمقراطية**، موقع الوكالة الالكتروني، https://www.usaid.gov/ar/jordan/democracy-human-rights-and-governance.

وتعاني العديد من المجتمعات المحلية في الأردن شمالا ووسطا وجنوبا من آثار التقلبات، فضلاً عن الأوضاع الاقتصادية المتردية، والتدفق المتزايد للاجئين، وتشهد هذه المجتمعات ضغطاً متزايداً على الخدمات الأساسية والبنية التحتية، إلى جانب زيادة التوتر على مستوى المجتمع المحلي، وهذا يؤثر على تحقيق الخطط والبرامج الوطنية المتعلقة بدعم الشباب وتمكينهم.

وتستمر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في دعم أهداف المؤسسات الحكومية لتحقيق أهدافها وأن تصبح أكثر شمولًا، خصوصًا فيما يتعلق بفئة الشباب، فضلًا عن تعزيز كلّ من سيادة القانون وحرية الصحافة، وأنشطة مكافحة الفساد، وتعزيز الدور الإيجابي للمجتمع المدني[1] .

وتدعم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية جهود مؤسسات الحكومية الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني لتطوير الإصلاحات السياسية في مجالات متعددة من خلال برامجها ومشاريعها مثل:

1- زيادة مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار بشأن القضايا ذات الأولوية كفئة الشباب.

2- دعم الإصلاحات المتعلقة بالانتخابات.

3- تقوية استقلالية القضاء.

4- تعزيز مبادئ حقوق الإنسان.

5- تحسين قدرة البلديات على تقديم أفضل الخدمات.

6- تعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة لغايات مكافحة الفساد.

7- إدماج المجموعات الأقل مشاركة في الحياة السياسية مثل المرأة والشباب.

---

[1] الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (2019)، المرجع السابق.

8- دعم الترابط المجتمعي وتعزيز الاستقرار والمرونة، خصوصاً في المجتمعات التي تأثرت بتدفق اللاجئين[1] .

ومن النتائج والإنجازات التي حققت من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمتعلقة بدعم الشباب وإشراكهم في الحياة السياسية ما يلي:

1- إنشاء شبكة وطنية من المدربين المختصين وخاصة فئة الشباب في مجال الدعم والتواصل لبناء قدرات مؤسسات المجتمع المدني.

2- تقوية مناهج الجامعات في حقوق الإنسان، وإشراك ما يزيد عن 19,000 شاب وشابة من 24 جامعة في جلسات حوارية وفعاليات حول المفاهيم الديمقراطية والمشاركة السياسية.

3- الشراكة مع وزارة التربية والتعليم لتنفيذ برنامج (أنا أشارك مدارس) في 350 مدرسة ثانوية لإشراك الطلبة في جلسات حول الديمقراطية، وحقوق الإنسان والإجراءات الانتخابية.

4- دعم نشاطات الهيئة المستقلة للانتخابات؛ وإشراك أكثر من 3,000 شخص من المسؤولين والناشطين والشباب في مناقشة إصلاح الانتخابات.

يوفر برنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (أنا أشارك) والذي ينفذ من قبل المعهد الديمقراطي الوطني NDI في الأردن، وهو عبارة عن منتدى حواري وتدريبي لطلبة الجامعات الأردنيين لمناقشة حقوق الإنسان والديمقراطية، والمشاركة السياسية وتدريبهم على المناظرات[2] .

---

[1] الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (2019)، المرجع السابق.

[2] الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (2019)، **تعزيز المساءلة الديمقراطية**، المرجع السابق.

ب- المعهد الديمقرطي الوطني NDI:

هو أحد المنظمات الدولية المستقلة العاملة في الأردن غير الهادفة للربح، ويعمل على دعم الديمقراطية، وتقويتها على نطاق واسع، ويوفر المعهد المساعدةَ العملية للقادة السياسيين والمدنيين، من أجل تنمية القيم، وتعزيز الممارسات الديمقراطية، مستعينا بخبراء متطوعين، ويتعاون أيضًا مع الديمقراطيين، بهدف بناء المنظمات السياسية والمدنية، من أجل صون نزاهة الانتخابات، بالإضافة إلى تشجيع المواطنين على المشاركة السياسية، وتعزيز الشفافية والمساءلة والحكم الرشيد[1].

وتعددت برامج المعهد الديمقراطي الوطني في الأردن، وتركز فئة الشباب وهي عبارة عن نشاطات تفاعلية تعزز قيم الديمقراطية لدى الشباب وتشجيعهم على طرح المبادرات، ومناقشة قضايا اجتماعية واقتصادية وتعليمية تعنيهم وتهم المجتمع الأردني.

- **برنامج (أنا أشارك):** برنامج تفاعلي شبابي سياسي، الذي ينفذه المعهد من أجل إدماج الشباب في العمل السياسي، ويهدف إلى تمكين وتشجيع الشباب من أجل لعب دور فاعل في عملية صنع القرار، انطلق البرنامج عام 2011 بالشراكة مع الجامعات الأردنية من خلال إتاحة المجال للطلبة لمناقشة المعايير الدولية، وممارسات الديمقراطية، وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى مواضيع مهمة مثل:

1- الإعلام.

---

[1] ويكيبيديا (2016)، **المعهد الديمقراطي الوطني**، الموسوعة الحرة، الموقع الالكتروني، https://www.ar.wikipedia.org/wiki/المعهد_الديمقراطي_الوطني_للشؤون_الدولية.

2- الأحزاب السياسية والجماعات السياسية.

3- الانتخابات النيابية والبلدية وقانون الانتخاب.

ومن خلال البرنامج يتدرب المشاركين أيضاً على مهارات تطبيقية مثل:

1- المدافعة.

2- المناظرات وإدارة حملات كسب التأييد[1] .

وذلك بهدف تحفيز الشباب ليصبحوا مواطنين فاعلين في مجتمعهم. ويشارك الشباب من الجامعات المنتشرة في المحافظات كافة ضمن مجموعات النقاش وبقيادة الاقران، وتتمحور بشكل أساسي حول مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، إذ أُتيح للطلاب المشاركين في هذا البرنامج عقد لقاءات مع صناع القرار، والمسؤولين، وأعضاء مجلس النواب، وبعد تخرج الشباب (طلبة الجامعات – مرحلة البكالوريوس) يلتحق عدد كبير منهم ضمن برنامج برنامج متقدم تحت عنوان (أشارك بلس) ويتمحور حول فقرات سياسية، وتشاركية، ومهارات جديدة، ويتدرب فيها المشارك على المناظرات، والتنسيق لطرح المبادرات، وأسهم الشباب في تنظيم وعقد ورشات عمل وندوات ومناظرات تطرح قضايا مجتمعية ووطنية عديدة ومنها:

1- تنظيم مسابقة أجراها حول الحوار الوطني بين الشباب المشاركين وغير المشاركين في البرنامج.

2- عقد ورشات عمل ناقشت قضايا طلابية مثل العنف الجامعي وتطوير وسائل المواصلات لطلاب الجامعة بكلف قليلة.

---

[1] انا اعرف سياسية (2014)، **برنامج المعهد الديمقراطي الوطني لتمكين الشباب**، متاح عبر الرابط، برنامج-المعهد-الوطني-الديمقراطي-لتمكين-الشباب-أنا-أشارك . https://www.iknowpolitics.org/ar/learn/video

3- عقد مناظرات داخل الجامعات وخارجها.

4- تنظيم حملات لتعديل المواد المتعلقة بجرائم العنف الأسري وعمالة الأطفال وغيرها من القضايا[1] .

5- مراقبة الانتخابات: يعمل المعهد وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني على مراقبة الانتخابات (النيابية والبلدية) في الأردن، حيث تم تدريب نحو 10 آلاف مراقب محلي أغلبهم من الشباب على تقييم مجريات العملية الانتخابية، وإشراكهم الفعلي فيها، وتتمحور مهمتهم حول مراقبة عملية تسجيل الناخبين، وفترة الحملات الانتخابية، وجوانب أخرى من العملية الانتخابية[2].

د- مؤسسة فريدريتش ايبيرت

تعد هذه المؤسسة من الإرث السياسي الذي خلفه فريدريش إيبرت، وهو أول رئيس ألماني منتخب بطريقة ديمقراطية، وهي من أقدم المؤسسات السياسية في ألمانيا، إذ تأسست عام 1925، يتمحور عمل المؤسسة حول أفكار وقيم الديمقراطية الاجتماعية وهي الحرية، والعدالة، والتكافل، ويرتبط ذلك بالديمقراطية الاجتماعية والنقابات العمالية، وكمؤسسة لا تستهدف الربح، فإننا نقوم بتنظيم عملنا بشكل مستقل ويعتبر الشباب الفئة المستهدفة ضمن أعمال ونشاطات المؤسسة[3].

---

[1] سامح، خالد (2016)، **المعهد الديمقراطي الوطني - إشراك الشباب ضرورة**، موقع جريدة الدستور الالكتروني، المعهد-الديمقراطي-الوطني-إشراك-الشباب-ضرورة https://www.addustour.com/articles/32637.

[2] سامح، خالد (2016)، **المعهد الديمقراطي الوطني - إشراك الشباب ضرورة** ، المرجع السابق.

[3] مؤسسة فريدريتش ايبرت (2019)، **مؤسسة فريدريش إيبرت - مؤسسة تسعى لتحقيق الديمقراطية الاجتماعية - من نحن**، الموقع الالكتروني، https://www.fes-jordan.org/fes-jordan-arabic/.

تعمل المؤسسة في الأردن من خلال شراكة طويلة الأمد مع الجمعية العلمية الملكية، وتتعاون مؤسسة (فريدريش إيبرت) في الأردن مع مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني المحلية، والتي تنشط في المجال السياسي لتأسيس منابر للحوار الديمقراطي، وتنظم المؤتمرات، وتعقد ورش العمل الخاصة وتنشر أوراق سياسات بشأن المسائل السياسية الراهنة، وعملها يتعلق في البداية حول التركيز على مشاريع لدعم العملية السياسية والدستورية، والمساعدة في تطوير وسائل الإعلام الجديدة وتحقيق ما يلي:

1- الوصول إلى مجتمع حر قائم على قيم التكافل بغض النظر عن العرق، أو الجنس، أو الدين.

2- ديمقراطية فعالة وراسخة، ونمو اقتصادي مستدام يوفر العمل اللائق للجميع.

3- دولة رفاه تقدم المزيد من الخدمات التعليمية والرعاية الصحية المحسنة.

4- دولة مسؤولة عن السلام والتقدم الاجتماعي في أوروبا والعالم[1] .

وتعمل المؤسسة على دعم وتعزيز قيم الديمقراطية الاجتماعية على وجه الخصوص من خلال الوسائل التالية:

1- العمل التثقيفي السياسي من أجل تعزيز المجتمع المدني.

2- المنتديات الفكرية: نحن نقوم بوضع استراتيجيات حول القضايا الجوهرية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، فضلاً عن أبرز المسائل التي تعزز العمل الديمقراطي.

3- التعاون الدولي: دعم تنفيذ سياسة تعزيز التعاون السلمي وحقوق الإنسان، وتشجع على إنشاء وتوحيد هيكليات ديمقراطية واجتماعية ودستورية.

---

[1] فريدريتش، **مؤسسة فريدريش إيبرت – مؤسسة تسعى لتحقيق الديمقراطية الاجتماعية – من نحن**، المرجع السابق.

4- دعم الشباب الموهوبين من خلال برامج منح دراسية ممولة بالكامل[1].

1- برنامج تمكين الشباب

تعزيز مشاركة هذه الفئة في العمليات السياسية والاجتماعية هو من أهم الأنشطة التي تنفذها المؤسسة في الأردن، بما أن الغالبية العظمى من الأردنيين هم من فئة الشباب، إذ تقوم المؤسسة بتثقيف الشباب حول التحديات القائمة ومنها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويتم عقد تدريبات للشباب ليصبحوا أعضاء فاعلين في مجتمعانهم[2].

2- برنامج القادة الشباب

يهدف البرنامج إلى تشجيع الشباب للمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والسياسية، يتمثل الهدف الرئيسي من برنامج القادة الشباب

1- إيجاد مساحة للشباب في الأردن لتعلم المهارات المختلفة.

2- تبادل وجهات النظر بين الشباب حول القضايا العامة.

3- إقامة شبكة من النشطاء الشباب على درجة عالية من التدريب على المستويين السياسي والاجتماعي والسياسي[3].

دور مؤسسات المجتمع المدني في مواجهة تحديات إدماج الشباب في عملية التنمية السياسية

أن بعض تصرفات مؤسسات المجتمع المدني في الأردني ذات النشاط السياسي، تعد تحديا أمام رغبة الشباب في المشاركة السياسية، حيث تلجأ بعض االمؤسسات لدعوة نفس الشباب الذي شاركوا في أنشطتها السابقة للمشاركة في

---

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

[3] فريدريتش، **مؤسسة فريدريش إيبرت – مؤسسة تسعى لتحقيق الديمقراطية الاجتماعية – من نحن**، المرجع السابق.

أنشطة جديدة، فلا بد من وجود معايير اختيار مشاركين المشاريع والبرامج تتوخى العدالة والأولوية؛ لأنه تبين وجود معايير غير واضحة وغير شفافة ولا تراعي تكافؤ الفرص بين الشباب وخاصة في المحافظات، مما يدفع الشباب للشك بمعايير الاختيار خاصة في البرامج والزمالات التي تنفذها المؤسسات وبالتعاون مع منظمات دولية عاملة في الأردن، وهناك مزيد من عدم الثقة بتلك المنظمات والإحجام عن المشاركة في معظم أنشطتها، وقد تتجدد هذه الحالة على معظم المؤسسات[1].

وعلى مؤسسات المجتمع المدني بذل جهود إضافية لمواجهة التحديات التي تعيق إشراك الشباب في الحياة السياسية، وأبرز ما يتطلب من هذه المؤسسات ما يلي:

1- إعادة تقويم كافة جهود امؤسسات المجتمع المدني الموجهة للشباب ومدى الأثر الناتج عنها.

2- دعوة المؤسسات كافة للمساهمة في توجيه الدعم والتمويل لبرامج ومشاريع تمكين الشباب وتعزيز دورهم في الحياة السياسية.

3 – اشراك الشباب في صياغة أفكار المشاريع الموجه لهم وإدارتها من قبلهم.

4- إفساح المجال للشباب لقيادة الحوار مع صناع القرار والمعنيين حول السياسات المختلفة.

5 – توفير مساحات في مختلف المحافظات حتى يتسنى للشباب تنفيذ الفعاليات السياسية.

[1] حشمة، **دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مشاركة الشباب في حوار السياسات**، المرجع السابق.

6- تطوير مستوى شفافية مؤسسات المجتمع المدني الشبابية لإعادة الثقة مع الشباب.

7- تطوير مستوى التعاون والتشاركية وتكامل الأدوار مع المؤسسات الحكومية وشركات القطاع الخاص.

8- إنشاء صندوق دعم من قبل تحالفات مؤسسات المجتمع المدني يمكنها من توفير تمويل ذاتي مستدام لدعم النشاطات السياسية الشبابية[1].

يجب تضافر جهود مؤسسات المجتمع المدني العاملة بنفس المجال، وبالتعاون مع القطاعات المختلفة، لبناء جسور حوار بين مؤسسات المجتمع المدني والحكومة وقطاع الشباب، للتغلب على نقص الثقة عند الشباب، مما ينعكس أيضا زيادة ثقة الشباب تجاه مختلف مؤسسات المجتمع المدني[2].

المبحث الثالث: أثر المشاركة السياسية لدى الشباب الأردني على عملية التنمية السياسية

أضحى الاهتمام بالمشاركة السياسية للشباب ظاهرة عالمية، وذلك يعود لمكانة الشباب الحقيقية باعتبارهم شركاء الحاضر والمستقبل، وضرورة إبراز دورهم الإيجابي في الحياة العامة والسياسية، بهدف تفعيل عملية التنمية السياسية والتنموية الشاملة، وفي الأونة الأخيرة ظهر بشكل موسع ما يسمى بثقافة الشباب، والنشاط الشبابي السياسي والاجتماعي، والذي يشير إلى وجود فكر واتجاهات وقيم، تميزهم عن سائر الفئات الأخرى في مجتمعاتنا، والمجتمع الأردني يعد مجتمعًا شابًا إذ يمثل الشباب النسبة الأكبر فيه، كما أن النسبه

---

[1] المرجع نفسه.

[2] المرجع نفسه.

الأكبر من فئة الشباب غير منتسبين لأي حزب سياسي ولا يمارسون حياتهم السياسية بشكل فاعل.

وبعد تحقيق جملة من الإصلاحات السياسية التي حدثت بعد أحداث الربيع العربي في البلدان العربية، ومنها التعديلات الدستورية، واستحداث الهيئة المستقلة للإنتخاب، والمحكمة الدستورية وغيرها البنى والهياكل المؤسسية، وصدور قانون الإنتخاب الجديد، وإنجاز قانون الأحزاب الجديد، وقانون اللامركزية (مجالس المحافظات) وقانون البلديات، ومن المفترض أنها أخذت بعين الاعتيار زيادة مشاركة فئة الشباب بالحياة السياسية، والعامة لغايات إفراز حكومات برلمانية وزيادة المشاركة الشعبية، لتشجيع المشاركة الشبابية الفاعلة في المجالس المحلية والأقاليم.

الدور الاساسي والمحوري لفئة الشباب في الحياة الحزبية، فلا بد من أن يكون في الأولوية في المرحلة القادمة، والواقع يقول أن ضعف المشاركة الحزبية لدى الشباب نتيجة لضعف الثقافة السياسية والمدنية، وغياب مفهوم المجتمع المدني لديهم، وبالإضافة إلى وجود مخاوف حول الانتساب للأحزاب وخصوصاً فئة الأكبر سننا من الشباب ومنها الوالدين، كما أن الأحزاب غير قادرة على استقطاب الشباب، إذ تفتقر إلى برامج مقنعة لجذب الشباب إليها، وبشكل عام تفتقر أغلب الأحزاب إلى امتلاك برامج سياسية واقتصادية واجتماعية، وبعض الشباب يرون أن الأحزاب لا تعالج القضايا المتعلقة بالشباب، وأن الأحزاب السياسية مشخصنة وليست جماهيرية، وأن الانتساب إلى الأحزاب قد تعرّض

مستقبلهم للخطر، بالرغم من بعض التشجيع والتطمين من صناع القرار، والمعنيين للشباب والممارسات الإيجابية على أرض الواقع[1].

أولا: واقع المشاركة السياسية لدى الشباب في الأردن

تلعب المشاركة السياسية دوراً هامًا في تحقيق عملية التنمية السياسية، وتطوير آليات وقواعد الحكم الرشيد والممارسات الديمقراطية، والمشاركة السياسية كمفهوم متداول في الوقت الراهن، وفي إطار ما يعرف (بالتنمية المستدامة) والتنمية الشاملة خاصة لمجتمعات دول العالم الثالث، اعتبرت المشاركة السياسية أحد أشكال الديمقراطية، كما أنها إحدى أشكال الحكم الرشيد، وتفعيل المشاركة السياسية لدى الشباب الأردني سيقلل من حالة الفراغ السياسي السائد، الأمر الذي يتطلب الجميع أفراد ومؤسسات إعادة النظر في كيفية تفعيل دور الشباب في الحياة السياسية من خلال زيادة مشاركة الشباب السياسية، وذلك من خلال إعادة صياغة وأولويات وبرامج وخطط المؤسسات الرسمية، ومؤسسات المجتمع المدني انسجاماً مع الأجندات الوطنية، إذ إن قضايا الشباب متنوعة ومتعددة، وأن موضوع المشاركة السياسية للشباب أصبح موضوع الساعة اليوم، سواء في مجال الدراسات العلمية أو في ميدان الخطط والسياسات االمتعلقة بالقطاع لشبابي، ولأنها تتعلق بإطار التمكين الديمقراطي ومسيرة التنمية، إذ تتنامى أهمية المشاركة السياسية الشباب أكثر فأكثر في الشأن العام، بوصفها إحدى أهم دعامات المواطنة الفاعلة والديمقراطية، فالمشاركة السياسية للشباب تعد المدخل الفعلي

[1] عبيدات، محمد طالب (2016)، **الشباب والأحزاب والمشاركة السياسية**، صحيفة الدستور، الموقع الالكتروني، https://www.addustour.com/articles/45834-الشباب-والأحزاب-والمشاركة-السياسية.

لتعزيز طاقات الأجيال القادمة وضخ وتجديد الدماء في النظام السياسي، وتساهم بشكل حقيقي في تحقيق عملية التنمية السياسية ودعم عجلة التنمية المستدامة[1].

ثانيا: مجالات المشاركة السياسية لشباب لدى الشباب الأردني

في الحديث عن واقع المشاركة السياسية لدى الشباب في الأردن لابد من توضيح مجالات المشاركة السياسية على النحو التالي:

1- المجال السياسي

إن الدستور الأردني كفل حق المواطن في المشاركة السياسية من خلال الانتساب إلى الأحزاب السياسية المشروعة قانونيا بموجب قانون الأحزاب الأردني لعام 2015، إلا أن المواطن الأردني يعزف عن المشاركة وممارسة هذا الحق وخاصة فئة الشباب، وذلك لعدة عوامل منها الأمنية والاجتماعية، وعدم إيمانه بفكرة الأحزاب؛ لعدم وجود تأثير واضح لها في الأردن، وكما يعوض الشباب حقهم هذا في الانتساب إلى مؤسسات المجتمع المدني بما فيها النقابات المهنية والجمعيات الأهلية[2].

2- المجال الاقتصادي تعبر عنه معدلات الفقر والبطالة، وتشير الإحصاءات أن معدلات البطالة بلغت (18.9)[3] حتى نهاية عام 2019، إذ احتلت فئة الشباب النسبة الأعلى في معدلات البطالة للعام نفسه.

---

[1] النويهي، آية (2014)، **اليات تفعيل الشباب في المشاركة السياسية، المركز الديمقراطي العربي**، الموقع الالكتروني، https://www.democraticac.de/?p=1735.

[2] ابو حيدر، احمد (2012)، المرجع السابق.

[3] دائرة الاحصاءات العامة (2018)، **معدل البطالة في الأردن**، موقع الدائرة الالكتروني، http://www.dosweb.dos.gov.jo/ar/.

3- المجال الاجتماعي

يعيش الشاب الأردني مع أسرته أو زوجته إذا كان رب أسرة، وتكون الأسرة الأساس في البناء الاجتماعي في أي مجتمع، وتؤثر الأسرة بشكل كبير على سلوك الفرد، ومن ثم العشيرة خاصة في اتخاذ القرارات.

وبالاستناد إلى معدلات مشاركة الشاب الأردني في الحياة العامة والسياسية، يمكننا القول انه مقبول إلى حد كبير، بالرغم من العوامل المؤثرة كالفقر والبطالة، وتأثير الأسرة والعشيرة على قراراته وتنكره لحقه الدستوري في ممارسة العمل السياسي والحزبي.

ثالثا: مراحل المشاركة السياسية لدى الشباب الأردني

تمر المشاركة السياسة لدى الشباب الأردني بعدة مراحل على النحو التالي:

1- الاهتمام السياسي

متابعة الشباب للقضايا العامة وعلى فترات مختلفة، بالإضافة إلى متابعة الأحداث السياسية المحلية والاقليمية والدولية، حيث يميل بعض الشباب إلى المشاركة في نقاشات سياسية مع أفراد عائلاتهم أو بين زملائهم، وتزداد أثناء الحملات الانتخابية، ووقت الأزمات السياسية، إذ يعبر الشباب عن آرائهم وتوجهاتهم من خلالها.

2- المعرفة السياسية

معرفة الشباب بالشخصيات السياسية في المجتمع وعلى المستوى المحلى والإقليمي والدولي، ومعرفة مهام وأدوار السلطات والجهات السياسية والسيادية في الدولة.

3- المطالب السياسية

الاتصال بالجهات الرسمية، وتقديم الشكاوى، والاستدعاءات، والمشاركة مع الحملات المتعلقة بالمطالب السياسية والحقوقية، والانتساب للنقابات المهنية والجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية، بما أن المشاركة السياسية هي عمل إرادي حر[1]، فان له عدة مستويات على النحو التالي:

- المستوى الأول: ممارسة النشاطات السياسية، إذ يجب أن تتوافر فيه ثلاثة شروط وهي:

أ- عضوية تنظيم سياسي (حزب، أو جماعة ضغظ).

ب- دعم منظمة أو مرشح.

ج- حضور اجتماعات سياسية بشكل متكرر والمشاركة في الحملات الإنتخابية.

- المستوى الثاني: الاهتمام بالنشاط السياسي ويشمل هذا المستوى الذين التصويت في الانتخابات البلدية والنيابية ومجالس الطلبة والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني التي تنظم انتخابات للهيئات الإدارية والترشح لعضوية أي منها، ومتابعة بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية.

- المستوى الثالث: الاهتمام بالأمور السياسية من قبل الشباب، بالمقابل أنهم لا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي ولا يخصصون أي وقت له، وبعضهم يفضلون المشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات أو عندما تكون مصلحة وطنية عامة[2].

---

[1] النويهي، **اليات تفعيل الشباب في المشاركة السياسية، المركز الديمقراطي العربي**، المرجع السابق.

[2] المرجع نفسه.

2- أهداف المشاركة السياسية للشباب الأردني:

أ- تنمية هوية الشباب المستقلة.

ب- تطوير قدرات الشباب الأردني ومدركاته ومهاراته الخاصة.

ج- ترسيخ مبادئ الديموقراطية في السلوكهم.

د- مشاركة الشباب في صنع واتخاذ القرارات.

هـ- نقل الثقافة السياسية السائدة في المجتمع من جيل إلى جيل.

و- تهيئة البيئة المناسبة والملائمة لصياغة القرار أو تطوير الثقافة السياسية[1].

ثالثا: عزوف الشباب الأردني عن المشاركة السياسية

اعتبرت نتائج وخلاصات الانتخابات النيابية والبلدية ومجالس المحافظات لعامي 2016-2017 كأحد الأدوات لقياس نسبة المشاركة السياسية، ما أسفرت عنه نتائج الانتخابات أمر شكل مخاوف كبيرة حول واقع المشاركة السياسية للشباب في الأردن بالرغم من الجهود التي بذلت من قبل الحكومة، ومؤسسات المجتمع المدني لتشجيع الشباب على المشاركة في هذه الانتخابات.

يربط العديد من المهتمين والباحثين بين المشاركة السياسية لدى الشباب وبين التطور الديمقراطي وتعميق حس المواطنة في الأردن، على أساس أن الأعوام الماضية خلفت انعكاسات سلبية على نسب المشاركة السياسية للشباب، وإن عزوف الشباب الأردني عن المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية يعود إلى عوامل عديدة على جميع المستويات منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تتحمل الحكومة النصيب الأكبر منها، وأن المؤسسات الرسمية قد

[1] النويهي، **اليات تفعيل الشباب في المشاركة السياسية، المركز الديمقراطي العربي** ، المرجع السابق.

تكون عاجزة عن صياغة وإعداد برامج وخطط حقيقة وجادة لتحسيس واقع المشاركة السياسية لدى الشباب في الأردن[1].

على المستوى الاقتصادي فإن الشباب الأردني يعاني من عدة مشاكل نلخصها على النحو الآتي:

1- السياسات الاقتصادية العاجزة عن إيجاد حل لمشكلة البطالة المتفشيه بين الشباب.

2- نسبة كبيرة من الشباب خاصة في المحافظات يزاول أنشطة ذات طابع موسمي غالبا ما يترجم واقع من البطالة غير منتج أكثر ما يعبر عن تشغيل حيوي.

3- تساهم آفة الفقر والفساد والتي تمس فئة الشباب تكرس ثقافة العزوف عن المشاركة السياسية.

4- غياب البنية التحتية والتجهيزات الثقافية والرياضية من أهم العراقيل البنيوية التي تدفع الشباب إلى رفض المشاركة السياسية.

عزوف الشباب عن المشاركة السياسية وبروز ظاهرة الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني، باعتبارها تقترب من قضايا الشباب، ومشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية بصورة ملموسة، وذلك يساعد فئة الشباب أكثر على التأثير في واقعهم، وتساعد بشكل فعلي في تكوين قيادات شبابية تشاركية دون إقصاء من أحد، وفضلا عن هذا فإنها تبنت مجموعة من القضايا كالبطالة، والتشغيل، والتعليم، والصحة والثقافة، والمشاركة المدنية، والسياسية، وأكثر معرفة لخصوصية الشباب وميوله واهتماماته المتنوعة، إن إدماج فئة الشباب في

---

[1] الفاعوري، اشرف (2011)، **عزوف الشباب الاردني عن العملية السياسية**، موقع جفر نيوز الاخباري، http://www.jfranews.com.jo/post.php?id=16474

المنظمات، والعمل داخل مؤسسات المجتمع المدني من خلالها يخول له المشاركة الحقيقية في تدبير الشأن العام وإن كان بشكل غير مباشر، وأيضا المساهمة في تطوير المجتمع ودعم عملية التنمية السياسية، والمساهمة في محاربة المشاكل الاجتماعية السلبية.

تعددت العوامل التي تعيق الشباب في المشاركة الحزبية وذلك ناتجة البيئة السياسية والمجتمع المدني وكذلك الشباب أنفسهم، وتشمل العوامل ما يلي:

1- ضعف الوعي الثقافي والاجتماعي لدى الشباب.

2- غياب الحس بالمسؤولية لدى الشباب.

3- ضعف الوعي السياسي وثقافة المشاركة السياسية الحزبية.

4- ضعف البيئة الحزبية وضعف بيئة المجتمع المدني.

5- غياب لغة الحوار والممارسات الديمقراطية.

6- الوضع الاقتصادي القائم ومدى تأثيره الكبير على فئة الشباب.

7- تفشي ظاهرة البطالة بين صفوف الخريجين وعدم مواءمة مخرجات التعليم العالي مع الحاجات الحقيقية لسوق العمل.

8- افتقار الشباب لروح العطاء والعمل التطوعي[1].

وهنالك بعض العوامل التي ساهمت بها الأحزاب نفسها تسببت بإعاقة مشاركة الشباب في الحياة الحزبية ومنها:

1- سلوكيات الفزعات غير المنظّمة والمشخصنة والإفتقار لبرامج العمل الحزبي.

2- احتكار القيادات الحزبية للمناصب العليا في الأحزاب والمكتسبات الناتجة عن ذلك.

---

[1] عبيدات، **الشباب والأحزاب والمشاركة السياسية**، المرجع السابق.

3- لم تستطيع الأحزاب المساهمة في حل مشكلة البطالة لدى الشباب وإيجاد فرص العمل لهم.

4- عدم امتلاك الأحزاب البرامج الإقتصادية المتعلقة بالاستثمار ومواجهة التحديات الراهنة.

5- لم تستطيع الأحزاب تقديم قيادات شبابية واعدة تساهم في القيادات صنع القرار.

6- الصورة المأخوذة عن الأحزاب في الأردن كصورة نمطية كلاسيكية غير الفاعلة.

7- فشل الأحزاب بإدماج الشباب في أنشطتها وفشلها في بناء شراكات لمواجهة العديد من التحديات الاقتصادية والسياسية والتي تتعلق بالشباب.

8- استقواء من كبار الشخصيات الحزبية على الشباب والدليل على ذلك توزيع المكتسبات الحزبية[1].

يعزف البعض من الحزبيين على أوتار القوانين التي تضعها الدولة كقانون الأحزاب الجديد لعام 2015 وقانون الانتخاب لعام 2016 بأنها لا تشجع العمل الحزبي لدى الشباب، ويلقي بعضهم اتهامات موجهه للحكومة بأنها لا تشجع العمل الحزبي بشكل عام وللشباب بشكل خاص[2].

نخلص مما سبق أسباب عزوف الشباب عن المشاركة السياسية، ومن أهمها:

1- انعدام ثقة الشباب في المجالس النيابية، وذلك يعود لضعف أداء هذه المجالس وعجزها عن تلبية طموحات الشباب.

---

[1] عبيدات، **الشباب والأحزاب والمشاركة السياسية**، المرجع السابق.

[2] المرجع نفسه.

2- الإحباط المستمر الذي يغمر فئة الشباب وذلك بسبب تفشي ظاهرتي الفقر والبطالة والظروف المعيشية التي يعيشونها وخصوصا في المحافظات.

3- غياب التواصل بين الشباب وصناع القرار، وخاصة في اللقاءات الرسمية حيث يقتصر ذلك على مجموعة محددة من الشباب، ويتم تكرار دعوة نفس الأشخاص في أغلب اللقاءات الرسمية.

4- غياب الحوار الجدي بين الشباب والمعنيين والذي بدوره يعزز العلاقات ويبني جسور الثقة بينهم.

5- تجاهل النواب المستمر للشباب عدم التواصل معهم والإنصات لمطالبهم والعمل على متابعتها.

6- انتشار الواسطة والمحسوبية وانتشار أشكال الفساد الإداري وخاصة في التعيينات مما أفقد الشباب الثقة بكافة عمليات الإصلاح الشاملة.

7- تدني الثقافة السياسية لدى الشباب وضعف الوعي السياسي ويعود ذلك لعدة أسباب تراكمت عبر السنوات الماضية.

8- التركيز على أدوات التعامل مع الشباب وحصرها في الأعمال التطوعية والمعسكرات التقليدية دون إعطاء أهمية للمجال السياسي خاصة زيادة المشاركة السياسية لدى الشباب.

9- غياب المؤتمرات الشبابية السنوية التي تصيغ خطط وبرامج تلبي حاجات ومطالب الشباب.

10- تعيين قيادات الشباب لا تمثل فئة الشباب لا يمتلكون الخبرة والمعرفة الكافية بقضايا وهموم الشباب، وكذلك عدم امتلاكهم المهارات اللازمة للتعامل معهم[1].

لطالما دائمًا نشيد بالشباب وأهمية دورهم في شتى المجالات في المجتمع، ونطلق عليهم الكثير من المسميات المختلفة كقادة المستقبل، وفرسان التغيير، دون إيلائهم العناية المطلوبة، وإن الشباب الأردني مدرك ومسؤول ولديه الهمة والقوة للعطاء إذا اتيحت له الفرصة وحظي بالاهتمام المطلوب، بما يحقق طموحاته المستقبلية بعيدا عن الوعود الوهمية والتنظير الإعلامي[2].

---

[1] رافع (2019)، **اسباب عزوف الشباب عن المشاركة في الانتخابات النيابية**، موقع سرايا الاخباري، https://www.sarayanews.com/article/583537

[2] البطاينة، رافع (2019)، المرجع السابق.

الفصل الخامس

عرض وتحليل نتائج الدراسة

تضمن هذا الفصل عرض وتحليل لنتائج الدراسة التي هدفت إلى التعرف على الشباب الأردني وموقعه في عملية التنمية السياسية، والتي توصل إليها الباحث من خلال تحليل (500) استبانة وزعت على عينة الدراسة، عن طريق الاستطلاع لمجتمع الدراسة والمتمثلة بطلبة الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة من كافة أقاليم المملكة الأردنية الهاشمية. في ضوء ربطها بالنظريات والدراسات السابقة، مع تحديد أبرز التوصيات التي خلصت إليها الدراسة، وذلك وفقا للأهداف والتساؤلات التي انطلقت منها الدراسة وحسب تسلسلها، ولتبسيط عملية العرض والتحليل، رتب الباحث نتائجة في محورين على الشكل التالي:

السؤال الأول: الخصائص الديموغرافية والاجتماعية

تمت الإجابة عن هذا السؤال من خلال حساب التكرارات والنسب المئوية لكل متغير من متغيرات الدراسة.

جدول (2)

التكرارات والنسب المئوية لمتغير الجنس

الرقم	الجنس	العدد	النسبة المئوية
1-	الذكور	156	31.2
2-	الإناث	344	68.8
المجموع		500	100.0

(1.1) من خلال استعراض الخصائص الديموغرافية والاجتماعية (البيانات الاساسية) لأفراد عينة الدراسة فقد تبين أن غالبية أفراد عينة الدراسة من الإناث هو (344) وبنسبة مئوية مقدارها (68.8%)، بينما كان عدد الذكور في الدراسة

هو (156) وبنسبة مئوية مقدارها (31.2%)، وذلك لأن عدد الإناث يفوق عدد الذكور في الجامعات الأردنية إذ إن عدد الاناث الكلي (179.459) وعدد الذكور (139.676)، وبلغ عدد ذكور في الجامعة الأردنية (16.075) وعدد الإناث (32.293) والمجموع (48.368)، أما طلبة جامعة اليرموك بلغ عدد الذكور (13.502) وعدد الإناث (23.617) والمجموع (37.119)، بينما طلبة جامعة مؤتة بلغ عدد الذكور (8.534) وعدد الإناث (10.393) والمجموع (18.927)، وأما جامعة العلوم التطبيقية الخاصة بلغ عدد الذكور (3.156) والإناث (2.716) والمجموع (5.872)، بينما جامعة جرش الخاصة بلغ عدد الذكور (2.538) وعدد الإناث (1.439) والمجموع (3.977)، هذه بيانات الطلبة المسجلين للفصل الأول لعام (2019\2020)[1].

جدول (3)

التكرارات والنسب المئوية لمتغير العمر

الرقم	العمر	العدد	النسبة المئوية
1-	18 - 22	451	90.2
2-	23- 30	36	7.2
3-	31 فأكثر	13	2.6
المجموع		500	100.0

(1.2) اختيرت الأعمار من فئة (18-30) عام ويفسر ذلك بان هذا العمر الذي يدخل فيه الطالب إلى الجامعة وكونه عينة الدراسة من طلبة الجامعات، وحددت الفئة العمرية للشباب في الأردن (12-30) عام[2]،موزعين على أربع فئات عمرية

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2019)، المرجع السابق.

[2] وزارة الشباب الأردنية (2019)، **الاستراتيجية الوطنية للشباب 2019-2025**، عمان-الأردن، ص 15.

(18–22) عام، (23–30) عام، (31– عام فأكثر)، تبين أن العدد الأكثر في عينة الدراسة ممن أعمارهم من (18–22) سنة وبنسبة مئوية مقدارها (90.2%) بواقع (451) فرد، ويعود ذلك لأنه النسبه الأكبر كانت لطلبة مرحلة البكالوريوس وسيتم مناقشة ذلك في السؤال (1.4)، يليها من أعمارهم (23–30) سنة وبما نسبته (7.2%) بواقع 36 فرد، أما من أعمارهم (31 فأكثر) فقد كان عددهم (13) فرد وبنسبة مئوية مقدارها (2.6%).

جدول (4)

التكرارات والنسب المئوية لمتغير الجنسية

الرقم	الجنسية	العدد	النسبة المئوية
1–	أردني	496	99.2
2–	غير أردني	4	0.8
المجموع		500	100.0

(1–3) عند توزيع الاستبانة تم إبلاغ الطلبة أنها موجهه للأردنيين بالرغم من التأكيد عليهم تبين من وجود عدد من الجنسيات الأخرى غير الأردنية (4) وبنسبة مئوية مقدارها (0.8%)، وذلك لوجود سؤال خيار الجنسية في السؤال الرئيس الأول (البيانات الأساسية)، أما من يحملون الجنسية الأردنية الأعلى عددا بواقع (496) فرد وبنسبة مئوية مقدارها (99.2%).

جدول (5)

التكرارات والنسب المئوية لمتغير المستوى التعليمي

الرقم	المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية
1-	بكالوريوس	453	90.6
2-	دراسات عليا	47	9.4
المجموع		500	100.0

(4-1) تبين أن عدد حملة البكالوريوس في الدراسة هو (453) طالب وبنسبة مئوية مقدارها (90.6%)، بينما كان عدد حملة الدراسات العليا في الدراسة هو (47) طالب وبنسبة مئوية مقدارها (9.4%).

جدول (6)

التكرارات والنسب المئوية لمتغير الجامعة

الرقم	الجامعة	العدد	النسبة المئوية
1-	الأردنية	211	42.2
2-	اليرموك	162	32.4
3-	مؤتة	83	16.6
4-	العلوم التطبيقية الخاصة	26	5.2
5-	جرش الخاصة	18	3.6
المجموع		500	100.0

(5-1) وزعت النسب من عينة الدراسة على الجامعات بناءً على عدد الطلبة الكلي في كل جامعة، وأخذت الجامعة الأردنية النصيب الأكبر من عينة الدراسة (المستجيبين) بنسبة (42.2%) بواقع (211) طالب، تليها جامعة اليرموك بنسبة

(32.4%) بواقع (162) طالب، تليها جامعة مؤتة بنسبة مئوية (16.6%) بواقع (83) طالب، أما على مستوى الجامعات الخاصة فكانت النسبة المئوية (8.8%) موزعة على جامعتين هما الجامعة العلوم التطبيقية بنسبة مئوية مقدارها (5.2%) بواقع (26) طالب، وجامعة جرش الخاصة بنسبة مئوية مقدارها (3.6%) بواقع (18) طالب، وكما أكد الباحث على أنه تعذر اختيار جامعة خاصة لإقليم الجنوب وذلك لعدم وجود جامعات أهلية في هذا الإقليم.

جدول (7)

التكرارات والنسب المئوية لمتغير المنح الدراسية

الرقم	المنح الدراسية	العدد	النسبة المئوية
1-	نعم	214	42.8
2-	لا	286	57.2
المجموع		500	100.0

(6-1) تبين أن النسبة الأكبر للطلبة في الدراسة كانت لغير المستفيدين من المنح الدراسية بواقع (286) طالب وبنسبة مئوية مقدارها (57.2%)، بينما كان عدد المستفيدين من المنح الدراسية (214) وبنسبة مئوية مقدارها (42.8%)، موزعين على أكثر من جهة منها مكرمة الجيش والمعلمين وغير ذلك.

جدول (8)

التكرارات والنسب المئوية لمتغير العمل

الرقم	هل تعمل	العدد	النسبة المئوية
1-	نعم	58	11.6
2-	لا	442	88.4
المجموع		500	100.0

(7-1) أظهرت الدراسة أن نسبة غير العاملين (88.4%) بواقع (442) طالب، بينما كانت نسبة العاملين (11.6%) بواقع (58) طالب، يبرر ذلك لوجود الطلبة على مقاعد الدراسة وانشغالهم فيما يتعلق بدوام الجامعة والعملية التعليمية، بالرغم من ارتفاع معدلات البطالة بين صفوف الشباب والتي سجلت (18.4%) في الربع الأخير لعام (2018)[1].

جدول (9)

التكرارات والنسب المئوية لمتغير مكان الإقامة

الرقم	مكان الإقامة	العدد	النسبة المئوية
1-	مدينة	324	64.8
2-	قرية	164	32.8
3-	بادية	2	0.4
4-	مخيم	10	2.0
المجموع		500	100.0

[1] دائرة الاحصاءات العامة (2018)، المرجع السابق.

(8-1) تبين أن أكثر المستجيبين ممن يسكنون في المدن بواقع (324) طالب وبنسبة (64.8%)، يليها من يسكنون القرية وعددهم (164) طالب بنسبة (32.8%)، ويليها من يسكنون في البادية وعددهم (2) طالب بنسبة (0.4%)، ويليها ومن يسكنون المخيم بنسبة مئوية (2.0%)، من خمس جامعات حكومية وخاصة.

جدول (10)

التكرارات والنسب المئوية لمتغير الانتساب إلى منظمة مجتمع مدني

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة المئوية
1-	نعم	45	9.0
2-	لا	455	91.0
المجموع		500	100.0

(9-1) بلغت النسبة الأكبر من عينة الدراسة لغير منتسبي منظمات المجتمع المدني ومقدارها (91%) بواقع (455) طالب، بينما كانت نسبة المنتسبين (9%) بواقع (45) طالبا، ذلك يدل على تدني ثقافة المشاركة المدنية من خلال الانتساب لمنظمات المجتمع المدني، بعض الشباب يشاركون في تنفيذ نشاطات وحملات ومبادرات دون الانتساب لعضوية الهيئة الإدارية أو العامة للمنظمة أو المؤسسة.

جدول (11)

التكرارات والنسب المئوية لمتغير الانتساب إلى حزب سياسي

الرقم	الإجابة	العدد	النسبة المئوية
1-	نعم	6	1.2
2-	لا	494	98.8
المجموع		500	100.0

(10-1) تبين أن نسبة كبيرة من عينة الدراسة كانت غير منتسبة لأي حزب سياسي ومقدارها (98.8%) بواقع (494) طالب، بينما كانت نسبة المنتسبين إلى حزب سياسي (1.2%) بواقع (6) طلاب، يدل ذلك على عزوف الشباب عن الإنخراط بالأحزاب السياسية يعود لعدة عوامل أبرزها: عدم قناعة الشباب بالانتساب للأحزاب السياسية، والمخاوف المتعلقة بالشأن الأمني وخاصة في الحرم الجامعي كما يعتقدون.

السؤال الثاني: ما موقع الشباب الأردني في عملية التنمية السياسية؟

عرض النتائج والتحليل من خلال المحاور الأربعة: محور العناصر السياسية ومحور العناصر الاقتصادية ومحور العناصر الاجتماعية ومحور العناصر الثقافية:

خلصت الدراسة إلى أن أعلى المحاور كانت العناصر الاجتماعية، يليه محور العناصر الاقتصادية، يليه محور العناصر الثقافية، يليه محور العناصر السياسية، وقد يعزى ذلك إلى أن الجزء الأكبر في إدماج الشباب في عملية التنمية السياسية يعتمد على الحياة الاجتماعية، والتي تبدأ من الاسرة والعشيرة والعادات والتقاليد والأطر الاجتماعية، وأن هذه العوامل، والظروف تؤثر

بشكل اساسي على دور الشباب في عملية التنمية السياسية، ومن ثم تحسين الظروف المعيشية وإيجاد وظيفة مناسبة للشاب من العوامل الاقتصادية التي لطالما يفكرون بها الشباب، يدل ذلك أيضا على ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في المجتمع الأردني وخصوصا بين صفوف الشباب، أما العناصر الثقافية يعزي ذلك إلى قلة الوعي السياسي وبرامج التنشئة والتثقيف السياسية الموجهه للشباب، أما العناصر السياسية والتي احتلت المحور الرابع وذلك يبرر عزوف الشباب عن المشاركة السياسية والمعيقات التي تواجههم من لعب دور فاعل في الحياة السياسية.

جدول رقم (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب تنازليا

والمستوى لمحور العناصر السياسية

الرقم	محور العناصر السياسية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
-1	يلعب الشباب الأردني دورا فاعلا في الحياة السياسية.	3.47	1.13	3	متوسط
-2	تعتبر المشاركة السياسية مهمة لتحقيق عملية التنمية السياسية.	4.33	.75	1	مرتفع
-3	تضع السياسات الحكومية الحالية الشباب في الأولوية لتمكينهم سياسيا.	3.14	1.13	5	متوسط
-4	تُعد مشاركة الشباب عامل مهم في تعزيز فاعلية الحياة السياسية.	4.33	.81	2	مرتفع
-5	تمتلك الأحزاب السياسية برامج كفيلة باستقطاب الشباب إليها.	2.98	1.09	6	متوسط

6-	يمتلك الشباب الأردني الوعي الكافي لإدراك مصالحه الوطنية.	3.44	1.12	4	متوسط
	المجموع الكلي	3.62	.59		متوسط

(1-2) أظهرت نتائج الدراسة لمحور العناصر السياسية أن المتوسط العام (3.62) والإنحراف المعياري (0.59) وبمستوى متوسط، كما تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات بين (2.98-4.33) والإنحرافات المعيارية (0.75-1.13) وبمستوى متوسط ومرتفع، وأن أعلى الفقرات هي "تعتبر المشاركة السياسية مهمة لتحقيق عملية التنمية السياسية" بمتوسط حسابي (4.33) وإنحراف معياري (0.75)، وذلك لقناعة المستجيبين أن المشاركة السياسية هي العامل المهم في تحقيق التنمية السياسية، ولا شك أن مقوم التنمية السياسية هي المشاركة السياسية الفاعلة ونخص بالذكر هنا الشباب من كونهم الفئة العمرية الأكبر في المجتمع الأردني، تليها فقرة "تُعد مشاركة الشباب عامل مهم في تعزيز فاعلية الحياة السياسية" بمتوسط حسابي (4.33) وإنحراف معياري (0.81) وبمستوى عالي للفقرتين، يدل ذلك على أنه مؤشر لتعزيز الحياة السياسية، وأن غياب الشباب عن المشاركة قد يؤثر سلبا على الحياة السياسية بشكل عام، أما أقل الفقرات فقد كانت "تمتلك الأحزاب السياسية برامج كفيلة باستقطاب الشباب إليها "بمتوسط حسابي (2.98) وانحراف معياري (1.09)، وذلك بسبب القناعات الموجودة لدى الشباب والتي يقابلها ضعف البرامجية لدى الأحزاب وغياب الشباب عن برامجها، تليها فقرة "تضع السياسات الحكومية الحالية الشباب في الأولوية لتمكينهم سياسيا" بمتوسط حسابي (3.14) وانحراف معياري (1.13) وبمستوى متوسط للفقرتين، وذلك بالرغم من وجود سياسات

وطنية تعنى بالشباب وتمكينهم سياسيا إلا أن أغلبها لم تترجم على أرض الواقع ولم يلمسها الشباب الأردني.

جدول رقم (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب تنازليا والمستوى لمحور العناصر الاقتصادية

الرقم	محور العناصر الاقتصادية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
-7	يؤثر الوضع الاقتصادي الراهن سلبا على مشاركتي في الحياة السياسية.	3.88	1.07	1	مرتفع
-8	الوضع المالي لأسرتي لا يمكنني من مزاولة النشاطات السياسية.	3.16	1.18	5	متوسط
-9	انشغالي بالأمور المعيشية يضعف مستوى مشاركتي السياسية.	3.62	1.12	4	متوسط
-10	تحبط البطالة العالية لدى فئة الشباب رغبتي بالمشاركة السياسية.	3.87	1.07	2	مرتفع
-11	فقد شعوري بالأمان الاقتصادي يعيق مشاركتي في العمل السياسي.	3.62	1.13	3	متوسط
	المجموع الكلي	3.63	.75		متوسط

(2-2) أظهرت نتائج الدراسة لمحور العناصر الاقتصادية أن المتوسط العام (3.63) والإنحراف المعياري (0.75) وبمستوى متوسط، كما وتراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات بين (3.16-3.88) والإنحرافات المعيارية (1.07-1.18) وبمستوى متوسط ومرتفع، وأن أعلى الفقرات هي "يؤثر الوضع الاقتصادي الراهن سلبا على مشاركتي في الحياة السياسية" بمتوسط حسابي

(3.88) وانحراف معياري (1.07)، يدل ذلك على انشغال الشباب الأردني بالوضع الاقتصادي وتحسينه، يعاني المجتمع الأردني من غلاء المعيشه وارتفاع معدلات الفقر، تؤثر وبشكل سلبي على مشاركته في الحياة السياسية، تليها فقرة "تحبط البطالة العالية لدى فئة الشباب رغبتي بالمشاركة السياسية" بمتوسط حسابي (3.87) وانحراف معياري (1.07) وبمستوى عالي للفقرتين، معدلات البطالة بتزايد فقد أصدرت دائرة الأحصاءات العامة تقريرها الربعي حول معدل البطالة في الأردن للربع الثاني من عام (2019) حيث أشارت النتائج إلى أن معدل الزيادة عن العام الماضي (0.5%)[1]، وأن الشريحة الأكبر التي تتأثر بارتفاع معدل البطالة هم الشباب لذلك يولي الشباب البحث عن وظيفة الاهتمام والأولوية، مما يسبب عزوف الشباب عن المشاركة السياسية، أما أقل الفقرات فقد كانت "الوضع المالي لأسرتي لا يمكنني من مزاولة النشاطات السياسية" بمتوسط حسابي (3.16)، وانحراف معياري (1.18)، فالبطالة والفقر وجهان لعملة واحدة ومخرجاتهما واحدة فمن الصعب على الشباب مزاولة والاهتمام بالنشاطات السياسية بشتى أشكالها، ومن كونه الأسرة اللبنه الأساسية للمجتمع وإذا كان الوضع المالي متدني من الضروري أن تصب الأولويات بعيدا عن النشاط السياسي، تليها فقرة "انشغالي بالأمور المعيشية يضعف مستوى مشاركتي السياسية" بمتوسط حسابي (3.62) وانحراف معياري (1.12) وبمستوى متوسط للفقرتين، يعزي ذلك طرح ماسلو بما يسمى هرم الحاجات، حيثُ رتب فيه الحاجات الأساسية للإنسان في قاعدة الهرم وذلك تبعاً لأولويتهم، وتدرج حاجات الفرد حتى الوصل إلى التقدير على سبيل المثال، عدم توفرالامور المعيشية أو

[1] دائرة الاحصاءات العامة (2019)، معدل البطالة في الأردن، موقع الدائرة الالكتروني، http://www.dosweb.dos.gov.jo/ar.

كما سيمونها سبل العيش لمستوى معين، مما يقلل من انشغال بعض الشباب في هذه الأمور عوضا عن المشاركة السياسية.

جدول رقم (14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب تنازليا والمستوى لمحور العناصر الاجتماعية

	محور العناصر الاجتماعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
-12	تشكل العادات والتقاليد إطارا مرجعيا لا يمكن تجاوزه.	3.79	1.10	4	مرتفع
-13	تؤثر العشيرة على دور الشباب في التنمية السياسية.	3.92	1.03	2	مرتفع
-14	وسائل الاتصال الاجتماعي من أهم دعائم فاعلية المشاركة السياسية.	4.14	.95	1	مرتفع
-15	أضطر لاختيار مرشح العشيرة في الانتخابات تحت الضغوط الاجتماعية.	2.89	1.38	5	متوسط
-16	يسهم دور الشباب في التنمية السياسية إلى ترسيخ مبدأ التعددية والوحدة الوطنية.	3.90	.90	3	مرتفع
	المجموع الكلي	3.73	.60		مرتفع

(2-3) أظهرت نتائج الدراسة لمحور العناصر الاجتماعية أن المتوسط العام (3.73) والانحراف المعياري (0.60) وبمستوى مرتفع، كما وتراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات بين (2.89-4.14) والانحرافات المعيارية (0.90 - 1.38) وبمستوى متوسط ومرتفع. كما ويلاحظ أن أعلى الفقرات "وسائل الاتصال الاجتماعي من أهم دعائم فاعلية المشاركة السياسية" بمتوسط حسابي

(4.14) وانحراف معياري (0.95)، من هنا يمكن القول أن وسائل التواصل الاجتماعي تعتبر من ابرز التفاعلات الاجتماعية اتجاه السلطة السياسية والمعنيين وقد شكلت اهتمام وتأثير كبير لدى الشباب، وأضحت وسائل التواصل الاجتماعي من الدعائم الاساسية في تعزيز المشاركة السياسية الفاعلة لدى الشباب الأردني، يليها فقرة "تؤثر العشيرة على دور الشباب في التنمية السياسية "بمتوسط حسابي (3.92) وانحراف معياري (1.03) وبمستوى عالي للفقرتين، يمكننا القول هنا أن دور العشيرة ضرورة لا يمكن الاستغناء عنه، وأن العشيرة تؤثر على دور الشباب في التنمية السياسية لذلك تعتبر إحدى معوقات عملية التنمية السياسية[1]، أما أقل الفقرات فقد كانت "أضطر لاختيار مرشح العشيرة في الانتخابات تحت الضغوط الاجتماعية" بمتوسط حسابي (2.89) وانحراف معياري (1.38)، يبرر ذلك وجود معيقات أمام الشباب للعب دور فاعل في الحياة السياسية ومنها أن العشيرة، حيث أخذت مكان التنظيمات السياسية ومنها الأحزاب وذلك لقدرتها على الحشد والتعبئة العامة وبشكل سلبي قد لا يخدم أهداف التنمية السياسية، وبدءا من الأسرة فهناك ضغوطات تواجه الشباب من اختيار مرشح يمثلهم ويلبي طموحاتهم ولديه المعرفه باحتياجاتهم ومطالبهم، تليها فقرة "تشكل العادات والتقاليد إطارا مرجعيا لا يمكن تجاوزه" بمتوسط حسابي (3.79) وانحراف معياري (1.10) وبمستوى متوسط وعالي للفقرتين على الترتيب، العادات والتقاليد السائدة تشكل إطارًا يصعب على الشباب تخطيه، ومن ناحيه أخرى فوضى الاولويات وتحقيق طموحاته وغيرها من التحديات التي تعيق

---

[1] الصرايرة، علي (2007)، **معوقات التنمية السياسية في الأردن: دراسة ميدانية في لواء المزار الجنوبي**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان–الأردن، ص 74.

مشاركة الشباب الفاعلة في الحياة السياسية وتبني توجهاتهم السياسية دون ضغوط أو تأثيرات من الأهل والاقارب.

جدول رقم (15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والترتيب تنازليا والمستوى لمحور العناصر الثقافية

	محور العناصر الثقافية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
-17	التنشئة الأسرية تبني لدى الشباب الخوف من الانخراط في الحياة السياسية.	3.73	1.08	5	مرتفع
-18	يوجد من ينوب عن الشباب في الحياة السياسية.	2.87	1.13	7	متوسط
-19	خوف الشباب من الانخراط في الحياة السياسية يعيق إدماجهم في عملية التنمية السياسية.	3.81	.99	3	مرتفع
-20	أجد صعوبة بفهم المفاهيم السياسية التي تعبر عن مصالحي.	3.34	1.10	6	متوسط
-21	ضعف مستوى الثقافة السياسية لدى الشباب يقصيه عن لعب دورا مهما في الحياة السياسية.	3.96	.97	1	مرتفع
-22	برامج التثقيف السياسي لدى مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية ضعيفة أو شبه معدومة.	3.88	.92	2	مرتفع
-23	الثقافة السياسية في المجتمع الأردني تعزز عزوف الشباب عن المشاركة السياسية.	3.77	.96	4	مرتفع
	المجموع الكلي	3.62	.54		متوسط

(4-2) أظهرت نتائج الدراسة لمحور العناصر الثقافية نلاحظ أن المتوسط العام (3.62) والانحراف المعياري (0.54) وبمستوى متوسط، كما وتراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات بين (3.96-2.87) والانحرافات المعيارية

(0.92–1.13) وبمستوى متوسط ومرتفع، أن أعلى الفقرات "ضعف مستوى الثقافة السياسية لدى الشباب يقصيه عن لعب دورا مهما في الحياة السياسية" بمتوسط حسابي (3.96) وانحراف معياري (0.97)، أن المستوى المعرفي للشباب حول معرفتهم عن الأحزاب والمؤسسات والسياسيين، وكذلك الادراك اي ادراك الشباب لنظامهم السياسي ومكوناته ومدخلاته ومخرجاته ووسائل الاتصال معه[1]، وفي حالة تدني مستوى الثقافة السياسية لدى الشباب الأردني فذلك يؤثر على موقعه في عملية التنمية السياسية وإدماجهم فيها، تليها "برامج التثقيف السياسي لدى مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية ضعيفة أو شبه معدومة" بمتوسط حسابي (3.88) وانحراف معياري (0.92) وبمستوى عالي للفقرتين، تعددت الجهات المعنيه من مؤسسات رسمية وغير الرسمية والأحزاب السياسية بتنفيذ برامج ومشاريع تعزز مشاركة الشباب في الحياة السياسية، وكذلك الجهود الوطنية من إطلاق استراتجيات وخطط لتمكين الشباب إلا أنها بالواقع غير ملموسه ولا تلبي طموحات الشباب، ومن ناحية أخرى فشل الأحزاب السياسية بتوعية وتثقيف الشباب وإيجاد قنوات اتصال معهم، أما أقل الفقرات فقد كانت "يوجد من ينوب عن الشباب في الحياة السياسية" بمتوسط حسابي (2.87) وانحراف معياري (1.13)، غياب الشباب عن المشاركة السياسية الفاعلة وعدم قدرة الجهات المعنية من تعزيز دورهم في الحياة السياسية قد يبني تصور لديهم أن مشاركتهم غير ضرورية ويوجد من ينوب عنهم، تليها فقرة "أجد صعوبة بفهم المفاهيم السياسية التي تعبر عن مصالحي" بمتوسط حسابي (3.34) وانحراف

[1] مشاقبة، أمين ودينا (2017)، **نظريات التنشئة السياسية والثقافة السياسية**، ط1، القاهرة– مصر: عين للدراسات والبحوث الاجتماعية ، ص 77.

معياري (1.10) وبمستوى متوسط للفقرتين على الترتيب، بالرغم من ان هذه الفقرة اخذت اقل مستوى الا ان جزء من الشباب يجد صعوبه بفهم المفاهميم السياسية ومعرفة حقوقه الدستورية وضرورة دوره ومسؤوليته الوطنية.

الخاتمة

تناولت الدراسة توصيفًا وتحليلاً لدور الشباب الأردني في عملية التنمية السياسية، وتم إجراء دراسة استطلاعية لعينة من طلبة الجامعات الأردنية؛ للتعرف على موقع الشباب الأردني في عملية التنمية السياسية وتوضيح أثر المشاركة السياسية لدى الشباب على عملية التنمية السياسية، إذ تعد المشاركة السياسية للشباب أهم مقومات التنمية السياسية، ودعامة المواطنة، والديمقراطية للمجتمع والمدخل الحقيقي لتدعيم طاقات الشباب، وتجديد الدماء في النظام السياسي.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ لأن الدراسة تطبيقية، ولأن المنهج الوصفي التحليلي يتضمن دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة المشكلة للكشف عن العوامل والمتغيرات التي تؤثر على دور الشباب الأردني في عملية التنمية السياسية، وقد توصل الباحث إلى أرقام وبيانات تتعلق بدور الشباب في عملية التنمية السياسية، لجمع أكبر قدر من المعلومات فيما يخص موضوع الدراسة من خلال استجابة واسعة من قبل الطلبة بهدف الوصول إلى تحليل المعيقات التي تواجه الشباب من لعب دور فاعل في الحياة السياسية، وتناولت الدراسة من حيث مفاهيمها وأبعادها وأشكالها، والنظريات المتعلقة بها، وخصائصها وميزاتها ومبرراتها.

وتعرف الباحث على موقع الشباب الأردني في عملية التنمية السياسية، من خلال الكشف عن مدى إدماج وتعزيز دوره في الحياة السياسية؛ لأن الشباب هم الفئة الأكبر بين فئات المجتمع الأردني وذو قوة فاعلة غير مستثمرة بشكل جيد، وإيجاد تفسيرات للعوامل التي فرضتها الأوضاع السياسية والتحديات الراهنة، واستطاعت الدراسة من خلال الجانب العملي تقديم جملة من التوصيات لتعزيز

دور الشباب في عملية التنمية السياسية، وقد يستفاد منها من قبل المعنيين، وصناع القرار، والقائمين على قطاع الشباب في الأردن.

وتعرفت الدراسة على دور الحقيقي للشباب في الحياة السياسية، ومدى إدماجهم، وتمكينهم وتعزيز مشاركتهم السياسية، وذلك من خلال المؤسسات الرسمية الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، وأجابت الدراسة على التساؤلات الرئيسية والفرعية؛ إذ تمكنت الدراسة الاستطلاعية من الوصول الى المجيبين من عينة الدراسة المتمثله بطلبة الجامعات من المرحلتي البكالوريوس والدراسات العليا، والوقوف على أسباب عزوف الشباب عن المشاركة السياسية، وأهم المعيقات التي تواجه الشباب من لعب دور فاعل في عملية التنمية السياسية.

بما يتعلق بفرضية الدراسة فقد **أثبتت الدراسة صحة الفرضية** أن هناك علاقة ارتباطيه سلبية بين عزوف الشباب عن المشاركة السياسية وتحقيق عملية التنمية السياسية في ظل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكلما زادت نسبة المشاركة السياسية الفاعلة للشباب زادت فرص تحقيق عملية التنمية السياسية وتحقيق أهدافها في الأردن.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– أظهرت نتائج الدراسة أن ثلث سكان الأردن من الفئة العمرية بين (15–34) سنة، إذ بلغ عددهم حوالي 3.74 مليون أي ثلث سكان الأردن ويشكلون ما نسبته (36.2%) من العدد الكلي وذلك وفقا للتقديرات الإحصائية لنهاية عام 2018.

– بينت نتائج الدراسة أن أسباب عدم مشاركة الشباب في الحياة السياسية والتي تعود إلى بعض العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهي كالآتي: ضعف الوعي السياسي لدى الشباب، وسوء الوضع الاقتصادي، وكذلك الضغوطات الاجتماعية التي تواجه الشباب، وأما العامل الثقافي يعود الى تدني مستويات الثقافة السياسية.

– أظهرت نتائج الدراسة أن المشاركة السياسية للشباب أهم مقومات التنمية السياسية في الأردن، ودعامة المواطنة والديمقراطية للمجتمع والمدخل الحقيقي لتدعيم طاقاعت الشباب وتجديد الدماء في النظام السياسي الأردني.

– بينت نتائج الدراسة أن الدور الذي يلعبه الشباب في عملية التنمية السياسية في الأردن سيكون عاملًا أساسيًا في نجاحها وتحقيق أهدافها، ومنها تحديث النظام، والأداء السياسي، وتغيير الحياة السياسية وتعزيز مبدأ المواطنة الفاعلة، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وتعزيزالانتماء والقيم الوطنية، وكما يتمثل دور الشباب في التنمية السياسية من خلال:

– النشاط الحيوي والفاعل في ميادين الإعلام المجتمعي ومواقع التواصل الاجتماعي.

– إسهام الشاب في تعزيز الديمقراطية سلوكا ومنهجا في المؤسسات التعليمية والهيئات النقابية والحزبية. تدعم القيادات الشبابية السياسية والمدنية عملية إحداث التغيير المنشود.

– توفير طاقات شبابية منتجه تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

– أشارت نتائج الدراسة إلى أن موقع الشباب الأردني كان حاضرًا في كتب التكليف السامي الموجهه إلى الحكومات المتعاقبة منذ عام 2011 وهذا يدل على اهتمام القيادة السياسية المتمثلة بالملك عبد الله الثاني بن الحسين بفئة الشباب، إذ أكدت الكتب على ضرورة الاهتمام بهذه الفئة واستثمار قدراتهم وطاقاتهم في مختلف المجالات، بالرغم من عزوف الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية، وضعف وتذبذب المشاركة السياسية لدى الشباب إلى أنه قد يكون ذلك من أهم المحفزات لتعزيز إدماج الشباب في عملية التنمية السياسية وزيادة نسبة مشاركتهم الفاعلة.

– أظهرت نتائج الدراسة أن جهود مؤسسات الدولة الرسمية التي بذلت في ترجمة كتب التكليف السامي بما يخص إدماج الشباب في عملية التنمية السياسية لم تكن ناجعة، ولم تلبّ طموحات الشباب، ولم تنجح في تهئية البيئة السياسية المناسبة التي لم تعمل على تفعيل مشاركة الشباب في الحياة السياسية والانخراط في الأحزاب السياسية.

– بينت الدراسة أن الاهتمام بالشباب ضمن سياسات وطنية واضحة في أي دولة يعد بمثابة إعلان والتزام واضح لتحديد الأهداف والمصالح الوطنية، وأولويات العمل الوطني الشبابي من برامج وسياسات تؤسس لنظرة شمولية تعكس احتياجات قطاع الشباب

– بينت نتائج الدراسة أن مؤسسات المجتمع المدني تلعب دورا مهما في إدماج الشباب في عملية التنمية السياسية، وتكمل دور الدولة في مختلف المجالات وتحمل جزء من المسؤولية الملقاه على عاتق الحكومة، باعتبارها وسيلة شعبية تحقق التكافل الاجتماعي، حتى أصبحت مؤسسات المجتمع المدني بحجم مؤسسات الدولة الرسمية في تأثيرها، وتمويلها، والخدمات التي تقدمها، وذلك من خلال تنفيذ برامج ومشاريع لتأهيل الشباب وتعزيز المشاركة السياسية لديهم.

– أظهرت نتائج الدراسة أن أهم أسباب عزوف الشباب الأردني عن المشاركة السياسية يعود إلى عوامل عديدة على جميع المستويات منها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وتتحمل الحكومة النصيب الأكبر منها، وأن المؤسسات الرسمية قد تكون عاجزة عن صياغة وإعداد برامج وخطط حقيقة وجادة لتحسيس واقع المشاركة السياسية لدى الشباب بشكل واضح وملموس.

– توصلت الدراسة إلى أن الشباب الأردني وخاصة طلبة الجامعات لا ينخرطون في الأحزاب السياسية، نتيجة بعض المخاوف ذات العلاقة الأمنية، ولكون الأحزاب السياسية تعتمد على نحوٍ كبير على النفوذ العشائري، وعدم وجود أي تأثير واضح لها، ولأن الأحزاب في مضمونها أحزاب شخصية وليست شعبية، ثم لعدم معالجة برامج الأحزاب للقضايا التي تواجه الشباب.

– بينت نتائج الدراسة أن غالبية العينة من الإناث بنسبة (68.8%).

– أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية العينة ممن أعمارهم من (18–22) سنة وبنسبة(90.2%).

– بينت نتائج نتائج الدراسة أن من يحملون الجنسية الأردنية هم غالبية العينة وبنسبة (99.2%).

– أظهرت نتائج الدراسة أن عدد الطلبة من مرحلة البكالوريوس غالبية العينة وبنسبة (90.6%).

– بينت نتائج الدراسة أن العينة وزعت على الجامعات بناءً على عدد الطلبة الكلي في كل جامعة، وأخذت الجامعة الأردنية النصيب الأكبر من (المستجيبين) بنسبة (42.2%).

– أظهرت نتائج الدراسة أن النسبة الأكبر للطلبة من العينة غير مستفيدين من المنح الدراسية وبنسبة (57.2%).

– بينت الدراسة أن غالبية العينة من غير العاملين وبنسبة (88.4%) بواقع (442) طالب.

– أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية العينة ممن يسكنون في المدن بواقع وبنسبة (64.8%).

– بينت نتائج الدراسة أن غالبية العينة من غيرالمنتسبين لمنظمات المجتمع المدني وبنسبة (91%).

– أظهرت نتائج الدراسة أن الغالبية العظمى من العينة غير منتسبة لأي حزب سياسي وبنسبة (98.8%).

– خلصت الدراسة إلى أن أعلى المحاور كانت مجموعة العناصر الاجتماعية، يليه محور العناصر الاقتصادية، يليه محور العناصر الثقافية، يليه محور العناصر السياسية.

– أظهرت نتائج الدراسة أن فقرات محور العناصر السياسية التي حصلت على مستوى مرتفع هي:

– تعتبر المشاركة السياسية مهمة لتحقيق عملية التنمية السياسية.

– تُعد مشاركة الشباب عامل مهم في تعزيز فاعلية الحياة السياسية.

أظهرت نتائج الدراسة أن فقرات محور العناصر السياسية التي حصلت على مستوى متوسط هي:

- يلعب الشباب الأردني دورا فاعلا في الحياة السياسية.
- يمتلك الشباب الأردني الوعي الكافي لإدراك مصالحه الوطنية.
- تضع السياسات الحكومية الحالية الشباب في الأولوية لتمكينهم سياسيا.
- تمتلك الأحزاب السياسية برامج كفيلة باستقطاب الشباب إليها.

- أظهرت نتائج الدراسة أن فقرات محور العناصر الاقتصادية التي حصلت على مستوى مرتفع هي:

- يؤثر الوضع الاقتصادي الراهن سلبا على مشاركتي في الحياة السياسية.
- تحبط البطالة العالية لدى فئة الشباب رغبتي بالمشاركة السياسية.

- أظهرت نتائج الدراسة أن فقرات محور العناصر الاقتصادية التي حصلت على مستوى متوسط هي:

- فقد شعوري بالأمان الاقتصادي يعيق مشاركتي في العمل السياسي.
- انشغالي بالأمور المعيشية يضعف مستوى مشاركتي السياسية.
- الوضع المالي لأسرتي لا يمكنني من مزاولة النشاطات السياسية.

- أظهرت نتائج الدراسة أن فقرات محور العناصر الاجتماعية التي حصلت على مستوى مرتفع وهي:

- وسائل الاتصال الاجتماعي من أهم دعائم فاعلية المشاركة السياسية.
- تؤثر العشيرة على دور الشباب في التنمية السياسية.
- يسهم دور الشباب في التنمية السياسية إلى ترسيخ مبدأ التعددية والوحدة الوطنية.
- تشكل العادات والتقاليد إطارا مرجعيا لا يمكن تجاوزه.

- أظهرت نتائج الدراسة أن فقرات محور العناصر الاجتماعية التي حصلت على مستوى متوسط وهي:
  - أضطر لاختيار مرشح العشيرة في الانتخابات تحت الضغوط الاجتماعية.
- اظهرت نتائج الدراسة أن فقرات محور العناصر الثقافية التي حصلت على مستوى مرتفع هي:
  - ضعف مستوى الثقافة السياسية لدى الشباب يقصيه عن لعب دور مهم في الحياة السياسية.
  - برامج التثقيف السياسي لدى مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية ضعيفة أو شبه معدومة.
  - خوف الشباب من الانخراط في الحياة السياسية يعيق إدماجهم في عملية التنمية السياسية.
  - الثقافة السياسية في المجتمع الأردني تعزز عزوف الشباب عن المشاركة السياسية.
  - التنشئة الأسرية تبني لدى الشباب الخوف من الانخراط في الحياة السياسية.
- أظهرت نتائج الدراسة أن فقرات محور العناصر الثقافية التي حصلت على مستوى متوسط هي:
  - أجد صعوبة بفهم المفاهيم السياسية التي تعبر عن مصالحي.
  - يوجد من ينوب عن الشباب في الحياة السياسية.

التوصيات:

بناء على النتائج السابقة فإن الباحث يوصي عدة توصيات وهي:

– ضرورة الاهتمام بالشباب ضمن سياسة وطنية واضحه، فالدولة التي تجعل ضمن أولوياتها بناء وتطوير الشباب لاشك انها تسير ضمن خطة منهجية شاملة متكاملة لرعاية الشباب وتنميتهم، ويعد ذلك بمثابة إعلان والتزام واضح لتحديد الأهداف والمصالح الوطنية العليا.

– ضرورة العمل الجاد على تذليل المعيقات التي تواجه الشباب من لعب دور فاعل في عملية التنمية السياسية.

– العمل على إدماج الشباب في عملية التنمية السياسية من خلال برامج ومشاريع حقيقية وملموسه تنفذها مؤسسات الدولة الرسمية وبالتعاون المباشر مع مؤسسات المجتمع المدني.

– تظافر الجهود الوطنية؛ من أجل تنمية الحياة الحزبية حتى يتسنى للشباب الانخراط بالأحزاب السياسية، وأهمها إزالة مظاهر الخوف عندهم عن العمل الحزبي.

– العمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية للشباب؛ لأن زيادة مستوى المشاركة عند الشباب مرهون بمعالجة الأوضاع الاقتصادية المحيطة بهذه الفئة.

– تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشباب (2019–2025) وتجسيد محاورها على أرض الواقع.

– إجراء تعديلات دستورية؛ من أجل تخفيض سن الترشح لعضوية مجلس النواب إلى 25 عامًا.

– التركيز على مسألة تنمية الوعي السياسي عند الشباب، ورفع مستوى وعيهم بالقضايا السياسية العامة، ومعرفة حقوقهم السياسية، والمدنية.

– التركيز على مسألة تنمية الوعي الثقافي عند الشباب؛ وذلك لإدراك أهمية المشاركة السياسية، ومهاراتها وضرورتها لتحقيق عملية التنمية السياسية.

– تكثيف الموضوعات السياسية في مساق التربية الوطنية التي تدرس لطلبة الجامعات الأردنية، والعمل على طرح مادة تتضمن محاور الثقافة السياسية والمواطنة ومرتكزات الديمقراطية والنظام السياسي الأردني، مع التركيز على الجانب العملي وإمكانية تطبيق الجزئيات في الحرم الجامعي.

– إجراء المزيد من الأبحاث في دراسة العوامل المتعلقة بإدماج الشباب في عملية التنمية السياسية.

المراجع

- البردويل، ابو عودة، محمد وياسين (2019)، **لقاء حواري عن دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية للشباب**، موقع مؤسسة صوت المجتمع، تقرير عن حوار عبر راديو الوان – قطاع غزة، تاريخ اللقاء 2019/2/27، https://www.svacc.ps/svacc.

- البصراتي، محمد نور (2016)، **دور التمكين السياسي للشباب في فاعلية التنمية السياسية في مصر**، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد (5).

- البطاينة، رافع (2019)، **اسباب عزوف الشباب عن المشاركة في الانتخابات النيابية**، موقع سرايا الاخباري، https://www.sarayanews.com/article/583537.

- الحاج، عبدالله جمعة (2016)، **أهداف مراكز الدراسات السياسية**، موقع قناة العربية الاخبارية الالكتروني https://www.alarabiya.net/ar/politics/2016/07/23/.

- بلحاج، صالح (2007): التنمية السياسية نظرة في المفاهيم والنظريات، جامعة الجزائر، الجزائر.

- أبو حيدر، أحمد (2012)، **دراسة واقع المشاركة السياسية للشباب في الأردن**، عمان–الأردن: مركز الشرق والغرب لتنمية الموارد البشرية.

- الجربيع، محمد (2007)، **الشباب والتحرك نحو التنمية السياسية**، صحيفة الدستور، https://www.addustour.com/articles/484059-الشباب-والتحرك-نحو-التنمية-السياسية-*-د-محمد-الجربيع.

- الجوهري، محمد (1978)، **علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث**، ط1، القاهرة- مصر: دار المعارف.

- الخريشا، ناصر (2017)، **التنمية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي في الأردن: 1999-2017**، رسالة غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان-الأردن.

- الخشمان، علي (2018)، **الاتحادات الطلابية في الجامعات والحس الوطني**، موقع هلا الاخباري الالكتروني، https://www.hala.jo/authors/news/الاتحادات-الطلابية-في-الجامعات-والحس/.

- الزبن، رعد (2016)، **دور التنمية السياسية في دعم الأمن الوطني: الاردن مثالا، المملكة المتحدة**، صحيفة رأي اليوم، www.raialyoum.com.

- السعدون، حميد (2011)، **التنمية السياسية والتحديث العالم الثالث**، ط1، بغداد- العراق: الذاكرة للنشر والتوزيع.

- الشويحات، صفاء (2013)، اتجاهات طلبة الجامعات نحو المشاركة السياسية في الأردن: دراسة وصفية تحليلية، **مجلة دراسات**، الجامعة الأردنية، عمان الأردن، العدد (40).

- الصرايرة، علي (2007)، **معوقات التنمية السياسية في الأردن: دراسة ميدانية في لواء المزار الجنوبي**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان-الأردن.

- الطيب، مولود (2007)، **علم الاجتماع السياسي**، ط1، الزاوية- ليبيا: منشورات جامعة السابع من أبريل.

- العبابسه، رياض (2016)، **دور شبكات التواصل الاجتماعي في تعزيز المشاركة السياسية لطلبة الدراسات العليا في الجامعة الأردنية: دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان-الأردن.

- العزام، عبد الباسط (2007)، **المشاركة السياسية للشباب الأردني: دراسة ميدانية لعينة طلبة من الجامعة الأردنية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات، القاهرة-مصر.

- العزام، عبد المجيد، والشرعة، محمد (2006)، **اتجاهات عينة من منتسبي مؤسسات المجتمع المدني نحو المشاركة السياسية في الأردن: دراسة إحصائية تحليلية**، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، المجلد (33) العدد (3).

- **العزام، عبد المجيد (2006)، التنمية السياسية في اعقاب الانفراج الديمقراطي في الاردن، مجلة دراسات العلوم الاجتماعية والانسانية، الجامعة الاردنية، المجلد (33) العدد: 2.**

- العضايلة، نضال (2004)، **الديمقراطية وأدوات المشاركة السياسية**، ط1، الكرك- الاردن: مركز يزيد للنشر.

- الطراونة، رأفت (2004)، **جلالة الملك عبد الله الثاني ومسيرة التنمية السياسية رؤى وآراء**، ط1، الكرك- الأردن، المكتبة الوطنية.

- العويمر، وليد (2011)، **دور الاذاعة والتلفاز الأردني في التنمية السياسية: دراسة تحليلية ميدانية، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، جامعة الحسين بن طلال، م6، ع1، معان- الاردن.

- الغلايني، عمار، بلال ومحمد (2019)، **أبو رمان مقرا بغضب الشباب: هدفنا ايجاد خريطة طريق لتحقيق طموحاتكم**، صحيفة الغد، https://www.alghad.com./أبو-رمان-مقرا-بغضب-الشباب-هدفنا-ايجاد-خ/.

- الغريري، محسن (2017)، **تمكين الشباب في مؤسسات المجتمع المدني**، صحيفة الايام، ع10250، البحرين–المنامة، http://www.shura.bh/ar/ResearchStudies/ResearchesFiles/social%20005.pdf.

- الفاعوري، اشرف (2011)، **عزوف الشباب الاردني عن العملية السياسية**، موقع جفر نيوز الاخباري، http://www.jfranews.com.jo/post.php?id=16474.

- المعهد السياسي لإعداد القيادات الشبابية (2019)، **برنامج الاكاديمية السياسية للشباب**، https://www.shababgovjo.org/SiteContent.aspx?id=127.

- المعهد السياسي لإعداد القيادات الشبابية (2019)، **البرنامج الوطني لإعداد القيادات الشبابية**، https://www.shababgovjo.org/SiteContent.aspx?id=124.

- المعهد السياسي لإعداد القيادات الشبابية (2019)، **عن المعهد السياسي**، https://www.shababgovjo.org/SiteContent.aspx?id=118.

- المعهد السياسي لإعداد القيادات الشبابية (2019)، **مشروع البرلمان الشبابي**، https://www.shababgovjo.org/SiteContent.aspx?id=126.

- المعهد السياسي لإعداد القيادات الشبابية (2019)، **مشروع الحكومة الشبابية**، https://www.shababgovjo.org/SiteContent.aspx?id=125.

- الفراية، صالح (2019)، محاور مهمه في الاستراتيجية الوطنية للشباب، موقع صيحفة الدستور، https://www.addustour.com/articles/1087096-محاور-مهمة-في-الاستراتيجية-الوطنية-للشباب.

- اللواما، أماني (2010)، **الدور السياسي للشباب في عهد الملك عبد الله الثاني بن الحسين: 1999-2007**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان-الأردن.

- الملك عبد الله الثاني ابن الحسين (2015)، **الورقة النقاشية السادسة - الاوارق النقاشية الملكية**، الديوان الملكي الهاشمي، عمان-الاردن.

- الملك عبد الله الثاني ابن الحسين (2017)، **الورقة النقاشية السابعة - الاوارق النقاشية الملكية**، الديوان الملكي الهاشمي، عمان-الاردن.

- الموند، جابريل وجي بنجام (1998)، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر**، ترجمة هشام عبد الله، ط1، عمان- الاردن: الدار الأهلية للنشر والتوزيع.

- **الميثاق الوطني الأردني (1990)**، مجلس الوزراء، عمان-الاردن.

- النويهي، آية (2014)، **اليات تفعيل الشباب في المشاركة السياسية**،المركز الديمقراطي العربي، https://www.democraticac.de/?p=1735>.

- الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (2019)، **تعزيز المساءلة الديمقراطية** https://www.usaid.gov/ar/jordan/democracy-human-rights-and-governance.

- الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (2019)، **لمحة عن الوكالة الأمريكية للتنمية في الأردن**، https://www.usaid.gov/ar/jordan/our-work.

- انا اعرف سياسية (2014)، **برنامج المعهد الديمقراطي الوطني لتمكين الشباب**، الموقع الالكتروني، https://www.iknowpolitics.org/ar/learn/video/.

- بن عيسى، ريم وآخرون (2012)، **التنمية السياسية: قراءة في الآليات والمداخل والنظريات الحديثة**، ط1، الجزائر: مركز النور للدراسات.

- بوعكاز، حساني (2015)، **التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق: دراسة حال الجزائر 1988-2014**، رسالة غير منشورة، جامعة الدكتور طاهر مولاي، الجزائر.

- حشمة، محمود (2018)، **دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مشاركة الشباب في حوار السياسات**، ط1، عمان-الأردن: معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا.

- دائرة الاحصاءات العامة (2018)، **الكتاب الاحصائي السنوي لعام 2018**، عمان-الأردن.

- دائرة الاحصاءات العامة (2018)، **معدل البطالة في الأردن**، موقع الدائرة الالكتروني، http://www.dosweb.dos.gov.jo/ar.

- دائرة الاحصاءات العامة (2019)، **معدل البطالة في الأردن**، موقع الدائرة الالكتروني، http://www.dosweb.dos.gov.jo/ar.

- الدرمكي، علي (2012)، **التنمية السياسية ودورها في الاستقرار السياسي في سلطنة عمان: 1981-2012**، رسالة غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان-الاردن.

- رئاسة الوزراء الأردنية (2011)، كتاب التكليف السامي لحكومة الدكتور معروف البخيت **الثانية**، http://ww.pm.gov.jo/content/1451388825.

- رئاسة الوزراء الأردنية (2011)، **البيان الوزاري لحكومة الدكتور معروف البخيث الثانية**، http://ww.pm.gov.jo/content/1451389037.

- رئاسة الوزراء الأردنية (2012)، **كتاب التكليف السامي لحكومة عون الخصاونة**، http://www.pm.gov.jo/content/1451388333.

- رئاسة الوزراء الأردنية (2012)، **الرد على كتاب التكليف السامي لحكومة عون الخصاونة**، http://www.pm.gov.jo/content/1451388392.

- رئاسة الوزراء الأردنية (2012)، **كتاب التكليف السامي لحكومة الدكتور فايز الطراونة الثانية**، http://www.pm.gov.jo/content/1451387805.

- رئاسة الوزراء الأردنية (2012)، **البيان الوزاري لحكومة الدكتور فايز الطراونة الثانية**، www.pm.gov.jo/content/1451387997.

- رئاسة الوزراء الأردنية (2012)، **كتاب التكليف السامي لحكومة الدكتور عبد الله النسور الأولى**، www.pm.gov.jo/content/1451387402 .

- رئاسة الوزراء الأردنية (2013)، **كتاب التكليف السامي لحكومة الدكتور عبد الله النسور الثانية**، http://www.pm.gov.jo/content/1464587475.

- رئاسة الوزراء الأردنية (2013)، **الرد على كتاب التكليف السامي لحكومة الدكتور عبد الله النسور الثانية**، http://www.pm.gov.jo/content/1464587598.

- رئاسة الوزراء (2013)، **البيان الوزراي لحكومة الدكتور عبد الله النسور الثانية**، http://www.pm.gov.jo/content/1529909548.

- رئاسة الوزراء (2016)، **كتاب التكليف السامي لحكومة الدكتور هاني الملقي الأولى**، http://www.pm.gov.jo/content/1474959867.

- رئاسة الوزراء الأردنية، (2016)، الرد على كتاب التكليف السامي لحكومة الدكتور هاني الملقي الأولى، http://www.pm.gov.jo/content/1474961904.

- رئاسة الوزراء الأردنية (2016)، **كتاب التكليف السامي لحكومة الدكتور هاني الملقي الثانية**، http://www.pm.gov.jo/content/1528277286

- رئاسة الوزراء الأردنية (2016)، **البرنامج الوزاري لحكومة الدكتور هاني الملقي الثانية**، http://www.pm.gov.jo/content/1529908357.

- رئاسة الوزراء الأردنية (2019)، كتاب التكليف السامي لحكومة الدكتور عمر الرزاز، http://pm.gov.jo/content/1402811379.

- رئاسة الوزراء الأردنية (2018)، **الرد على كتاب التكليف السامي لحكومة الدكتور عمر الرزاز**، http://www.pm.gov.jo/content/1402812900.

- رئاسة الوزراء الأردنية (2018)، **البرنامج الوزاري لحكومة الدكتور عمر الرزاز** http://www.pm.gov.jo/content/1402813267.

- ساري، سالم، وتوفيق شومر، (2018)، الشباب الأردني والتنمية السياسية: دراسة مسحية للتحولات: الاتجاهات والممارسات، **مجلة شؤون اجتماعية**، الأمارات–الشارقة، العدد 137.

- سامح، خالد (2016)، **المعهد الديمقراطي الوطني – إشراك الشباب ضرورة**، موقع جريدة الدستور الالكتروني https://www.addustour.com/articles/32637.

- سليمان، سمير ومحمود (2016)، "أهمية المشاركة السياسية للشباب"، **مجلة التنمية الادارية**، العدد (150).

- شادي الزيناتي، (2019)، **مجلس النواب يناقض نفسه تجاه الشباب**، موقع جفرا نيوز، http://www.jfranews.com.jo/post.php?id=238796.

- شتيوي، موسى، 2018، **الأردن والربيع العربي**، موقع صحيفة الغد الالكتروني، https://alghad.com.الأردن-والربيع-العربي/.

- صايغ، يوسف (1992)، **التنمية العصية من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي**، ط1، بيروت- لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

- صحيفة الرأي (2019)، **محاور الاستراتيجية الوطنية للشباب**، موقع صحيفة الرأي الالكتروني، http://alrai.com/article/10492294/.

- عبيدات، محمد طالب (2016)، **الشباب والأحزاب والمشاركة السياسية**، صحيفة الدستور، الموقع الالكتروني، https://www.addustour.com/articles/45834.

- عارف، نصر (1981)، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة**، ط1، القاهرة- مصر: دار القارئ العربي.

- عباش، عائشة (2015)، **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي: تونس أنموذجا**، ط1، برلين- المانيا: المركز الديمقراطي العربي للنشر.

- قانون الانتخاب الأردني لعام (2016) لمجلس النواب الثامن عشر.

- مجتمع تعليم الثانوية (2014)، **دراسة ميدانية فى دور الاتحادات الطلابية**، https://www.thanwya.com/vb/showthread.php?t=581334.

- مجلس الاعيان الأردني (2019)، **نبذة عامة عن مجلس النواب**، http://www.senate.jo/ar/content/84.

- مجلس الاعيان الأردني، (2019)، **لجنة الشباب والثقافة والرياضة**، لجنة-الثقافة-والشباب-والرياضةhttp://www.senate.jo/content.

- مجلس النواب الأردني (2016)، **مجلس النواب - اللجان الدائمة**، http://www.representatives.jo/?q=ar/صفحة/اللجان.

- مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني (2006)، **من نحن – تاريخنا** http://www.hayatcenter.org/ar/about/history/.

- مركز الدراسات الاستراتيجية – الجامعة الاردنية (2018)، **مهام المركز**، الجامعة الاردنية، http://jcss.org/Contents/CSS_Functions__Tasksar.aspx.

- محمد علي، محمد (1997)، **أصول الاجتماع السياسي**، الجزء الثاني، الاسكندرية- مصر: دار المعرفة الجامعية.

- محمود، خالد (2004)، **أثر حركة المقاومة الإسلامية حماس على التنمية السياسية في فلسطين: الضفة الغربية وقطاع غزة 1987-2004**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس-فلسطين.

- مرعي، جمال (1996)، **الشباب والمشاركة السياسية في المجتمع الأردني: دراسة اجتماعية على عينة على طلبة من الجامعات الأردني**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان-الأردن.

- مشاقبة، أمين (2005)، **التربية الوطنية والنظام السياسي الأردني**، ط7، عمان-الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

- مشاقبة، أمين ودينا (2017)، **نظريات التنشئة السياسية والثقافة السياسية**، ط1، القاهرة-مصر: عين للدراسات والبحوث الاجتماعية.

- مشاقبة، أمين (2017)، **النظام السياسي الأردني**، ط13، عمان-الأردن.

- مشروع مبادرة نوى (2019)، **برنامج زيادة المشاركة المدنية للشباب**، https://www.naua.org/project/166-للشباب-المدنية-المشاركة-زيادة.

- مشروع مبادرة نوى (2019)، **عن نوى**، https://www.naua.org/about.

- معهد البحرين للتنمية السياسية (2013)، **دور الشباب في التنمية السياسية**، https://www.bipd.org/publications/Articles/1176153.aspx.

- مؤسسة فريدريتش ايبرت (2019)، **مؤسسة فريدريش إيبرت - مؤسسة تسعى لتحقيق الديمقراطية الاجتماعية - من نحن**، https://www.fes-jordan.org/fes-jordan-arabic/.

- هيوجت، ريتشارد (2001)، **نظرية التنمية السياسية**، حمدي عبدالرحمن ومحمد عبدالحميد، عمان-الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية.

- ناصر، ابراهيم (2003)، **المواطنة**، عمان-الأردن: مكتبة الرائد.

- هيئة شباب كلنا الأردن (2006)، **فكرة هيئة شباب كلنا الأردن**، عمان، https://www.kafd.jo/ar/programالأردن-كلنا-شباب-هيئة.

- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2019)، **احصائية اعداد طلبة الجامعات الحكومية والخاصة، تقرير تزويد بيانات**، عمان-الأردن.

- وزارة الشباب الأردنية (2016)، **نشأة وزارة الشباب**، http://www.moy.gov.jo/node/20.

- وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية (2017)، **مشروع دعم المؤوسسات الديمقراطية والتنمية، عمان الاردن**، http://www.moppa.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID29.

- وزارة الشباب (2019)، **الاستراتيجية الوطنية للشباب: 2019-2025**، عمان-الأردن.

- وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية (2018)، **مهام قسم الشباب**، http://www.moppa.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID29.

- وهبان، احمد (2000)، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، مصر - الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.

- ويكبيديا (2016)، **المعهد الديمقراطي الوطني**، الموسوعة الحرة، https://www.ar.wikipedia.org/wiki/المعهد_الديمقراطي_الوطني_للشؤون_الدولية.

- ويكبيديا، الموسوعة الحرة (2018)، **النقابات المهنية في الأردن**، https://www.ar.wikipedia.org/wiki/النقابات_المهنية_في_الأردن.

المراجع باللغة الأجنبية:

- Amoush, Mohammad, 2016, Political participation of Jordanian youth (2008-2015): a case study of a political participation program, Master thesis not published, University of Jordan, Amman, Jordan .

- Harvard University (2001). The campus attitudes toward politics and service (Capps) survey, An Annual Survey by and of College Students, United States of America.

- Flanagan, Sherrod (2010),Youth Political Development, The Journal of Social Issue, Issue (3): 447-456.

(جدول تحكيم الاستبانة)

الرقم	المحكم	الجهة	التخصص أو الوظيفة
1-	الأستاذ الدكتور أمين المشاقبة	الجامعة الأردنية	أستاذ \ السياسة المقارنة
2-	الأستاذ الدكتور عبد المجيد العزام	الجامعة الأردنية	أستاذ \ العلوم السياسية حكومات
3-	الأستاذ الدكتور صايل السرحان	جامعة آل البيت	أستاذ \ العلاقات الدولية
4-	الدكتور عامر القرالة	الجامعة الأردنية	أستاذ مشارك \ القانون الدولي
5-	الدكتور رضوان المجالي	جامعة مؤتة	أستاذ مشارك \ العلوم السياسية
6-	الدكتور ايمن البراسنة	الجامعة الأردنية	أستاذ مساعد \ العلوم السياسية
7-	الدكتور بشار الطراونة	جامعة العلوم التطبيقية الخاصة	أستاذ مساعد \ العلوم السياسية
8-	الدكتورة جمانه الدهامشة	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	علم الاجتماع رئيس قسم المرأة
9-	الدكتور ياسين هليل	وزارة الشباب	علم الاجتماع ممدير مركز اعداد القيادات الشبابية

*** يرجى وضع إشارة (X) في المكان المناسب أمام كل فقرة من فقرات الاستبانة:**

أولا: البيانات الشخصية:

1- الجنس:

أ- ذكر ( ) ب- أنثى ( ).

2- العمر:

أ- 18-22 سنة ( ) ب- 23-30 سنة ( ) ج- 31 سنة فأكثر ( ).

3- الجنسية:

أ- أردني ( ) ب- غير أردني ( ).

4- المستوى التعليمي:

أ- طالب بكالوريوس ( ) ب- طالب دراسات عليا ( ).

5- الجامعة:

أ- الجامعة الأردنية ( ) ب- جامعة اليرموك ( ) ج- جامعة مؤتة ( )

د- جامعة العلوم التطبيقية الخاصة ( ) هـ- جامعة جرش ( ).

6- هل أنت حاصل على منحة دراسية (مكرمة جيش، معلمين، غير ذلك):

أ- نعم ( ) ب- لا ( ).

7- هل تعمل حاليا:

أ- نعم ( ) ب- لا ( ).

8- مكان الاقامة:

أ- مدينة ( ) ب- قرية ( ) ج- بادية ( ) د- مخيم ( ).

9- هل أنت منتسب لمنظمة مجتمع مدني (جمعية، نادي، نقابة، غير ذلك):

أ- نعم ( ) ب- لا ( ).

10- هل أنت منتسب لحزب سياسي:

أ- نعم ( ) ب- لا ( ).

ثانيا: موقع الشباب الأردني في عملية التنمية السياسية، أرجو التكرم بالإجابة على الفقرات التالية:

الرقم	المجموعة الاولى: محور العناصر السياسية	موافق بشده	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشده
-1	يلعب الشباب الأردني دورا فاعلا في الحياة السياسية.					
-2	تعتبر المشاركة السياسية مهمة لتحقيق عملية التنمية السياسية.					
-3	تضع السياسات الحكومية الحالية الشباب في الأولوية لتمكينهم سياسيا.					
-4	تعد مشاركة الشباب عامل مهم في تعزيز فاعلية الحياة السياسية.					
-5	تمتلك الأحزاب السياسية برامج كفيلة باستقطاب الشباب إليها.					
-6	يمتلك الشباب الأردني الوعي الكافي لإدراك مصالحه الوطنية.					
	المجموعة الثانية: محور العناصر الاقتصادية	**موافق بشده**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشده**
-7	يؤثر الوضع الاقتصادي الراهن سلبا على مشاركتي في الحياة السياسية.					
-8	الوضع المالي لأسرتي لا يمكنني من مزاولة النشاطات السياسية.					
-9	انشغالي بالأمور المعيشية يضعف مستوى مشاركتي السياسية.					
-10	تحبط البطالة العالية لدى فئة الشباب رغبتي بالمشاركة السياسية.					
-11	فقد شعوري بالأمان الاقتصادي يعيق مشاركتي في العمل السياسي.					
	المجموعة الثالثة: محور العناصر الاجتماعية	**موافق بشده**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشده**
-12	تشكل العادات والتقاليد إطارا مرجعيا لا يمكن تجاوزه.					
-13	تؤثر العشيرة على دور الشباب في التنمية السياسية.					
-14	وسائل الاتصال الاجتماعي من أهم دعائم فاعلية المشاركة السياسية.					

-15	أضطر لاختيار مرشح العشيرة في الانتخابات تحت الضغوط الاجتماعية.					
-16	يسهم دور الشباب في التنمية السياسية الى ترسيخ مبدا التعددية والوحدة الوطنية.					
	المجموعة الرابعة: محور العناصر الثقافية	**موافق بشده**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشده**
-17	التنشئة الأسرية تبني لدى الشباب الخوف من الانخراط في الحياة السياسية.					
-18	يوجد من ينوب عن الشباب في الحياة السياسية.					
-19	خوف الشباب من الانخراط في الحياة السياسية يعيق ادماجهم في عملية التنمية السياسية.					
-20	أجد صعوبة بفهم المفاهيم السياسية التي تعبر عن مصالحي.					
-21	ضعف مستوى الثقافة السياسية لدى الشباب يقصيه عن لعب دورا مهما في الحياة السياسية.					
-22	برامج التثقيف السياسي لدى مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية ضعيفة أو شبه معدومة.					
-23	الثقافة السياسية في المجتمع الأردني تعزز عزوف الشباب عن المشاركة السياسية.					

شاكرين لكم حسن تعاونكم،،

المركز الديمقراطي العربي
للـــــدراسات الاستراتيجية
والسياسية والاقتصاديـــــة

تأسس المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية بجمهورية مصر العربية في أعقاب سنة 2007، وهو شركة ذات مسئولية محدودة خاضعة لأحكام القانون 159 لسنة81، ولائحته التنفيذية تحت رقم 1762 لسنة 2007 إستثمار، وبعد سنوات من العمل أسس المركز مقر رئيسي في برلين – المانيا.

ويعتبر المركز مؤسسة مستقلة تعمل فى إطار البحث العلمى الأكاديمي والتحليلات السياسية والقانونية والإعلامية والاقتصادية حول الشؤون الدولية والإقليمية ذات الصلة بالواقع العربي بصفة خاصة والدولي بصفة عامة. ويضع المركز فى قائمة اولوياته العمل على تمكين الباحثين والإعلاميين والأقلام الحرة من طرح أرائهم بموضوعية ودون قيود، إذ يسعى المركز إلى عرض كافة وجهات النظر دون مصادرة تكريسا لديمقراطية، فقد استقى اسمه أساس من مبدأ راسخ لدى مؤسسه هو تكريس الديمقراطية دون شروط.

ويتبنى المركز نهجا علميا فى دراساته وأبحاثه العلمية التي قوامها النقد البناء الموضوعي، ففى تناوله للمعلومات والقضايا والأفكار ينطلق من أرضية العمل على البناء والتنمية والمساهمة في تقديم الحلول للقضايا الراهنة ورؤيته لتسوية الصراعات، وليس تسليط الضوء على السلبيات وتضخيمها وإظهارها على أنها قدر محتوم لا فرار منه، وذلك إقتناعا من المركز أن المعرفة العلمية ما

جعلت إلا من أجل تقديم الحلول للمشاكل وليس تعقيدها، و يتحرك المركز كذلك مانحا باحثيه حرية كاملة فى إجراء بحوثهم والخروج منها بنتائج موضوعية تتميز بالدقة والحياد.

من خلال هذه المنهجية ينظم ويرعى المركز ورش عمل وحلقات نقاشية حول القضايا الأنية الإقليمية والدولية، مسخرا لذلك امكانيات البحث العلمي وأدواته من جمع المعلومات وأساليب التحليل وصولا الى اكبر قدر من المعلومات فى القضايا المتعلقة بهذه الجوانب، التى يمكن من خلالها الوصول إلى نتائج وتوصيات تسهم في إيجاد حلول للقضايا الراهنة.

وفى هذا الاطار يحدد المركز لعمله ثلاثة محاور هى:

أولا: الدراسات العربية وهذه الدراسات ستنصرف الى اتجاهين، الإتجاه الاول هو دراسة قضايا كل دولة عربية على حدة وعلى المستوى الداخلى،ثم دراسات القضايا التى يفرضها نمط العلاقة الثنائية بين كل دولة وأخرى ومدى التفاعل بينهما ومدى تأثير هذه القضايا على العلاقات سلبا أو إيجابا.

ثانيا: الدراسات الدولية وهى تتجه اتجاها واحدا وهو دراسة القضايا التى تنشأ عن نمط العلاقات المتبادلة بين الدول العربية ودول العالم المختلفة، وتستدعى هذه الدراسات تحديد شكل هذه العلاقة ومدى تأثيرها على القضايا المشتركة.

ثالثا: دراسات الاحداث الجارية فكثير من الاحداث التي تقع فى الدول العربية وتكون فى حاجة الى اجراء دراسات وأبحاث واستطلاعات رأي عنها لمعرفة أسبابها ودوافعها والنتائج التى يمكن أن تترتب عليها، وهذا النوع من الدراسات مهم للغاية حيث يساعد صانع القرار فى مسوياته المختلفة على اتخاذ القرار السليم.

أهداف المركز:

يهدف المركز من خلال عمله فى انشطته المختلفة الى تحقيق عددا من الاهداف التى يمكن ان يظهرها على النحو التالي:

– نشر الوعي والبحث العلمى في مجال العلوم السياسية والقانون وعلوم الاجتماع والاقتصاد والأعلام لدى الجماهير العربية وذلك من خلال مجموعة الدراسات النظرية والمعرفية التى يقوم بها، وتعتبر دراسات مؤسسة يتم من خلالها تقديم الثقافة الديمقراطية الحقيقية ليس من خلال مفاهيمها الغربية ولكن من خلال المفاهيم التى تتناسب مع وضعيتنا الثقافية والاجتماعية والسياسية ايضا.

– نقل صورة واضحة عن مجريات الأحداث الدولية والإقليمية في صيغة أكاديمة تمكن من إزالة الضبابية عن المشهد السياسي من خلال تحليلات عميقة وحيادية.

– تنوير الرأى العام العربي بقضاياه المصيرية وتقديم كافة المعلومات عنها وذلك من خلال اعداد عدد من التقارير الاستراتيجية فى مختلف المناحي السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهى تقارير تعد بطريق محايدة تعرض للمعلومات وتقدم التحليل من خلال الاساليب العلمية المنهجية.

مصادر تمويل المركز:

يعتمد المركز فى تمويله على عدة مصادر من أهمها:

– المطبوعات التى يصدرها من تقارير ودوريات وكتب وكتيبات وكراسات إستراتيجية فى مختلف مناحى الدراسات البحثية من العلوم السياسية والإقتصادية والقانون والإعلام والعلوم الإجتماعية وسوف توزع هذه المطبوعات على المؤسسات والمراكز الاستراتيجية ووسائل الاعلام المختلفة مسموعة ومرئية ومقروءة والباحثين والمحللين السياسيين والأحزاب السياسية والتنظيمات المختلفة والدوائر المحلية والدولية وذلك كله نظير اشتراك شهري.

– الاشتراكات التى سيقوم المركز بتحصيلها من المشتركين فى الدورات التدريبية المختلفة التى سوف يقوم بعقدها بشكل دوري، وسوف يلجأ المركز لهذا النمط من العمل ويقصد به نمط الإشتراكات لضمان جدية المشاركة والمشتركين فى هذه الدورات.

– من خلال الرعاة المشاريع البحثية التى يقوم المركز باعدادها، وتكون هذه الرعاية مشروطة بالالتزام بأهداف المركز وفلسفته فى العمل وذلك حتى لا يخضع المركز لأي أجندة وافدة عليه.

الأقسام العاملة فى المركز:

ينقسم العمل فى المركز الى مجموعة من التخصصات طبقا لمجموعة من الأقسام المتخصصة وهى كالتالي:

– قسم الدراسات والنظم السياسي.

– قسم الدراسات والعلاقات الدولية.

– قسم الدراسات الاقتصادية.

– قسم الدراسات العسكرية.

– قسم الدراسات الاعلامية والصحفية.

– قسم الدراسات الاجتماعية والثقافية.

– قسم الدراسات الايرانية.

– قسم الدراسات الخليجية.

– قسم الدراسات العبرية والاسرائيلية.

– قسم البرامج والمنظومات الديمقراطية.

– قسم الدراسات الدينية والجماعات الاسلامية.

– قسم الدراسات السودانية وحوض وادي النيل.

– قسم دراسات المرأة.

وتقوم الفرق البحثية في المركز بإعداد مجموعة من المشروعات البحثية التى تترجم أهداف هذه الأقسام المختلفة، وسيقوم كل قسم من هذه الاقسام بعمل دورات تدريبية لإعداد كوادر بحثية للوصول الى نتائج بحثية علمية ودقيقة وموضوعية حيث ستتضمن الدورات التدريبية التدريب على المعايير العلمية المحايدة البعيدة عن التحيز.

اصدارات المركز:

يقوم المركز من خلال الانشطة البحثية المختلفة التى يجريها باصدار عدد من الاصدارات التى ستعمل على تحقيق أهدافه البحثية ومن أهم هذه الاصدارات ما يلى:

– المشروعات البحثية التى يمكن تقديمها الى الجهات الاقتصادية والسياسية من أجل إجراء بحوث متكاملة لتقديم خبرات ونتائج يمكن استخدامها لتطوير وتحديث هذه المؤسسات.

– تقارير دورية عن الأحداث الجارية فى المنطقة العربية والعالمية وتقديم تحليل متكامل لهذه الأحداث بغية تفسيرها والتعرف على خلفياتها.

– تقارير وإصدارات إستراتيجية فى الشئون المحلية والعربية والدولية وسيتم تحديد دورية إصدار هذه التقارير ويمكن أن تكون فصلية فى البداية تمهيدا لإصدارها بشكل شهري.

– الدوريات: يصدر عن المركز عدد من الدوريات التى تحمل طابعا علميا أكاديميا إعلاميا سياسيا يتم من خلالها طرح رؤى الباحثين والإعلاميين والصحافيين.

- الكتب والكتيبات المتخصصة.
- الكتب والبحوث المترجمة من اللغات المختلفة الى اللغة لعربية.
- مجلات علمية دورية محكمة:

- Zeitschrift für Afro – Mittelostst udien
- Journal of Afro–Asian Studies

- مجلة العلوم السياسية والقانون.
- مجلة العلوم الاجتماعية.
- مجلة اتجاهات سياسية.
- مجلة الدراسات الإعلامية.
- مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل.
- المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية.
- المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية.
- مجلة مدارات إيرانية.
- مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث.
- مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية.
- مجلة الدراسات الثقافية واللغوية والفنية.
- مجلة القانون الدستوري والعلوم الإدارية.
- مجلة قضايا آسيوية.
- مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة.
- مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص.
- مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية.
- مجلة التخطيط العمراني والمجالي.

أنشطة المركز:

ينظم المركز ويرعى الأنشطة التي يكون هدفها في النهاية تطبيق وتحقيق الفلسفة التي يقوم عليها المركز وتتضمن هذه الانشطة ما يلي:

– الندوات وورش العمل والدورات التدريبية والمؤتمرات التي يحرص المركز على أن يكون لها طابع عالمي.

أ. عمار شرعان

رئيس المركز الديمقراطي العربي